

مِن قصة الاتهام
الدكتور جمال العطيفي

مِن منصّة الاتهام

الدكتور جمال العطيفي

مِن منصّة الاتهام



دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.ع.م

رسالة من توفيق الحكيم

عزيزى الدكتور جمال العطيفى

على الرغم من بطئى الشديد فى القراءة ، ومن الإجهاد الذى أعانيه منها الآن فى أكثر الأحيان ، مما يحملنى على حصر نطاقها فيما لا بد منه ، فإنى لم أستطع منع نفسى من الاسترسال فى قراءة ما كنت تقدمه إلىّ أولا بأول من أصول هذا الكتاب . ذلك أن موضوعه عن ذكريات النيابة والقضاء قد ردنى إلى شبابى الأول . فكنت أطالع صفحاتك وكأنى أطالع صفحات من حياتى الأولى .

على أنك من حيث الأسلوب أيضاً قد استطعت أن تثير الاهتمام . فما من لحظة واحدة شعرت فيها بالملل أثناء القراءة . فأسلوبك مشرق مستقيم ، يذهب توّاً إلى الهدف دون التواء ، وبغير زيادة أو نقصان . فأنت من طراز أولئك القلائل من رجال القضاء فى كل جيل ممن جمعوا بين التضلع فى القانون والتذوق للأدب .

بل أنت فوق ذلك من أولئك الذين يعملون فى الحياة العامة ويخالطون

طوائف من الناس فلا يمرون بهم دون أن يقفوا منهم على جوانبهم الإنسانية . فالمتهم عندك ليس مجرد مادة لعملك تقيسه بمقياس الأدلة التى تدينه أو تبرئه . وإنما أنت تنقب أحياناً فى دخيلة نفسه ونبضات قلبه لتستوثق من معدنه وتستخلص حكمك فى أمره . كما حدث لك مع ذلك المتهم بإحراز مخدرات فى حقيبة متروكة ، حيث أراد لك ضميرك الإنسانى أن تطلع على تلك الخطابات الجميلة لصديقة ذلك المتهم وتنفذ منها إلى مكنونات قلوب بشرية لا يمكن أن تحوى مع مثل ذلك السمو العاطفى مثل ذلك الانحدار الخلقى . حقاً ما من كاشف للنفس مثل المأساة .

فالشخص فى وضعه العادى قاع مظلم ، حتى لنفسه . فما إن يوضع فى مأساة أو إزاء حادث غير عادى حتى يستيقظ فى ضوء النهار كل ما كان نائماً أو هاجعاً فى خفايا شخصيته . تلك هى علاقة المأساة بالنفس البشرية .

وقد فهمها الشعراء والفنانون . كما فهمها المتعمقون المثقفون من رجال القانون . . وأنت واحد من هؤلاء .

وإنى لا أقصد بخطابى هذا أن يكون تقديماً أو تزكية لكتابك الممتع . فأنا كما تعلم أكره مقدمات التزكية ، فقيمة الكتاب فى ذاته . إنما أكتب إليك تعبيراً عن مشاعرى الخاصة إزاء موضوع خاص يتصل

بفترة من فترات حياتى ، يوم وجدت نفسى أقف وجهاً لوجه مع المحكومين التعساء من أهل شعبنا . وإن وقوفك نفس هذا الموقف قد أثار فى نفسى هذا الاهتمام بكتابك ، وزاد من استمتاعى به .

وإنى إذ أرجو لكتابك أن يمتع الناس وينفعهم ، أشكر لك أن أتحت لى لحظات من المتعة والذكرى .

١٩٦٧/١٢/١٢

توفيق الحكيم

هذه المذكرات . .

حرصت منذ أول يوم بدأت فيه حياتى العملية بعد تخرجى فى كلية الحقوق على أن أسجل فى يوميات منتظمة حوادث هذه الحياة . وتابعت تسجيل هذه اليوميات بعد التحاقى بالنيابة العامة . فكنت أبث الورق ما ينتابنى من همٍّ وقلق وما قد تفيض به نفسى من مشاعر لا أستطيع كتمانها . ولم يكن يدور بخلدى وقتئذ أن هذه اليوميات ستصبح يوماً مصدراً هامـًّا أستخلص منه هذه المذكرات التى أنشرها اليوم .

لقد شغفت منذ كنت يافعاً بيوميات نائب فى الأرياف التى كتبها أستاذنا توفيق الحكيم منذ حوالى ثلاثين عاماً . كنت ألاحق فصولها مع أخ يكبرنى يدرس القانون . وكانت مجلة الرواية قد بدأت فى أول أعدادها عام ١٩٣٧ فى نشر هذه اليوميات ، ومنها شاهدت صورة المجتمع قبل أن تتيح لى الظروف بعد ذلك أن أعيش هذه الصورة بكل مأساتها وأنا وكيل للنيابة . كنت فى هذه السن المملوءة بالآمال والأحلام . وكان حلمى دائماً أن أدرس القانون مثل أخى ومثل أقارب لى شغلوا مناصب هامة فى النيابة والقضاء . ولم أتحول يوماً فى حياتى عن هذا الهدف الذى رسمته لمستقبلى . كان الاستعمار يقبض على مصير وطنى ، وكان

الظلم والفقر يطبع حياتنا بالتعاسة و يملأ نفوسنا بالسخط . وكانت دراسة القانون فى مجتمع متخلف يعانى من الذل والاستعباد هى النافذة التى تفتح مصراعيها على الحق والخير . وكانت هذه الدراسة مفتاحاً للعمل السياسى الوطنى فى ذلك الحين .

وقد أحسست ، بعد أن تقدمت بى السن وعركتنى التجربة ، أن عرض بعض الحوادث التى مرت بى وبعض المواقف التى انفعلت لها ليس مجرد تسجيل لفترة من تاريخ مجتمعنا ، بل إنه قبل أى شىء تعبير عن الإنسان فى علاقته بالمجتمع . . الإنسان بضعفه وأحياناً بعقيدته التى قد تسمو به إلى القوة وتدنيه من مثله العليا . . والمجتمع بما يزخر به من متناقضات وما يحفل به من قسوة أحياناً . . والقانون الذى ينظم هذه العلاقة فيعبر عن فكرة الحق والعدل و يصبح فى أحيان أخرى سلاحاً مصلتاً فى وجه حرية الإنسان . . والقضاة الذين ينفخون فى النصوص حياة جديرة بالإنسان وأولئك الذين تصبح النصوص فى أيديهم جامدة كالحجر . .

وهذه فى نظرى القيمة الوحيدة التى يمكن أن تكون لهذه المذكرات . .

فى مجتمعنا الذى يتحول إلى الاشتراكية . . كيف يمكن التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع ؟ . .

كيف يصبح القانون تعبيراً صادقاً عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ؟ . .

كيف يصبح العدل حقيقة يكفلها المجتمع لكل إنسان مصرى ؟ . .

كيف يمكن أن تظل راية القانون مرفوعة خفاقة تحمى أمن الإنسان وحريته وكرامته . . بل إنسانيته ، دون أن نقع فى نفاق الحريات الخالية من المضمون الاجتماعى والواقعى ودون أن نخلق تناقضاً مصطنعاً بين التحول إلى الاشتراكية و بين تقديس الحرية ؟ . .

كيف نكفل للقضاء أن يكون مرتبطاً بآمال الجماهير . . وأن يكون دائماً الدرع الواقى يذود عن المجتمع . . و يذود عن الإنسان ؟ . .

من أجل ذلك كله أنشر هذه المذكرات . .

جمال العطيفى

طلبوا منى أن « أضبط » أفكاراً !

صيف ١٩٤٦ . . وكنت مساعداً للنيابة العامة بمدينة الإسكندرية ، لم أمض فى عملى القضائى سوى سنة وبضعة شهور . كنت فى هذه السن المليئة بالآمال والمثل العليا .

ووردت إلىّ فى مسكنى « إشارة » تطلب منى الحضور إلى « سراى » النيابة فى الساعة السابعة مساء . وتملكتنى الدهشة . فالرسالة صادرة من مكتب النائب العام . وأنا أعرف أن النائب العام كان ينتقل فى الصيف إلى الإسكندرية ، مع انتقال الوزارة إليها . ولكن ، لماذا يطلبنى النائب العام ؟ ولماذا لا تحدد الإشارة سبباً للاستدعاء . أهو تحقيق يراد منى أن أقوم به ؟ ولكن . . أى تحقيق يمكن أن يسند إلى مساعد نيابة لا يزال حديثاً فى العمل . أغلب الظن أنه لوم يراد توجيهه إلىّ ! وأخذت أحصى الدقائق والقلق يساورنى . وبدأت أستعيد ذكريات الشهور التى قضيتها فى عملى فى النيابة ، لعلنى أتبين الخطأ الذى أكون قد وقعت فيه والذى استوجب استدعائى إلى مكتب النائب العام . .

إننى منذ عينت فى النيابة العامة ، وأنا حريص على التزام تقاليدها . .

برغم ما كنت أشعر به من غصة تقف فى حلقى أحياناً ، وأنا أقارن بينى وبين بعض زملائى الذين تخرجوا معى والذين كانوا أسعد حظاً منى . كان بينهم زميل عين بعد تخرجه بأيام . . مع أن ترتيبه كان فى ذيل قائمة الخريجين . والسبب أن والده كان وثيق الصلة بالحزب الحاكم — فى حين ظلت أوراق تعيينى تترنح شهوراً طويلة . وكان بين زملائى من ألحق للعمل بالقاهرة . أما توسلاتى فلم تفلح فى أن تقنع المسئولين بذلك . كنت أقول لهم : إن ترتيبى فى مسابقة التعيين التى أجرتها النيابة العامة كان الأول ، وإننى حصلت على جائزة الجامعة فى القانون الجنائى ، وإن ترتيبى وفق درجات النجاح فى الليسانس كان الثانى بين من رشحوا للتعيين بالنيابة العامة ، وإننى أنوى مواصلة الدراسة العليا للحصول على الدكتوراه ، وإننى أصغر من تخرج فى كلية الحقوق سناً . . وكل هذه الحجج كانت تقابل بالابتسام ! وألحقت بنيابة السويس ثم نقلت إلى ببا من مراكز بنى سويف . وبرغم متاعبى ، كانت هذه الفترة من أغنى فترات حياتى بمعرفة النفس الإنسانية ، والتعرف على مشكلات المجتمع الذى نعيش فيه .

فى السويس . . والحرب العالمية الثانية فى ختامها ، كانت المدينة ما زالت مزدحمة بجنود « السلطة » ومعسكرات « الحلفاء » ، والمحاكم العسكرية تنعقد برياسة قاض يجلس معه فيها ضابطان . وأحكامها لا تستأنف . وكان عملى الأساسى هو حضور جلسات محكمة الجنح

ممثلا للنيابة العامة . كنت أظن أننى سأقف مترافعاً عن حق المجتمع . فإذا بى أجد نفسى جالساً كالصنم بلا حراك . فلا أحد يطلب من ممثل النيابة فى الجلسة رأيه . إنه يجلس مع المحكمة استيفاء للشكل . فالقانون يشترط حضور ممثل النيابة فى المحاكمات الجنائية ، وإلا كان تشكيل المحكمة باطلا . وهمس فى أذنى أحد وكلاء النيابة المخضرمين ناصحاً : أمامك وقت طويل حتى تترافع أمام محاكم الجنايات . أما محاكم الجنح فأنت ترى أنها مزدحمة بالقضايا . هل تتوقع أن يسمع القضاة مرافعة للنيابة وفى « رول » الجلسة مائة قضية أو أكثر . اسمع نصيحتى . . خذ معك «الإيراد» إلى الجلسة وتسلَّ فيه . فتزيح عن نفسك عبء قراءة ملفات هذا الإيراد بعد ذلك ، وأنت فى نفس الوقت تقتل ملل متابعة ما يجرى فى جلسة قد تطول ! والإيراد الذى كان يعنيه زميلى هو محاضر الجنح والمخالفات وما يسمونه فى النيابة « العوارض » أى المحاضر المحررة عن الحوادث التى تقع بفعل القدر ، ثم الشكاوى الإدارية . . أى التى يحرر البوليس محاضرها ثم لا يتبين منها شبهة الجريمة فيقيدها كشكوى مصيرها الحفظ . وما على النيابة إلا أن تتحقق من سلامة هذا القيد .

ورفضت نصيحة الزميل . إننا فى كليات الحقوق كنا نحلم بهذه اللحظة التى نقف فيها أمام المحكمة مدافعين عن حق المجتمع . وكانت هوايتى المفضلة . . قراءة مرافعات الاتهام والدفاع فى القضايا الهامة . . حتى كدت أحفظها !

عبد الخالق ثروت النائب العام يترافع فى قضية مقتل بطرس غالى . . ويختتم مرافعته قائلا : «إن الإنسانية تستصرخكم لما أصابها من جراء هذه الجناية الفظيعة ، فتحكمون بالإعدام على هذا الجانى!» . وأحمد لطفى المحامى الفذ لا يجد ردًّا على النائب العام — الذى أصبح بعد ذلك رئيساً للوزراء — أبلغ من أن يخاطب الوردانى المتهم بقتل بطرس غالى فيقول له : « أما أنت فاعلم إذن أيها الشاب أنه إذا تشدد معك قضاتك — ولا إخالهم إلا راحميك — فذلك لأنهم خدمة القانون ، وهو السلاح المسلول فى يد العدالة والحرية ، وإذا لم ينصفوك — ولا أظنهم إلا منصفيك — فقد أنصفك ذلك العالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بغية الإجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك ، وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها » .

والهلباوى شيخ المحامين . . يعتذر للمتهم إذ اضطره واجب الدفاع أن يطلب له الرحمة ثم يصيح فيه : « ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء وقطاع الطريق فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل نبال الموت بقلب البواسل ، فالموت آت لا رادّ له إن لم يكن اليوم فغداً . اذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان ، اذهب مودعاً منا بالقلوب والعبرات . اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها

عليك فرحمة الله واسعة ! » .

ما أروع كل هذا ! . .

ويصدر الحكم بالإعدام . ولكن ضمير الأمة لا يتقبله . ويعدم الوردانى ولكن المواويل تتغنى به . ويعدّل القانون وتبتدع جريمة عجيبة . . كل من جهر بالغناء لإثارة الفتنة . . يعاقب بالحبس !

كنت أحفظ دفاع مكرم عبيد فى قضية الاغتيالات السياسية عام ١٩٢٦ وهو يقول :

« إن هذه القضية ذات الأهمية الاستثنائية قد يختلّ لها التوازن القانونى قبل أن تصل إلى حرمة القضاء ، فتجر إلى إجراءات استثنائية فى الاتّهام والتحقيق ، ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حدًّا ، لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ، ولا يعبأ بعدل أو مساواة لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضماناً إلا فى هدم الضمانات » .

ومحمد لبيب عطية النائب العام وهو يترافع فى قضية الفلال الذى اتهم بالشروع فى قتل إسماعيل صدقى رئيس الوزراء وقتئذ . . «أنتم قضاة الحق ولكنكم أيضاً مربو الخلق . وكلمة العدل التى بها تنطقون يتجاوب صداها فى نفوس ناشئة ونفوس ثائرة ونفوس فزعة خائرة . فاجعلوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ عبرة وبشرى سلام » .

وعمر عارف رئيس النيابة . . انطفأت شعلة حياته مبكراً ، وكثيرون

منا قد لا يعرفون أنه قدم لأدب المرافعات ثروة هائلة . ما أروعه وهو يبسط أصول النقد فى قضية قذف كان يمثل الاتهام فيها :

« الناقد حكم ، والحكم قاض ، والقاضى أعلى من أن يتصف بهجو القول وإلا فليس بناقد » .

كنت أحفظ كل هذا . وكنت وأنا طالب فى الحقوق أقف أمام والدى الشيخ وكأنه المحكمة ، وأظل أهدر بهذه العبارات الرائعة .. فى مرافعات الخالدين .

واليوم ينصحنى زميلى .. بألا أطلب من المحكمة أن تأذن لى بالمرافعة !

ولم أستمع إلى النصيحة . وكان رد رئيس الجلسة : النيابة مصممة على الطلبات . متشكرين ! وجلست أتصبب عرقاً !

ويجىء دور المحامين .. رأيت محامياً يقف على استحياء ليترافع . دقيقة .. دقيقتين ! والقاضى ينظر فى ساعته متبرماً : « المحكمة اتنورت يا أستاذ ! »

ثم يدخل محام آخر .. فيطلب نظر قضيته قبل دورها .. يقف مزهواً واثقاً من نفسه والمحكمة تبتسم له . إنه وزير « الحقانية » السابق .. عاد إلى المحاماة ، وغداً قد يعود إلى كرسى الوزارة ! ويترافع ويترافع ويمزح أحياناً ، والمحكمة باشة فى وجهه !

ويجىء دور متهم لم يوكل محامياً .. نفس التهمة التى ظل الوزير

السابق يترافع فيها ساعات. ولكن نظر قضيته لا يستغرق إلا ثلاث دقائق : ثلاث دقائق كل ما سمح به وقت المحكمة لسماع دفاع هذا المنكود .

– كلامك . . يا راجل ؟

– ربنا يعلى مراتبك يا سعادة الباشا ! أنا صاحب عيال ! والتهمة ملفقة .

– ولماذا يدعى عليك الشاهد .. بينك وبينه شىء ؟

– أبداً . .

– طيب سنقرأ الأوراق .. الحكم آخر الجلسة . . بعده !

* * *

وأدخل إلى قاعة المداولة بعد انتهاء الجلسة . وأهم بأن أغادرها على استحياء . فيستبقينى رئيس الجلسة « لشرب القهوة » . وأستمع إلى المداولات . . وأجفل ! أولئك الذين درّسوا لنا فى كلية الحقوق كلاماً رائعاً عن سرية المداولات والحكمة منها وقدسية العدالة .. لماذا يملأون رؤوسنا بخيالات جميلة ؟

وأسمع القضاة يتداولون .. الولد المتهم بحيازة أشياء مسروقة من الجيش الإنجليزى ، عبارة عن علب سجائر . التهمة ثابتة قبله ! عليها علامة « النافى » ! ثلاثة شهور . . ستة . . سنة ! يا لمعايير الذهب التى يمسك بها القضاة ! ويصدر الحكم بالحبس ستة شهور مع الشغل . . والقضاة يدخنون . . والسجائر التى يدخنونها تحمل علامة «النافى » !

. وأخرج من المحكمة مترنحاً . وتمضى الأيام ، وأحمل « الإيراد» إلى الجلسة كما نصحنى وكيل النيابة المخضرم فى أول أيام عملى !

* * *

وأخذ شريط الصور يتحرك أمامى . ماذا يريد منى النائب العام ؟ فى بيا بعد ذلك . . كنت أقيم فى بنسيون تديره سيدة إيطالية عجوز كان زوجها يملك صيدلية بالمدينة ثم توفى . وكانت تقدم لنا المكرونة والفراخ وتغسل ملابسنا بثلاثة جنيهات فى الشهر ! وكان يشترك معى فى الإقامة فى البنسيون معاون المركز ومفتش الصحة ومهندس الرى .. ممثلو سلطة الدولة فى هذا المركز من مراكز الصعيد . ووكيل النيابة الذى يشرف على عملى ، ينصحنى ألا أزيد علاقتى بهم توثقاً : « خذ بالك .. إنهم يلعبون الورق . لا تذهب معهم إلى نادى البلدية حتى ولو لم تلعب. ثم إن أحداً منهم قد يستدعى للتحقيق أمامك . واحذر مخالطة الأعيان. إذ لا يصح أن تضع نفسك فى موضع الشبهات » .

وكنت أسمع النصيحة وأعمل بها . فيخرج زملائى فى البنسيون إلى النادى . . وأبقى وحدى أستمع إلى الأوبرات الإيطالية من مذياع قديم تملكه صاحبة البنسيون . فإذا تملكنى السأم ، لحقت بوكيل النيابة فأجده جالساً فى ردهة المحكمة ، فيأمر لى « بالكازوزة » ونظل نتحدث حتى يغلبنا النعاس !

وكان يلذ لى أحياناً أن أداعب وكيل النيابة الصارم ، فأقول له :

ولكنا نعرف جميعاً أن النائب العام فى القاهرة يلعب الورق وأنه أحياناً يظل ساهراً فى النادى حتى الصباح ثم يتوجه مباشرة إلى عمله فى النيابة . ويضيق زميلى بهذه الدعابة ويقول لى : مالك ومال الحكام الكبار .. اسمع النصيحة . أتريد أن يعرف عنك أنك تحب التشنيع وتقع فى متاعب . ثم إن النائب العام لا يلعب الورق ، إلا فى نادى القضاة ومع زملائه !

وفى الإسكندرية . . حينما نقلت إليها منذ شهور . . ماذا ترانى قد فعلت مما يستوجب المؤاخذة ؟ !

لقد كان من حظى أن ألحقت بنيابة العطارين . وكان وكيل النيابة المشرف عليها حديث عهد بالعمل فى النيابة ، إذ أنه كان منقولا من وزارة الأوقاف ، فى حين كنت قد سبقته إلى إجادة « الصنعة » . إن أهم ما فيها أن تحصل على « نوتة » كاملة تحوى نماذج لوصف النيابة للتهمة فى الجرائم المختلفة . نماذج لوصف التهمة فى قضايا غش اللبن وقيادة عربة قاذورات بدون ترخيص وعدم الإبلاغ عن المواليد وعدم تسجيل الكلب . . إلخ . وكانت هذه « النوتة » تغنى عن الرجوع إلى القوانين نفسها . وقد يقع أحياناً خطأ فى النقل من النوتة . . فى رقم المادة أو تاريخ القانون ، فينتقل الخطأ إلى « نوتة » السلف من بعد !

وكانت نتيجة تمكنى من « الصنعة » وحداثة عهد زميلى المشرف على النيابة ، أن أصبحت أتصرف فى عمل النيابة وكأننى المشرف عليها .

وتقدم القضايا إلى المحاكمة بغير اعتماد منه ، مع أننى كنت لا أزال معاوناً للنيابة ولا يجوز لى التصرف فى القضايا بغير اعتماد من وكيل النيابة . وتصدر الأحكام بناء على هذه التأشيرات غير المعتمدة . . . والقاضى لا يشك لحظة فى أنى لم أعين بعد وكيلا للنيابة . ثم تفطن محكمة الجنح المستأنفة إلى ذلك . ويجيئنى من يخبرنى أن المحكمة تبحث فى إبطال جميع الأحكام التى صدرت بناء على تأشيرات منى . ولا ينقذنى ، إلا مسارعة وكيل النيابة ، درءاً لمسئوليته عن عدم الإشراف على عملى ، إلى ملفات القضايا حيث أضاف الاعتماد تجوزاً . ومرت الزوبعة !

ثم أتلقى وأنا فى زحمة العمل مظروفاً « أميريًّا » ، أفتحه فأجد فيه خطاباً من رئيس النيابة يلفت نظرى فيه إلى أنه بمراجعة القضايا التى قررت حفظها ومنها قضية سرقة دراجة مقيدة ضد مجهول ، تبين أن الثابت فى محضر ضبط الواقعة أن المسروق « عِجْلة » عمرها سنتان كانت موجودة فى زريبة المجنى عليه !

وأجفلت ! يبدو أننى تسرعت فى مراجعة المحضر اعتماداً على أن الفاعل مجهول . فوقع نظرى على كلمة عِجْلة فقرأتها عَجَلة بفتح العين والجيم ، ثم كتبتها بالفصحى على أنها دراجة ! ولا عذر لى فى أن أدعى أنى أخطأت قراءة كلمة عِجْلة وحسبتها عَجَلة أى دراجة . إذ لو كنت قد تابعت قراءة المحضر لأدركت أن عمرها سنتان وأنها كانت موجودة بزريبة المجنى عليه !

ورغم أن ذلك كان درساً انتفعت به بعد ذلك فى حياتى وعلمنى إمعان النظر والتدقيق والتروى ، إلا أننى كدت ألطم حينما وصلتنى هذه الملحوظة وأنا ما زلت معاوناً للنيابة تحت الاختبار . وكان يخيل إلىّ أن لرئيس النيابة رأياً فى عملى لن يرضينى . فهو دائم التبرم بطريقتى فى عرض القضايا عليه . ويسألنى أسئلة دقيقة . كان يقول لى : ما هو رقم الصفحة التى وردت فيها أقوال الشاهد الفلانى ؟ . . فيرتج علىّ ! فيحتد قائلا : ألم تلخص القضية فى ورقة ترجع إليها وأنت تعرض وقائعها ؟ ولشد ما كان يمقت كلمة « مجريات » التى كانت مذكرات النيابة قد درجت على استعمالها . كنا نكتب : وحيث إنه تبين من مجريات التحقيق . . . ويصيح . . هذه الكلمة ليست عربية سليمة ! ولم يبدر من الرجل ما ينبئ عن أنه يختزن قلباً كبيراً ، إلا حينما استدعانى مرة وكنت فى الجلسة وطلب منى أن أسافر فوراً إلى القاهرة لأنه أخطر بأن والدى مريض . وأدركت من نبرات صوته ومن اهتمامه الظاهر بأمرى أن حدثاً جللا قد وقع . وعدت إلى القاهرة لأعرف أن والدى قد فارقنا إلى الأبد ! وأعود إلى الإسكندرية ، فلا يثقل علىّ فى العمل . ثم يصادفنى مرة وأنا أغادر دار النيابة فى ساعة متأخرة . . فيدعونى إلى تناول الشاى عند الحلوانى أتينيوس . وبعيداً عن جو القضايا والرسميات ، يسألنى عن مطالعاتى الأدبية . . فأقول له إننى قرأت « يوميات نائب فى الأرياف » . هل هذا كل ما قرأته لتوفيق الحكيم ؟ قرأت له عودة الروح . . ويبتسم

رئيس النيابة ولكنه يظل غارقاً فى صمته . وتمضى عشرون سنة ! وينشر توفيق الحكيم كتابه « سجن العمر » وتجحظ عيناى أمام هذه السطور التى كتبها توفيق الحكيم « . . . لذلك تركت مخطوطة عودة الروح نائمة فى أدراجى طويلا . . إلى أن شاءت المصادفة البحتة وأنا وكيل نيابة لطنطا أن تقع ذات يوم فى يد زميلى فى القضاء محمد طاهر راشد (رئيس محكمة الاستئناف بالمعاش) وهو قارئ مثقف محب للأدب والاطلاع فأخذها إلى القاهرة وأصر على نشرها وقاوم ترددى . . فلم أشعر إلا وهى فى المطبعة » .

كان هذا الصديق . . هو رئيس النيابة الذى تحدثت معه منذ عشرين عاماً عن أدب توفيق الحكيم !

ويحين موعد النظر فى تثبيتى . وأفاجأ برئيس النيابة الصارم قد كتب عنى تقريراً قال فيه : « إنه يخطئ أحياناً لأنه يعمل ولكن التجربة سوف تخلق منه أحد وكلاء النيابة الممتازين » ؛ وأرقى مساعداً للنيابة . .

إذن ما الذى فعلته حتى يستدعينى النائب العام لمحاسبتى ؟ أيكون ذلك لأنى انفعلت بصدور قانون جديد للتشرد وبعشرات المحاضر تحال من البوليس ، فأحفظ هذه المحاضر وأكتب فى أسباب الحفظ أن المتهمين لم تتح لهم فرصة العمل . . وأنه لا توجد أماكن تأويهم فى الملاجئ . ووكيل النيابة المشرف على عملى يصرخ فى وجهى : ما هذه

القرارات بالحفظ . . أية مصيبة تريد أن توقعنا فيها ؟ « إحدف » على الجلسة !

* * *

ولم أفرغ من تأملاتى إلا والساعة قد قاربت السابعة ، وأسرعت إلى « سراى » النيابة . ولشد ما كانت دهشتى ! السراى تسطع فى النور . والسيارات تزدحم أمامها . وصعدت الدرج . وفى الطريق التقيت بزملاء لى . إنهم تلقوا نفس الاستدعاء . ليس فى الأمر ما يقلق إذن !

وفى مكاتب النيابة ، التقيت بعشرات من وكلاء النيابة . . منهم وكلاء النيابة المحظوظون الذين يعملون فى القاهرة وينتدبون للعمل فى نيابات الإسكندرية صيفاً . . ولا أحد يدرى سبب هذا الاستدعاء . ومضت ساعات حتى كاد الليل أن ينتصف . ثم استدعانا النائب العام وأخبرنا باقتضاب أنه قد عهد إلينا بالقيام ببعض إجراءات الضبط والتفتيش فى قضية هامة . « سيعين رئيس النيابة لكل منكم المتهم المطلوب تفتيش مسكنه وإحضاره للنيابة مع المضبوطات . عليكم ضبط كل ما تجدونه من كتب ومطبوعات وأوراق ونشرات فيها دعوة إلى هدم النظام الاجتماعى . . التهجم على الطبقات . . المطالبة بإلغاء الملكية . . أى دعوة بلشفية . أى مطبوعات عن النظام المطبق فى روسيا . ثم حرروا محاضركم بنتيجة التفتيش وسلموها لرئيس النيابة وتنتهى مهمتكم » .

وأجفلت ! فمنذ شهور وكنت لا أزال طالباً فى الحقوق دعانى أحد

زملائى إلى الاستماع إلى محاضرة فى جمعية نشر الثقافة الحديثة . واستمعنا إلى كلام عن الظلم الاجتماعى وعن الفوارق الصارخة بين الطبقات . . وعن أن سر هذا البلاء والفقر هو النظام الرأسمالى !

وتأملت فى الكلام الذى سمعته . أبى كان يعمل فى التجارة ويملك عقاراً حجز عليه الدائنون . . حمصى وداود عدس وأشهرا إفلاسه ! وإنى أذكر ذلك اليوم الذى عاد فيه والدى إلى المنزل وكنت فى العاشرة من عمرى ، وقال فى هدوء : لقد حكمت المحكمة ببراءتى من تهمة الإفلاس ! أهى تهمة أن يفقد التاجر أمواله ؟ وهل كان والدى معرضاً لأن يسجن لذلك ؟ ولم يفهم عقلى الصغير شيئاً . كل ما أدركته هو جزعى بعد ذلك وقد تجمع أمام منزلنا عدد كبير من الناس منهم خواجات بالقبعات . . يسيرون فى صلف . لماذا حضروا إلى منزلنا ؟ كل ما فهمته أن علينا أن نترك المنزل . . وأنه لم يعد منزلنا ! لماذا أتحمل أنا وإخوتى هذا المصير ؟ من الذى سيحمينا ؟ قال والدى : لقد بعنا المنزل وسنشترى غيره . وكنت أحس أنه يريد طمأنتنا . فلماذا هذا العبوس الذى يخيم علينا ؟ لماذا لم نذهب لمعاينة المنزل الجديد ؟ لماذا حضر إخوتى من الصعيد ليقفوا إلى جانبه .. ولماذا كانوا يتهامسون . ولماذا يلعنون حمصى وعدس ؟

وأنا تلميذ .. كنت أول مدرستى فى التوجيهية . كنت أصغر من ألحق بالجامعة وتعيد إلى كلية الحقوق أوراق الالتحاق لأننى لم أسدد

القسط الأول من المصروفات .. ستة عشر جنيهاً ، ووالدى يعد بأنه سيحصل عليها : « ما زالت لدينا أملاك لا يعرف عنها الدائنون شيئاً ». وأدخل الجامعة متأخراً عن موعد بدء الدراسة ! ولكن . . الكتب ! وأذهب إلى درب الجماميز . . . إلى مكتبة الآداب التى تنشر كتب توفيق الحكيم التى كنت أفزع إليها وأرتمى فى أحضانها . . . وأحلم ! عودة الروح . . يوميات نائب فى الأرياف .. عصفور من الشرق . وفى مكتبة الآداب كانت نسخة مستعملة من كتاب نظرية العقد فى الشريعة الإسلامية لأستاذنا أبو زهرة . وفرحت بها فقد دفعت فيها نصف ثمنها الأصلى ! وأسير على قدمى . . وأسير حتى أجد «معدية » صغيرة تنقلنى من شاطئ النيل المهجور بمنيل الروضة حيث كنت أقيم لأجد نفسى على الشاطئ الآخر أمام مبنى الجامعة . وكنت أدفع فى ذلك ملّيمين . وبعض زملائى يقف فى اختيال أمام محطة الأوتوبيس ومنهم من يحمل اشتراكاً لركوب الدرجة الأولى . وآخرون يحضرون إلى الجامعة فى سيارة الأسرة !

وأنا . . أنكفئ على الأوراق .. على الكتب وأحلم أحياناً . . معيد فى الجامعة . . سيارة صغيرة أقودها .. وغليون أدخنه . . وحقيبة الأوراق السوداء المنتفخة كتلك الحقيبة التى يحملها ساعى العميد وهو يستقبله على باب الكلية !

لماذا لم ألحق بالجامعة معيداً كما كنت أحلم ؟ .. هل كان من

الممكن أن أسافر فى بعثة إلى فرنسا ؟ أربع سنوات ! .. وأهلى الذين تحملوا الكثير حتى تخرجت ! هل أخذلهم؟

الملكية .. يا للسخرية ! وماذا أملك ؟ وماذا يملك آمثالى ؟ « هذ الرأى اشتراكى فهو منتقد وتوجه إليه جميع الانتقادات التى وجهت إلى نظرية كارل ماركس ، لأنها تقضى على الحافز على الإنتاج ! » هكذا كان يقول لنا بعض أساتذة الاقتصاد :

والتحقت بالنيابة . وها أناذا الآن فى مكتب النائب العام مطالب بأن أطارد أشخاصاً يقرءون !

وكان من نصيبى محام بالمحاكم المختلطة . وكان يونانيا فى عمر والدى . مكتبته ضخمة عامرة . كان يقرأ ! بماذا أتهمه ؟ ماذا أضبط عنده ؟ هل « أضبط » أفكاراً ؟ !

وجالت عينى فى المكتبة . كارل ماركس . . رأس المال . أنا نفسى قرأته . ليونتييف فى الاقتصاد السياسى . كان أول كتاب فهمت منه شيئاً عن فائض القيمة . لماذا لم يشرحوا لنا فى الجامعة هذه النظرية ؟ لماذا آدم سميث ؟ دعه يمر ، دعه يفعل .. كما يشتهى ! هكذا كان شعاره عن الحرية . . حرية التجارة .. حرية رأس المال ! ووالدى كان ترساً فى عجلة هذه الحرية التى تدور وتطحن!

وعدت بالمحامى وببعض الكتب .. أفكار فلاسفة ! وانتهت مهمتى .. ووجدت دار النيابة تموج بوكلاء النيابة يحملون كتباً . كتب ... كتب ! ..

أهذه هى التهمة ؟ وكان أحدهم يحمل قاموساً . . إنه « لاروس » لقد اختلط الأمر على المسكين فظنه يرمز إلى روسيا ! وضحكت فى نفسى !

وعدت إلى منزلى . كان صديق لى قد حضر من القاهرة ليمضى أياماً معى . أنا عملت فى النيابة وأصبحتْ صنعة المحاكم من اختصاصى . أما هو فظل يقرأ ويقرأ . ماذا يعنيه من أمر الأوراق التجارية أو أحكام الطلاق والمواريث أو القانون الواجب التطبيق إذا تزوج مصرى بأجنبية وتم العقد فى بلد ثالث ؟ لقد ظل يقرأ ويقرأ عن الإنسانية المعذبة . . عن الثورة الاجتماعية . وفاته قطار الليسانس واختفى بعد ذلك فى الحياة ولم أعد أسمع عنه حتى ظهر فجأة والأصفاد فى يده والتهمة . . رأى ! وأنا وكيل للنيابة !

* * *

كان قانون العقوبات يعاقب على الدعوة علانية ، على ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . وكانت الأحكام تصدر بالبراءة . وجاء صيف ١٩٤٦ واستحدثت نصوص جديدة لا تكتفى بالعقاب على الدعوة علناً بل تعاقب عليها ولو كانت همساً . . ولو كانت توارد خواطر . . ولو كانت حديثاً بين صديقين . وهذه الدعوة مؤثمة . لماذا ؟ لأنها تدعو إلى سيطرة طبقة اجتماعية وإلى القضاء على طبقة أخرى . . لأنها تدعو إلى أن تصبح السلطة للعمال والفلاحين وإلى انتزاعها من الملاك والرأسماليين ! هكذا كانت

صياغة التهمة طبقاً لتعبير القانون « الدعوة إلى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها » وهى دعوة يفترض القانون فيها استخدام القوة . إنها نصوص مستمدة من القانون الإيطالى . ليست بدعة إذن ؟ وأسأل : ولماذا لم تعد هذه النصوص تطبق فى إيطاليا ؟ ولا من يجيب بأنها نصوص قانون العقوبات كما أصدرتها الفاشية عام ١٩٣٠ !

* * *

عشرات وعشرات من الكتاب والمفكرين كانوا فى القائمة التى طلبوا منا بالإسكندرية تعقبها . وفى القاهرة كانت القائمة أكبر .

وأسمع أن صديقى أيضاً كان فى القائمة !

يا الله ! لقد كان فى منزلى ساعة عودتى من مهمة منتصف الليل ! لقد كان يقرأ . . لعله يجد طريقاً للخلاص . القوة .. ؟ ! إنه لا يعرف كيف يقتل بعوضة . إنه منطوٍ حزين رقيق ! لماذا يريدونه ؟

وتدور الأيام . وأخلع الوسام الملون رمز السلطة والأبهة وصرامة القانون وأتشح برداء المحاماة الأسود . وتجيئنى زوجة صديقى تحمل رضيعها . ولدته وأبوه فى السجن . بماذا تجيبه حينما يكبر ويسأل عن أبيه ؟

وذهبت إلى المحكمة وأجلت البصر فى قاعة المحاكمة . على هذه المنصة العالية كنت يوماً أحمل الوسام الملون وأقف كالطاووس . المتهم رقم ٤ ، المتهم رقم ٢١ فى قائمة الاتهام . . مجرد « نمرة » !

وأقف لأدافع عن صديقى : « اسمحوا لى أن أقدم لكم (. . .)

لا بوصفه المتهم السادس ولا بوصفه رقماً فى سجلات السجن . ولكنى أقدمه لكم كإنسان ومواطن » .

النشاط والعقيدة . . يجب ألا نخلط بينهما . لماذا تسأله النيابة : هل تؤمن بصراع الطبقات ؟ ولماذا تنقب فى عقله؟ وماذا تتوقع منه أن يجيبها حينما تقول له وكأنها أوقعته فى مأزق وضيقت عليه الخناق : وماذا لو تشبثت طبقة بموقفها ومصالحها إزاء الطبقة العاملة ؟ وكان صديقى لبقاً . . « فى هذه الحالة يجب تغليب مصالح المجتمع ككل . وطالما أصبح الحكم فى يد الشعب يدافع به عن مصالحه فهو الذى يقرر » .

ويصدر الحكم بالبراءة !

وتمضى سنوات . . ويعلن ميثاق العمل الوطنى باسم الشعب وفيه : إن ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير . إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها .

* * *

فى مصر قضاة !

« من أين نبدأ » . . اعتبرته السلطات تحبيذاً لمذهب يرمى إلى تغيير

النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة وأنه يتضمن تحريضاً على بغض طائفة الرأسماليين . ويرفض القضاء مصادرة الكتاب .

صحفي ينشر مقالات عنوانها « الباشوات الرأسماليون » ومقالا اخر عنوانه « أعداؤنا الثلاثة : الأتوقراطية والرأسمالية وعبيد الحكم » ويطالب بالقضاء على الأعداء الثلاثة حتى نتخلص من الفقر والمرض والجهل . وتهمه النيابة بالتحريض على بغض طائفة من الناس . ولكن محكمة الجنايات تقول : إنه نقد مباح . . يعكس تذمر الرأى العام ، وهو شعور طبيعى يجيش فى نفس كل مواطن .

وآخر يهيب بشباب مصر أن يعملوا كما عمل الشباب فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٥ وأن تكون دماؤهم القانية الحمراء علم الجهاد والكفاح . وتقول محكمة الجنايات : ليس فى هذا تحريض على ارتكاب الجرائم أو عدم الانقياد للقوانين . . إنما هو نداء يهدف إلى حض الشباب على التمسك بحقوق البلاد وقبول أى تضحية تنالهم فى هذه السبيل .

هؤلاء قضاة . .

وهناك آخرون . . كانوا يسمونهم قضاة !

* * *

وبلاغ يقدم لى من إدارة الأمن العام ضد عشرة من الكتاب والصحفيين وأصحاب الرأى . . ما هى جريرتهم ؟ الدعوة إلى السلام . حمامة السلام التى رسمها فنان . . دعوة تراها إدارة الأمن العام مؤثمة .

لقد ولدت دعوة السلام فى مؤتمر استكهولم . . واشترك فى هذه الدعوة دعاة ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية . ولكن إدارة الأمن العام تربط هذه الدعوة . . بالشيوعية . أتقرون بأن تجارة الحروب لصيقة بالرأسمالية ؟ لماذا تتعقّبون أنصار السلام إذن؟ والإجابة فى قانون صدقى . . جريمة جديدة اسمها الانضمام إلى جمعية ذات صفة دولية بغير ترخيص ! وتبقى القضية مع ذلك نائمة فى أدراج نيابة الصحافة . . إذ ماذا عسى أن يقول ممثل النيابة . . فى دعوة إلى الحق والحب والخير والسلام !

وتمضى سنوات . . يسقط فيها صرعى للرأى والحرية والسلام . .

وتتغير الحال . . ويصدر قرار بتشكيل المجلس القومى للسلام . وأجد نفسى عضواً فيه أنا الذى طُلب منى منذ خمس عشرة سنة التحقيق مع أنصار السلام !

أيمكن أن نحجب الفكر ؟

أيمكن أن نقتل الحرية ؟

أيمكن أن نطمس النور ؟

القاتل يعترف !

حينما كنت مساعداً للنيابة بالإسكندرية ، وردت إلى النيابة إشارة من قسم بوليس محرم بك تقول : « بينما كان عسكرى الداورية الليلية يمر بمنطقته بأرض سموحة ، إذ اصطدم بجسم صلب تبين أنه " زكيبة " فلما تفقدها وجد بها جثة مقطوعة الرأس . فانتقل معاون المباحث على الفور وبمناظرة الجثة تبين أنها لامرأة . ولم يستدل على شخصية المجنى عليها وجارى التحرى والبحث عن الجانى » .

وقال لى زميلى وكيل النيابة وهو يسلمنى الإشارة : هذه هى يا صديقى الفرصة التى كنت تنتظرها . . ألم تكن تطلب منى دائماً أن أعهد إليك بتحقيق جناية قتل ؟

وتسلمت إشارة الحادث وقد أشر عليها وكيل النيابة بندبى للتحقيق . وأعدت قراءتها . هذه قضية . . . المجنى عليه فيها مجهول والفاعل مجهول ! وأغلب الظن أنه لهذا لم ير وكيل النيابة مانعاً من ندبى للتحقيق ، على اعتبار أن الإجراءات ستقتصر على إثبات حالة الجثة ومعاينة المكان الذى عثر عليها فيه وسؤال العسكرى الذى أبلغ عن الحادث ثم ندب

الطبيب الشرعى لتشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة ، وتكليف البوليس بمواصلة التحرى . وكان ظنى فى محله . فحينما انتقلت إلى مكان الحادث ، لم أجد فى انتظارى غير جثة القتيل وعسكرى الداورية الذى عثر على الزكيبة ومعاون المباحث الذى سرعان ما طلب منى الإذن بالانصراف ليواصل تحرياته . ولم يستغرق إثبات هذه الإجراءات سوى ساعة قفلتُ بعدها راجعاً .

وقلت فى نفسى : أغلب الظن أن الجريمة قد ارتكبت انتقاماً من المجنى عليها لسوء سلوكها . ومن المرجح لذلك أن يكون القاتل أحد أقاربها . ويبدو أن الجانى قد قطع رأسها بآلة حادة ثم دفن الرأس فى مكان مجهول فى هذه الأرض الرحبة الواسعة . ولكن كيف لنا أن نهتدى إلى القاتل أو إلى معرفة الدافع إلى الجريمة إذا كنا لا نعرف شخصية القتيل ؟

وعدت إلى النيابة وعرضت التحقيق على زميلى وكيل النيابة الذى أغرق فى الضحك قائلا : هذه هى جناية القتل التى كنت تتمنى تحقيقها . ولكن حظلك من السما ! فلا أظن أن البوليس يمكنه الاهتداء إلى الجانى فى هذه الجريمة .

وبعد أيام ، حينما وصلت إلى النيابة فى الصباح سألت عن زميلى وكيل النيابة ، فقيل لى إنه فى « انتقال » ! فأخذت أصرف أعمال النيابة العادية حتى عاد وكيل النيابة متهللا وصاح فىّ قائلا : قضيتك . . معاون المباحث

ضبط القاتل والقاتل معترف !

قلت له وأنا لا أخفى دهشتى : وهل عرفتم شخصية الفتاة ؟

— إنها من الفتيات اللاتى يعملن أحياناً فى جمع أعقاب السجائر . . وأحياناً يتسولن والقاتل هو أخوها . .

— إذن فالجريمة قد ارتكبت بدافع الانتقام للشرف ؟

— لا شرف ولا غيره . . الولد كان متعطلا وكان يسرحها للعمل . ويبدو أنه أغلظ لها أخيراً لأنها رفضت أن تعطيه ما يطلبه منها من نقود ، فضربها وهددها بالقتل ، فشكته إلى البوليس الذى أخذ عليه التعهد المعتاد بعدم التعرض لها ، وبعد يومين عثر على الجثة .

— ولكننا لا نعرف شخصية القتيل . . فكيف أمكن التعرف عليها ؟ هل عثر البوليس على رأس الفتاة المقطوع ؟

— لا . . لم يعثر البوليس على رأس القتيل ولكن معاون المباحث بعدما راجع محضر عدم التعرض الذى حرره البوليس للمتهم منذ يومين راح يبحث عن البنت مقدمة البلاغ فلم يجدها . والبنت فى بلاغها كانت تقول إنها تعيش فى أرض سموحة . واختفاء البنت مع العثور على الجثة بعد ذلك . . قاده إلى الاقتناع بأن القاتل هو شقيق الفتاة الذى كان قد هددها بالقتل منذ يومين . وبالكشف عن سوابقه تبين أن له سوابق فى الاعتداء . . مرة حكم عليه فى قضية شروع فى قتل بالطعن بالسكين . وعنده أيضاً سوابق فى التشرد . ولما واجهه معاون المباحث بكل ذلك ،

اعترف تفصيلا وتعرف على الجثة . ونظراً لأهمية الاعتراف ، انتقلت بنفسي ولم أشأ إزعاجك . وقد أعاد المتهم الإدلاء باعترافه تفصيلا فى التحقيق . فالتهمة ثابتة والدليل فيها سيد الأدلة . . اعتراف المتهم بنفسه !

وغمرنى فضول عجيب فى أن أطلع على اعترافات المتهم . إننى منذ عينت فى النيابة ، لم تتح لى فرصة سؤال متهم معترف . إن جميعهم ينكرون . يضبط المتهم متلبساً ، ولكنه ينكر التهمة ويقول إنها ملفقة . يشهد عليه الشهود ، فيتهمهم بالكذب وبالرغبة فى النكاية به !

وقلبت أوراق التحقيق . . إشارة معاون المباحث التى تفيد ضبط القاتل واعترافه له ، ثم انتقال وكيل النيابة لاستجواب المتهم وأنه سأله شفوياً عن التهمة فاعترف بها ثم رأى سؤاله تفصيلا فيها . . والمتهم يروى ارتكاب الحادث تفصيلا . . « أخذت السكين وانتظرتها فى أرض سموحة بعد العشاء وأوقعتها على الأرض وكتمت نفسها ثم أجهزت عليها بالسكين وذبحتها كالشاة وأخذت الرأس ودفنته ، ولكنى لا أعرف المكان بالضبط . . أرض سموحة واسعة والجثة وضعتها فى الزكيبة » .

وسرت رعشة فى جسدى ! . . أبهذه البساطة يقدم إنسان على القتل ؟ شاب يذبح شقيقته لأنها لم تعطه ما يكفيه من نقود !

وأحيل المتهم إلى محكمة الجنايات .

وقال لى زميلى وكيل النيابة : تحب ترافع فى القضية . المرافعة فيها

بسيطة . يكفيك أن المتهم معترف !

— ولكن ألا يمكن أن يعدل المتهم عن اعترافه؟ فماذا عسى أن أقول ؟

— الاعتراف كان أمام النيابة وعدوله بعد هذا لن يفيده . ولأجل علمك . . لقد عدل أمام مستشار الإحالة عن اعترافه وادعى أن البوليس عذبه . وطبعاً كان الرد الطبيعي أنه اعترف أمامى فى تحقيق النيابة وأنه لم يذكر شيئاً عن تعذيب البوليس له . مستشار الإحالة طبعاً لم يأخذ بدفاعه وأحاله إلى محكمة الجنايات لدور مقبل . . أى سيحدد فيما بعد، بعد شهر أو شهرين .

وتصورت نفسى وأنا أقف للمرافعة مدافعاً عن حق المجتمع !

«يا حضرات المستشارين . . المتهم الماثل أمامكم مجرم تجرد من أى شعور إنسانى . إنه لا يستحق منكم إلا أن تحكموا بموته . . هو الذى نصّب نفسه قاضياً يقدر الجزاء ويوقعه ، هذا الحق الذى لا يمكن أن يكون إلا لله وحده . . »

الحكم بالموت ! يا له من مصير نطلبه . . ويساق هذا المنكود بعدها إلى حبل المشنقة ! وارتجفت . .

إن هذه العقوبة هى الوحيدة التى لا تقبل إصلاحاً أو علاجاً . أى خطأ آخر يمكن علاجه . السجين يمكن إخلاء سبيله . أما الميت . . فهل يمكننا أن نرد إليه الحياة ؟

منذ أكثر من مائة عام . . فى عام ١٨٥١ ، كان شارل هيجو

ابن الكاتب الفرنسى فيكتور هيجو من بين من وقفوا فى الطريق العام ليشهد تنفيذ حكم الإعدام فى شاب فى مقتبل العمر ، وكانت المقصلة فى ذلك الحين تنصب فى الميادين العامة ، وحاول الحراس اقتياد الشاب إلى المقصلة ، فتشبث بها وبكى ودار صراع رهيب بينه وبين جلاديه : هم يريدون له الموت ، وهو يريد لنفسه الحياة ، وعادوا فى المساء وقد ضاعفوا عددهم وأحكموا وثاقه حتى نفذوا حكم الإعدام فيه . فوصف شارل هيجو فى جريدته هذا المشهد ، منددا بعقوبة الإعدام . فقدم إلى المحاكمة بتهمة ازدراء القانون ! وتولى فيكتور هيجو الدفاع عن ولده ، وصاح فى المحلفين : إننى المسئول دون ولدى . . لأننى أنا الذى لقنته معاداة عقوبة الإعدام ! إننى مثله كنت أطلب احترام الحياة البشرية وآبى أن يكون لأى مخلوق الحق فى أن ينتزعها !

وقد حاولت بعض الدول إلغاء هذه العقوبة . إيطاليا جربت ذلك ، قبل أن تصبح هذه العقوبة لازمة لحماية النظام الفاشستى ! وروسيا السوفييتية ألغتها فى أول قانون لعقوباتها . . ثم أعادتها فى الجرائم التى تمس أمن الدولة . وكانت العلة دائماً : حماية المجتمع .

ولكن ، كيف يسوغ لنا أن نعدم شخصاً . . ربما ارتكب جريمته تحت تأثير بيئته . . أو تحت سلطان قانون الوراثة ؟! وبعد . . فمن نحن لنقول إن هذا الشخص يستحق الإعدام . . ما الذى نعرفه عن الحقيقة ؟ أهو دفاع عن المجتمع حقا . . أم انتقام نغمس به أصابعنا فى الدم ؟

وارتجفت . .

ومضت شهور . . نقلت بعدها إلى نيابات القاهرة . ولم أعد أذكر شيئاً عن مصير هذا المنكود الذى كنت سأطالب بإعدامه !

والتقيت بعد ذلك مصادفة بزميلى وكيل النيابة وأخذنا نستعيد ذكريات العمل معاً فى نيابة محرم باك . وإذا هو يلتفت إلىّ فجأة قائلا : هل تعرف ما انتهت إليه أول جناية قتل كلفتك بتحقيقها ؟ . . ألم تعرف أن محكمة الجنايات قد حكمت ببراءة المتهم ؟

وأقبلت عليه بكل جوارحى وقلت : حكم ببراءته . . ذلك المجرم الذى ذبح أخته وفصل رأسها عن جسدها وألقاها فى زكيبة ؟

فرد زميلى مداعباً : لا تقل مجرماً . . ألم أقل لك إن المحكمة قد برأته ؟

— ولكنه اعترف بجريمته ! أفهم أن تكون المحكمة قد تبينت ظروفاً تدعو إلى تخفيف العقوبة ، فتحكم عليه بالأشغال الشاقة . أفهم أن تكون قد تبينت أنه فاقد لقواه العقلية ، فيودع المستشفى !

— ياعزيزى ؛ والقضية منظورة أمام محكمة الجنايات ، ظهرت المجنى عليها . . القتيلة ، تتسكع فى شوارع طنطا . وضبطها البوليس بنوع الاشتباه . ولما سألها عن محل إقامتها ذكرت أنها كانت تقيم بالإسكندرية وأنها هربت من أخيها الذى كان يعتدى عليها بالضرب ويستولى على

نقودها . . وطبعاً ، هل تتوقع بعد ذلك أن تحكم محكمة الجنايات على المتهم لأنه قتل « حسنية » فى حين أن « حسنية » على قيد الحياة لم تمت ؟ إن الركن الأساسى فى جريمة القتل العمد . . إزهاق روح حى . يعنى الضرب فى الميت لا يكون جريمة . . وأيضاً لا يتصور أن تكون هناك جريمة قتل . . والقتيل حى يرزق !

وأغرق زميلى فى الضحاك . . على حين كنت أستمع إليه مشدوهاً أتعجله الإيضاح :

ـ واعتراف المتهم بالجريمة ؟ ألم يعترف أمامك فى التحقيق ووصف تفصيلاً كيف دبر للحادث وكيف نفذ جريمته ؟

فاتجه إلىّ زميلى فى رزانة وجد :

ـ لقد كاد هذا المتهم أن يصبح ضحية خطأ قضائى فظيع . . لولا لطف الله . إنه اعترف يا عزيزى تحت تأثير التعذيب ! لقد تسلطت على معاون المباحث عقيدة ثابتة أن هذا المتهم قتل شقيقته التى كانت قد اختفت بعد أن أبلغت ضده منذ يومين بأنه يهددها بالقتل . فأوثقه ونزل فيه مع عسكر النقطة ضرباً ولكماً وامتهاناً .. وهو يصيح فيه : اعترف وإلا . . ! ورضخ المسكين واعترف . اعترف بما لم يرتكبه ، واتقاء للشر العاجل . . اخترع قصة الجريمة اختراعاً . فلا رأساً قطع ، ولا جثة وضع فى الزكيبة ، وإنما خيال فى خيال . والحقيقة التى بقيت لنا . . . أنه لم تعرف حتى الآن شخصية صاحبة الجثة . . ولا يزال القاتل الحقيقى

طليقاً . . وهذه هى نتيجة اعتراف تحت تأثير التعذيب . . إنه لا ينتج إلا الأكاذيب والأوهام ويضلل العدالة عن الجانى الحقيقى !

وأطرقت وقد غلبنى الأسى . .

فى عام ١٩٣٢ اتهم فلاح من البدارى بقتل مأمور المركز وحكم عليه بالإعدام ، وقالت المحكمة إنه قد ارتكب جريمته مع سبق الإصرار نتيجة ضغينة يحملها للمأمور الذى أنذره مشبوهاً ووضعه تحت مراقبة البوليس وكان يأمره بالمبيت فى المركز لإحكام المراقبة ويسىء معاملته . . « يربطه من رجليه فى محل الخيل ويضربه ويهينه ثم يحلق له شاربه ويربطه بلجام كأنه جحش ثم يصيح : شوف الجحش بيبرطع إزاى . .؟» ولم يكتف بهذا . . بل كان يدخل العصا فى دبره ! وقالت المحكمة إن المأمور كان يقوم بواجبه فى مطاردة هذا الشقى الذى عاث فى الأرض فساداً . . فأقدم هذا الآثم على قتله مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة بدون رحمة ولا شفقة ، وأن القصاص هو الجزاء الأوفى! ولم تستطع محكمة النقض أن تفعل شيئاً حينما طعن أمامها فى حكم الإعدام . فمع أن محكمة الجنايات ساقت للحكم بالإعدام أسباباً تستوجب عكس ما انتهت إليه . . أسباباً تستوجب الرأفة والتخفيف لا الشدة — إلا أنه لم يكن هناك من خطأ قانونى فى تقدير العقوبة . وقال عبد العزيز فهمى وكان رئيساً لمحكمة النقض فى ذلك الحين : « إن المحكمة ترفض الطعن بالنقض فى هذا الحكم على مضض ، لأنها لا تستطيع من الوجهة القانونية إلا احترام

هذا الحكم . ولكنها من وجهة العدل والإنصاف تجد من الواجب عليها إراحة لضمائر أعضائها أن تلفت نظر أولى الأمر إلى وجوب تلافى هذا الخطأ القضائى الذى لا حيلة قانونية لها فيه وأنه لو كان الأمر بيدها وكانت هى التى تقدر العقوبة لما وسعها أن تعاقب المتهم بمثل هذه الشدة بل لعاملته بالرأفة والتخفيف . فلا شك أن من أوذى واهتيج ظلماً وطغياناً وكان ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به . . لا شك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه ، فإنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان ، منزعجة واجمة مما سيكون . . والنفس الموتورة المنزعجة هى نفس هائجة أبداً لا يدع انزعاجها سبيلا لها إلى التبصر والسكون حتى يحكم العقل هادئاً متزناً مترويًا فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التى تتخيلها قاطعة لشقائها » .

وضحكت فى نفسى . . الاعتراف سيد الأدلة ! ربما وصف بذلك لأننا نريح به ضمائرنا ونطمئنها . التهمة ثابتة ثبوتاً قاطعاً . . ألم يعترف المتهم ؟

ومع ذلك ، فنحن نعرف أن محاكم الجنايات كثيراً ما برأت المتهمين فى جرائم الثأر رغم اعترافهم . جريمة قتل ترتكب فى الصعيد أخذاً بثأر قديم . . ثم يتقدم فلاح بسيط وينسب إلى نفسه الجريمة . . حماية لسيده ! فتكتشف المحكمة ذلك . . وتحكم ببراءته رغم الاعتراف .

وعدت أقول فى نفسى متوجعاً : ولكن فى هذه القضية . . من الذى

كان يمكنه أن يصدق دفاع المتهم إذا زعم أنه ضرب وعذب ليعترف ؟

فى القرون الوسطى ، كانوا يحرصون على الحصول على اعتراف المتهم . . ولا تهم الوسيلة . . الكى بالنار . . الضرب بالسياط . . الربط بعجلة التعذيب . . صب كميات كبيرة من الماء فى حلق المتهم ببطء شديد !

هذه الوسائل البدائية ! إنها تترك آثاراً ويمكن إثباتها أمام المحاكم . .

منذ سنوات ، وبعد أن اشتغلت بالمحاماة ، دعانى أستاذ لى عملت معه وهو نائب عام . . وطلب منى الاشتراك فى الدفاع عن ابنه الذى اتهم مع آخرين فى قضية رأى . وأمام محكمة الجنايات وقف المتهم الأول فى القضية وسألته المحكمة عن اعترافه . . فكان رده أن خلع قميصه ! كانت آثار السياط ما زالت بادية على ظهره رغم فوات عدة شهور . وندبت المحكمة الطبيب الشرعى فى الحال وأثبت الإصابات وقضت المحكمة ببطلان الاعتراف وبالبراءة !

وسألت نفسى وقتئذ : أين كانت النيابة العامة ؟ أليس المتهم وديعة فى يدها . . أليس من واجبها أن تراقب معاملته فى السجن ؟ لا يكفى أنها لم تأمر بالتعذيب .. حتى لا تكون آثمة ! يكفى أنها عرفت وسكتت . . بل يكفى أنه كان من شأنها أن تعرف !

مرقص فهمى المحامى الأخاذ الذى عرفته قاعات المحاكم فى الثلاثينات . . كان يصيح فى المحكمة : إن التحقيق ليس هو ما يكتب . .

لا . . لا . التحقيق هو أولا وبالذات الضمانات ! احترام الكفالات التى قررها القانون فى حق المتهم . كيف تستجوبه ؟ من هو الشخص الذى وضع فيه الشارع ثقته فى أن يتلقى هذا المتهم المسكين وديعة فى يده ليتصرف فى شأنه ؟ لعله يعنفه . . لعله يخدعه . . لعله يمنيه . . لعله يخيفه أو يهدده ! فحتى لا تكون قداسة القضاء مستندة إلى تلك الصور المخجلة المعيبة.. قال الشارع إن المتهم فى حماية النيابة وحدها ! والمتهم أول ما تقربه النيابة . . تستجوبه فى ساعات . والمتهم إذا حبسته له ضمانة معينة . والمتهم لا يقابله أحد فى السجن . . حتى إذا أراد المحامى أن يقابله ليأخذ سر هذا المسكين لا يقابله إلا بإذن . .

وتساءلت فى نفسى : أليس من الواجب حماية للمتهم الذى قد يكون بريئاً . . الذى قد يراد التنكيل به .. الذى قد يراد الحصول منه على اعتراف . . وبأى ثمن — أليس من الواجب حماية لهذا المنكود . . أن تصبح السجون تحت الإشراف المباشر للقضاء وتابعة لوزارة العدل ؟

ووسائل التعذيب تتطور ! إن الضرب بالسياط أو الكى بالنار قد يترك آثاراً . ولكن الحبس الانفرادى فى غرفة مظلمة . . تسليط الضوء . . ترك السجين بلا طعام ولا شراب يوماً أو يومين . . التهديد بإيذاء أهله . . حرمانه من النوم .. إرهاقه بالمناقشة ليالى طويلة . . الصدمات الكهربائية — إن كل ذلك قد يترك آثاراً على نفسية المتهم ولكنه لا يترك آثار جروح أو حروق !

في عام ١٩٥٠ ، وكنت ما زلت وكيلا للنيابة أهتم بتتبع الوسائل العلمية في التحقيق الجنائي ، كان هذا الموضوع محل اهتمام العالم . سلطات الأمن تلجأ عند القبض على المتهم الذى تتجه إليه شبهتها إلى وسائل جديدة . وبدأ العالم يتحدث عن استخدام بعض العقاقير المخدرة التي عرفت بمصل الحقيقة . . في محاولة لاكتشاف أغوار النفس البشرية . وقيل إن إعطاء السجين جرعات من عقار الأكتيدرون ومن المورفين يولد في نفسه شعوراً بالذنب و يسوقه إلى الاعتراف بأمور لم يرتكبها . . أو إلى اتهام آخرين بأمور لا يعرفون عنها شيئاً ! وقد هاجمت الأوساط العلمية الطبية والقضائية استخدام هذه العقاقير المنافية للإنسانية كوسيلة لاستجواب المتهمين . فقد أدانها علماء الطب الشرعي بأن الاستجواب في هذه الحالة لا يعطى نتائج مؤكدة . . وأن استخدام هذه العقاقير يؤثر على شخصية المتهم وقد يلحق به ضرراً جسيماً . وأدانها علماء القانون والاجتماع بأنها تشكل اعتداء على سلامة النفس وتسلب المتهم حريته و إرادته وتتنافى مع جميع الحقوق القانونية للدفاع .

وبدأ العالم يتحدث أيضاً عن استخدام جهاز لكشف الكذب . . لتسجيل بعض التغييرات التي تعترى المتهم خلال التحقيق معه . . ضغطه الدموى . . حركة تنفسه . وعن طريق تحليل الرسوم البيانية التي يسجلها الجهاز ، قيل إنه يمكن الوصول إلى حكم تقديرى عما إذا كان المتهم يقول الصدق أم أنه كاذب . والنتائج غير مؤكدة بل إنها قد تسوق

سلطات الأمن إلى استنتاجات خاطئة . والضمانات ضد الانحراف . . أين هى ؟ لقد أقدمت شرطة بعض ولايات أمريكا على استخدام هذا الجهاز ، مثلما أقدم الجستابو من قبل على استخدام العقاقير المخدرة فى معسكرات الاعتقال، كما كشفت عن ذلك محاكمات نورمبرج . . ومثلما لجأت سلطات البوليس والقمع فى العهد الستالينى إلى اتباع وسائل معيبة لحمل المشتبه فيهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها . وهى المآسى التى أزاح خروشوف بشجاعة الستار عنها . . قائلا فى خطابه فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب : إن البوليس كان يتبع وسائل مختلفة لإقناع بعض من تشك السلطات فى ولائهم بأنهم جواسيس ويصر المتهمون على اعترافهم حتى يتخلصوا بأسرع ما يمكن من التعذيب ويصلوا بأسرع ما يمكن إلى الموت !

وباسم حماية القانون وأمن الدولة . . ينتهك القانون ويضيع أمن الناس !

واليوم — وأنا أعود بذاكرتى إلى سنوات بعيدة ، كنت أباشر فيها التحقيق الجنائى . . ومرت بى بعدها تجارب عديدة فى الدفاع عن المتهمين المنكودين — أرتجف حينما أسمع أن متهماً قد اعترف بجريمته ! . . وأذكر محمداً عليه السلام الذى جاءه ماعز بن مالك الأسلمى يعترف له قائلا : يا رسول الله إنى قد ظلمت نفسى وزنيت وإنى أريد أن أتطهر . فيعرض عنه النبى . فيجيئه إلى الجانب الآخر ويقول مثل ذلك فيعرض

عنه . فيجيئه إلى الجانب الثالث ويقول له مثل ذلك فيعرض عنه . فيجيئه إلى الجانب الرابع ويقول مثل ذلك . . فعندئذ فقط يقول له النبي : الآن أقررت أربعاً، ويبدأ بسؤاله . ويقر ماعز بجرمه فيعود النبي ويقول : لعلك قبلتها . . لعلك باشرتها . فيصر ماعز على اعترافه . فيقول له النبي : أبك خبل . . أبك جنون ؟

إنه لا يريد أن يوقع عليه العقوبة إلا بعد أن يطمئن إلى صحة الاعتراف . .

ما أعمق حكمته وهو يقول : « ادرءوا الحدود بالشبهات » .

القضاء والصحافة . .

استدعانى مدير تفتيش النيابات لمقابلته . وأطلعنى على شكوى محالة من وزير « الحربية » إلى وزير العدل بناء على بلاغ مقدم من « أركان حرب » سلاح الحدود ، قال فيه : إننى حينما كنت منتدباً وكيلا لنيابة العريش فى صيف ١٩٤٧ ، دأبت فى أحاديثى على نقد النظم المطبقة فى مناطق الحدود والمطالبة بمد الاختصاص القضائى إلى المناطق التى كانت لا تزال خاضعة للحكم العرفى ، وإننى لم أكتف بذلك بل نشرت مقالا فى جريدة الأهرام عرّضت فيه بالقوانين المطبقة فى هذه المناطق مما يتنافى مع مسئولياتى كوكيل للنيابة عليه أن يطبق القانون لا أن ينقده . وقال لى مدير التفتيش : أتراك غفلت عما يقضى به منشور النائب العام الذى يحظر على وكلاء النيابة الكتابة فى الصحف ؟

كان هذا هو أول مقال لى تنشره جريدة الأهرام . جعلت عنوانه « قوانين للإلغاء » . وكان مقالا قصيراً يتضمن نقداً لبعض القوانين المطبقة فى محافظات الحدود وبالأخص فى محافظة سيناء . ولم أكن أتوقع نشره . ولكنى فوجئت به بعد أيام منشوراً بجريدة الأهرام .

وكنت أعلم أن هناك منشوراً من النائب العام يحظر على أعضاء النيابة أن ينشروا فى الصحف « ما وقفوا عليه أثناء أدائهم لأعمال وظيفتهم من أمور التحقيق وأسراره سواء فى صورة أبحاث قانونية أو قصص واقعية » . ولكنى فى ذلك المقال الذى يشير إليه مدير تفتيش النيابات ، لم أتناول شيئاً متعلقاً بأسرار التحقيق . بل تناولت بالنقد بعض القوانين المطبقة . حقيقة لقد وقفت على عيوب هذه القوانين بمناسبة عملى فى النيابة . ولكن أى ضير فى ذلك وأنا لم أعرض فيما نشرته لتحقيقات قمت بها ؟

وشرحت وجهة نظرى لمدير التفتيش . فقال لى : قد تكون على حق فى أن المقال لم يتناول معلومات عن التحقيقات التى توليتها ، ولكن موضع المؤاخذة أنه لا يليق بك وأنت وكيل للنيابة مسئول عن تطبيق القانون ، أن تنقد القوانين التى تحاسب الناس على مخالفتها .

قلت له : إننى نشرت هذا المقال بعد أن انتهت مدة انتدابى بنيابة العريش وعدت إلى نيابتى الأصلية فى القاهرة . (وكان من حسن حظى أن المقال قد نشر بعد أيام على انتهاء مدة انتدابى بالعريش) .

فقال مدير التفتيش : كان أولى بك أن تنشر هذه الآراء فى مجلة قانونية لا أن تنشرها فى الجرائد « السيارة » . بل كان أولى بك أن تتقدم بملاحظاتك فى مذكرة إلى « سعادة » النائب العام .

وكتمت ما فى نفسى . من قبل كتبت مذكرة بملاحظاتى على قانون

التشرد والاشتباه وبعثت بها إلى النائب العام ، ولم يطلبنى أحد لمناقشتى فى رأيى .

وعدت أقول لمدير التفتيش : إننى جاهز بالمذكرة ، ولكنى لست واثقاً من أنها ستلقى اهتماماً مثل ذلك الاهتمام الذى لقيه هذا المقال القصير !

وكان تقديرى فى محله . بعد أكثر من سنة على هذا الحادث، وكنت وكيلا لنيابة المخدرات ، وكان مقرها بمحكمة عابدين ، فوجئت بأمر من رئيس النيابة بنقل مقر النيابة إلى مبنى قديم بالعباسية . ودهشت . إن هذه النيابة تحقق فى جميع قضايا المخدرات التى تقع فى القاهرة من حلوان إلى مصر الجديدة ، فتوسطها فى مكان مثل عابدين هو أنسب وضع لها . وقلت فى نفسى : ومع ذلك فلا مناص من التنفيذ . غير أننى حينما انتقلت إلى مقر النيابة الجديد وجدته مبنى متداعياً فى القدم تعيث فيه الجرذان بكل حرية ونوافذه بلا ضلف خشبية وأبوابه لا تغلق : وليس به سجن خاص للمتهمات . أما سجن الرجال فهو حجرة فى فناء المحكمة ليس فيها مرحاض . ووسيلتهم حفرة فى هذه الحجرة اتخذوها فى أرضها . فأصبح المكان على حال من القذارة لا يصلح معه مأوى للحيوانات لا لآدميين قد يكون بعضهم محبوساً على ذمة التحقيق ولم يبت فى أمره نهائياً . وليس فى المبنى مكان يصلح مخزناً للمضبوطات حتى لا تمتد إليها يد العبث أو التلف . وتملكنى شعور بالاشمئزاز والسخط ! إن الفرد

العادى إذا أراد أن يغير مسكنه عنى بإعداد المسكن الجديد قبل أن ينتقل إليه . فهل تنتقل محكمة بملفاتها وبمسئولياتها ومخزن مضبوطاتها . . إلى مبنى لم يُعدّ لأن يكون محكمة ولا يصلح لذلك ؟ وأمسكت القلم وكتبت إلى رئيس النيابة خطاباً أسجل فيه ملحوظاتى . ولم تلق هذه الملحوظات أى اهتمام . وأذكر أننى جمعت من زملائى فى المحكمة والنيابة مبلغاً خصصناه لنظافة المحكمة وإصلاح الضرورى مما فسد فيها . ثم قلت لهم : لنأخذ الأمر بيدنا ، فنحن الذين سنتحمل فى النهاية قذارة هذا المبنى ! واتصلت بأقسام البوليس بالمدينة وطلبت منها أن ترسل إلى دار النيابة بالتناوب فيما بينها كل يوم ، اثنين من « المصاريف » لنظافة النيابة والمحكمة . و « المصاريف » هم أولئك المحكوم عليهم الذين يعجزون عن أن يدفعوا لخزانة الدولة قيمة مصاريف الدعوى الجنائية التى حكم عليهم فيها ، فتنفذ عليهم بطريق الإكراه البدنى — فى أقسام البوليس — فيسمونهم مصاريف . وقلت لزملائى : إن مبنى المحكمة أولى على أى حال بأن يقوموا على نظافته بدلا من أن يقوموا على نظافة منزل المأمور !

وقلت فى نفسى : لقد سمعت كلام مدير التفتيش وكتبت رأيى إلى رئيس النيابة ولا من مجيب . فبأى منطق يحال بينى وبين الكتابة فى الصحف ؟

ونشرت بعد ذلك مقالا فى جريدة الأهرام جعلت عنوانه : « هل يتمتع لأجنبى فى بلادنا بمزايا لا يتمتع بها الوطنى ؟ » ، وعالجت فيه موضوع

عدم العناية بدور المحاكم من زاوية جديدة . فقالت : إن هناك ظاهرة تبعث على الاعتقاد بأن الأجنبي ما يزال — رغم ما تقرر من إلغاء الامتيازات بعد فترة انتقال — متمتعاً بمزايا لا يتمتع بها المواطن المصرى . ألا ترى أن دور المحاكم المختلطة التى يدخلها الأجنبى أنيقة نظيفة هادئة وقاعات الجلسات فيها تطهر بالعقاقير وتطلى أرضيتها، وهناك معاون فى كل محكمة يقوم بمراقبة النظافة فيها والإشراف عليها ، أوَلا ترى أننا فى دور محاكمنا الوطنية نحبس أنفاسنا فى قاعات الجلسات من قذارتها واكتظاظ المتقاضين فيها وما يحيط بها من ضوضاء ؟ !

فى عام ١٩٣٣ كتب وكيل وزارة العدل بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المحاكم الوطنية يقول : إنه فى خلال عشر سنوات ستصبح دور العدالة لائقة بالقضاء ، وانقضت عشرون سنة ودور المحاكم تسير من سيئ إلى أسوأ حتى استصدرت وزارة العدل قانوناً يفرض رسماً إضافياً يتحمله المتقاضون ويخصص لدور المحاكم . وبدأت الوزارة تنفذ سياسة بطيئة نحو إقامة مجمعات للمحاكم . ومع ذلك فالقذارة وانعدام الصيانة والإهمال هو طابع هذه المجمعات . حقيقة إنه أمر مؤسف أن تنفق الملايين لتشييد دور جديدة للمحاكم ثم ننسى تأثيثها بأثاث بسيط نظيف . إننا لا نريد فيها أبهة ولا زخرفة . إن مطلبنا يتلخص فى النظافة والبساطة .

* * *

وقلت لمن جاء يلومنى على نشر هذا المقال الجديد . وكان فى هذه المرة من أقرب الناس إلىّ ويشغل مركزاً مرموقاً فى القضاء : اسمع لقد عملت بنصيحتكم ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ هل اهتم أحد بما كتبته فى مذكرتى. إنى أراكم كلما نشرت مقالا فى الصحف أسرعتم باستدعائى ، فلماذا لم يتحرك أحد حينما كنت أرسل إليكم نفس الملاحظات التى تضمنتها المقالات ؟ ألأنكم تعملون حساباً للصحافة ولا تعملون حساباً لوكيل النيابة الذى يعمل معكم !

خذ مثلا . قانون المخدرات ، لقد قمت بدراسته وكتبت بحثاً مطولا عنه فى مجلة المحاماة ، وهى مجلة متخصصة ولا اعتراض لكم على النشر فيها ، وقد أرسلت نسخاً من المجلة إلى رؤسائى . . وفى هذا البحث اقتراحات بشأن تعديل القانون وبشأن معاملة المتهمين . فهل قرأ أحد منكم هذا البحث أو اهتم به ؟ إننى أوافقك على أن الوضع الطبيعى أن نناقش آراءنا وأفكارنا مع رؤسائنا فى محيط القضاء . وليس المفروض أن يكتب وكيل النيابة أو القاضى آراءه المهنية فى الصحف ، وليس من اللازم أن يثير الموضوع اهتمام الصحافة حتى تنشره . ولكنى أقول لك آسفاً إننا لم نضع أى تقاليد فى هذا الشأن . هل انعقدت مرة الجمعيات العمومية للمحاكم لبحث موضوع يتعلق بمشكلات العدالة ؟ هل ناقشت مرة مشروع قانون مقترحاً وأعلنت فيه رأيها ؟ أولى باهتمامكم ما ينشر فى الصحف من أخبار التحقيقات والقضايا وأنتم تعلمون أن بين

وكلاء النيابة من لا يتحرج عن الإفضاء بمعلومات عن التحقيق حتى ينشر اسمه فى الصحف !

* * *

ومضت سنوات . . واستدعانى أقرب الناس إلى ، وكان قد أصبح مديراً لتفتيش النيابات . ورأيت الغضب يلمع فى عينيه . وأفهمنى أن النائب العام قابله بالأمس وقال له : الولد ابن أختك بيسهر مع الصحفيين . لقد قابلت (. . .) رئيس تحرير جريدة (. . .) وأخذ يمتدحه لى ؛ وأخشى أن يصبح مصدراً للأخبار التى ينشرونها !

كان قد أسند إلى تحقيق بعض القضايا الهامة . وبدأت الصحف تنشر أخبار هذه التحقيقات مقرونة باسمى أو بنشر صورتى . وكنت فى هذه السن التى يفرح فيها الشاب إذا وجد اسمه منشوراً فى الصحف ! ولكن الدرس الذى تلقيته من مدير التفتيش كان قاسياً !

ومضت سنوات أخرى ، وتغيرت نظرتى إلى الأمور ، لعلها أصبحت أكثر عمقاً ، لعل التجربة صقلتها ، وأخذت أتأمل فيما تنشره الصحف من أخبار عن القضايا والتحقيقات .

قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذى صدر عام ١٩٥٠ يصف إجراءات التحقيق والنتائج التى تسفر عنها بأنها من الأسرار ، ويفرض على القضاة وأعضاء النيابة وكل من يتصل بالتحقيق أو يحضره بحكم وظيفته عدم إفشائها وإلا تعرض للمحاكمة الجنائية . ومع ذلك ظلت أعمدة

الصحف مملوءة بأخبار هذه التحقيقات وبأدق تفصيلاتها . والمسئول عن ذلك لا يخرج عن أن يكون واحداً من الذين يشتركون فى التحقيق أو يشهدونه . قد يكون وكيل النيابة أو المحامى أو كاتب التحقيق أو ضابط البوليس !

وفى بعض الأحيان لم يكن الصحفيون هم الذين يسعون إلى رجال النيابة لمعرفة أخبار التحقيق ، بل إنه من المخجل أن بعض أعضاء النيابة كان يسعى إليهم . كنت أعرف رئيساً للنيابة مولعاً بالنشر . . يتصل بالجرائد كل مساء ويملى عليها أخبار التحقيقات التى يتولاها ويوصى بنشرها .

— لا تنس الصورة . . إن عندى صورة حديثة إذا لم يكن بأرشيفكم إلا هذه الصورة الباهتة القديمة التى تنشرونها دائماً . . وحياة عينيك رأس عمود . الخبر مهم !

وفى بعض الأحيان كنت ألاحظ أن رئيس النيابة يبالغ فيما ينقله إلى الصحافة . يبالغ فى تصوير أهمية الحادث . . يبالغ فى تأكيد ثبوت الاتهام !

وكنت أقول فى نفسى : أليس الأولى أن تنظم النيابة العامة طريقة التعاون مع الصحافة فى إطار من الجدية وتقدير المصلحة العامة ومصلحة العدالة . . بدلا من التظاهر بإحاطة التحقيق بسياج مطلق من السرية قد يحترم أحياناً وقد ينتهكه المحقق نفسه لا تنويراً للرأى العام بل سعياً إلى

الظهور ؟ ولماذا لا تصدر النيابة العامة بلاغات رسمية إلى الصحافة فى القضايا الهامة التى تشغل الرأى العام . أليس من حق الناس أن يعرفوا ما يجرى فى المجتمع الذى يعيشون فيه ؟ ! وكيف يمكن أن نوجد التوازن الحقيقى بين هذا الحق . . وبين مصلحة العدالة وحق المتهم فى أن يلقى محاكمة هادئة عادلة بمنأى عن التشهير ؟

وكانت الصحافة أحياناً لا تكتفى بنشر أخبار التحقيق الرسمى ، بل تتولى بنفسها التحقيق . تسأل الشهود وتزورهم فى منازلهم وتنقب فى حياة المتهم وتسعى وراء زوجته أو أبنائه . وأحياناً كانت تسبق النيابة فى سؤال الشهود الذين لم يدلوا بأقوالهم بعد فى التحقيق . أذكر مرة أن إحدى الصحف قد سلطت أضواءها على فتاة صغيرة لم تتجاوز سنها خمسة عشر عاماً . فراحت تنشر صورها فى أوضاع مختلفة ، وتجرى على لسانها حديثاً عن علاقتها بأبيها المتهم بقتل أمها لاشتباهه فى سوء سلوكها . والفتاة تلميذة صغيرة . وكنت أسأل نفسى : كيف يمكن أن تواجه هذه الفتاة زميلاتها . ماذا يمكن أن تكون نظرة مدرسيها إليها ؟ ما الذى ينتظرها بعد ذلك فى مستقبلها . . وقد شُهِّر بها على هذا النحو القاسى ؟

وبعض الصحف . . كان يرسم للمتهم صورة البطل الذى يأتى بأعمال خارقة . . وبعضها كان يصوره أبشع تصوير . ولا أحد يلتفت إلى حقوق المتهم الذى يوشك حبل المشنقة أن يلتف حول عنقه ! ولم أجد مرة أن حماس الرؤساء الذى كانت تقابل به أفكار وانطباعات ينشرها

أحد كلاء النيابة قد امتد إلى هذه المحاولات الضارة بمستقبل النشء ، الماسة بسير العدالة !

فى فبراير ١٩٤٩ صدر أمر عسكرى يحظر نشر صور المتهمين أو المحكوم عليهم فى حوادث جنائية أو أية معلومات تتعلق بحياتهم الخاصة ، وكذلك نشر صور المطلوبين للشهادة فى هذه الحوادث أو الذين يقومون بالتحقيق أو الحكم فيها ، بل نشر صور ورسوم لما يجرى فى المحاكمات الجنائية . ولم يعمر هذا الحظر طويلا ، إذ انتهى مفعوله بانتهاء الأحكام العرفية التى كانت مفروضة وقتئذ .

ومع أن هذا الأمر العسكرى كان فى ظاهره يوحى باهتمام بالغ بحماية العدالة ، إلا أنه فى حقيقته كان يهدف إلى فرض ستار من السرية على القضايا السياسية التى تميزت بها هذه الفترة . قد يكون مفهوماً أن يمنع نشر صور المتهمين من الأحداث . وقد يكون مفهوماً أن يمنع نشر أية معلومات متعلقة بالحياة الخاصة للمتهمين عموماً لا للمحكوم عليهم وحدهم ، ولكن لماذا يمتد الحظر فيشمل حتى نشر صور ما يجرى فى الجلسات العلنية للمحاكم والتى تعتبر علانيتها ضماناً للمتهمين ؟ ! .

وفى الوقت الذى نشطت فيه السلطات العامة والنيابة من بعدها لتعقب ما ينشر فى الصحف مخالفاً لهذا الأمر ، كانت تنشر أخبار وتعليقات تؤثر على مركز المتهمين ، وحقهم فى أن تتاح لهم فرصة المحاكمة العادلة !

وبينما كانت نيابة الصحافة تزدحم بتحقيقات تجرى مع الصحفيين لأنهم أزاحوا الستار عن نقائص فى أجهزة الحكم أو لأنهم وجهوا نقداً شديداً إلى بعض المسئولين ، كانت البلاغات التى يقدمها المواطنون العاديون يشكون فيها تعرض الصحافة لهم ، لا تلقى أى اهتمام . وكانت تأشيرة النيابة المألوفة على هذه الشكاوى « يكلف الشاكى بأن يرفع دعواه مباشرة إلى القضاء إذا شاء » أى أن النيابة لا ترى فى الشكوى ما يستوجب تدخلها ، وللشاكى إذا شاء أن يرفع دعوى مباشرة إلى القضاء . . يتحمل رسومها ومصاريفها ويضطر فيها إلى أن يوكل محامياً يشرح للمحكمة وجهة نظره .

وبينما كان يباح التعرض لحياة مواطن عادى . . لمجرد أنه قد استدعى للتحقيق . . بل حتى لو كان مجنياً عليه لا متهماً . . كانت بعض الحوادث الجنائية الخطيرة التى تهم الرأى العام لا يسمح بنشر كلمة عنها . . وإلا تعرضت الجريدة للضبط والمصادرة . وكان القانون فى هذه الحالات سلاحاً رهيباً ، يساء استخدامه . . القانون الذى كان يجيز للنيابة أن تقرر سرية التحقيق فيترتب على ذلك تلقائياً حظر نشر أى خبر عنه ، والذى كان يجيز للنيابة حتى ولو لم تقرر سرية التحقيق أن تصدر أمراً للصحافة بحظر النشر . وكانت صيغة قرار النيابة واحدة لا تتغير : « مراعاة للنظام العام والآداب ولظهور الحقيقة » ؛ وكانت عبارة « ظهور الحقيقة » عبارة مضللة ! فى معظم هذه القضايا كان ظهور

الحقيقة لا يستغرق أياماً . . بل كان التحقيق ينتهى فعلا . ولكن النيابة لا تبت فى نتيجته . فلا هى تقدم القضية إلى المحاكمة ولا هى تحفظها . بل يظل التحقيق معلقاً . ويظل الحظر قائماً . . لا حماية للتحقيق بل حماية للسلطات . وأذكر أن مظاهرات دامية وقعت بالإسكندرية فى عام ١٩٤٦ مطالبة بجلاء الإنجليز وسقوط الأحلاف العسكرية فأصدرت النيابة قراراً بحظر النشر فى أول مايو ١٩٤٦ . وقد ظل قرار الحظر قائماً إذ لم تقدم القضية إلى المحاكمة كما أنه لم يصدر قرار بحفظها . . حتى قامت الثورة وشملها العفو فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ ! أى بعد أكثر من ست سنوات . وكانت الحيلة القانونية لا تعوز السلطات . فما دام التحقيق يعتبر قائماً — حتى ولو كنا نعلم أنه قد انتهى فعلا — فإن الجريدة التى تعود فتنشر شيئاً من أخبار هذا التحقيق أو أى تحقيق يشبهه ، تتعرض للتعطيل . لأن فى قانون العقوبات نصاً على أنه إذا استمرت الجريدة أثناء التحقيق فى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه ، يجوز للمحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أن تأمر بتعطيل الجريدة . . !

* * *

كانت السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ مشحونة بالتوتر ، وكانت الصحف تكتب . . فتواجه بالضبط والمصادرة . وفى وسط هذا الجو العاصف قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، بدا فى ظاهره دعوة

إلى تنظيم المسئولية عن النشر ، وكان فى حقيقته مقدمة للعصف بما تبقى من حرية الصحافة . وثار النواب . . وثارت الصحافة .. واحتجبت يوماً احتجاجاً على هذا القانون المقترح . وخذل النواب المشروع المقدم بوحى من حكومتهم ، وفى موجة الحماس قدم النائب المرحوم عزيز فهمى مشروعاً آخر وافق عليه النواب . . وهو يقضى بإلغاء سلطة النيابة فى حظر نشر أخبار التحقيق . وقال النائب عزيز فهمى فى المذكرة الإيضاحية التى قدم بها مشروعه : إن الحكمة من هذه المادة وهى حماية التحقيق حكمة مزعومة إذ دلت التجارب على أن مجال تطبيقها ليس حماية التحقيق بل إنها كانت حائلا دائماً دون ظهور الحقيقة ومنع الكشف عن أخطر الجرائم .

ومع ذلك ، وبعد سنوات وفى عام ١٩٥٧ استردت النيابة سلطتها فى حظر النشر وعاد النص إلى أصله .

وقد يكون من المبالغة ألا يكون للنيابة أى سلطة فى حظر نشر أخبار تحقيق معين . فمن الواضح أن هناك حالات جادة تقتضى فيها مصلحة التحقيق أن يحظر النشر . ولكن كلا الحلين يبدو لى مبالغاً فيه . ذلك أن سلب النيابة سلطة حظر النشر فى جميع الحالات قد يضر بمصلحة التحقيق ، كما أن إباحة هذه السلطة للنيابة دون قيد قد يؤدى إلى إساءة استخدامها . والحل مع ذلك بسيط . هو أن تقيد سلطة النيابة بمدة معينة ، فإذا انتهت ولم تكن قد فرغت من التحقيق ، كان عليها أن تعرض الأمر

على المحكمة لتأذن بامتداد الحظر . أليس ذلك هو شأن الحبس الاحتياطى . إن التحقيق قد يقتضى من النيابة أن تقرر حبس المتهم . . احتياطياً ، ولكن هذه السلطة مقيدة . فإذا طالت مدة الحبس ، كان للمتهم أن يتظلم أمام القضاء . .

* * *

كان الميزان فى علاقة العدالة بالصحافة مقلوباً إذن ! فحيث تقتضى حماية المتهم أو مصلحة التحقيق الحقيقية حظر النشر . لم يكن أحد يهتم بمحاسبة الصحف عما تنشره . أما حيث تقتضى المصلحة العامة تنوير الرأى العام وإحاطته علماً بما يجرى من تحقيقات . . . وما يتخذ فيها من إجراءات حتى يطمئن إلى عدم اتباع وسائل معيبة مع المتهمين . . كانت السلطات تقف للنشر بالمرصاد !

فحماية سير العدالة من تأثير ما تنشره الصحف ، كانت ستاراً لا يرفع إلا بمناسبة ما ينشر عن التحقيقات فى القضايا السياسية . . وقضايا الرأى . . وهى التى تهم الناس . حينما وقع اشتباك بين الفلاحين وبعض الملاك فى بهوت ، وقامت الدنيا وقعدت وانتقل كبار رجال الدولة . . وجرى التحقيق فى سراى الملاك . . واتخذت أشد الإجراءات مع الفلاحين المتهمين وأعنفها . . انتقدت بعض الصحف مسلك البوليس والنيابة . . فقدمت إلى المحاكم الجنائية بتهمة التأثير فى سير العدالة ! ولكن الحكم فى هذه التهمة لم يصدر إلا فى عام ١٩٥٥ ! وبرأت المحكمة المتهمين وقالت :

إن مثل هذه المقالات قد قصد بها النقد البرىء وحث رجال التحقيق لبذل قصارى جهودهم للوصول إلى الحقيقة .

والواقع أن كثيراً من المسائل العامة التى تهم الرأى العام قد تكون موضع إجراءات قضائية . . فلو حظر التعليق على هذه المسائل لمجرد اتصالها بتحقيق تتولاه النيابة ، لكان من شأن ذلك الحجر على حرية الصحافة ولانعدمت رقابة الرأى العام على أجهزة الدولة . إذ لا يمكن أن نطلب من الصحافة أن تنتظر . . حتى ينتهى التحقيق والمحاكمة ويصبح الحكم نهائيًا . فإذا كانت هناك جريمة رشوة أو تهمة استغلال سياسى وكانت موضع تحقيق أو محاكمة . . فهل يجوز أن يحال بين الصحافة وبين نقد الحكومة بمناسبة هذه الجرائم التى تكشفت والتى تمس نزاهة الحكم ؟

* * *

ومع ذلك فإن النيابة والقضاء يعانيان أحياناً حساسية مما ينشر فى الصحف من نقد للإجراءات القضائية !

وإذا كانت النيابة لا تهتم أحياناً بمحاسبة الصحافة عما ينشر إضراراً بمواطن عادى ، فإنها لا تتهاون مع هذه الصحف إذا نشرت ما تراه نقداً للقضاء .

كنت وكيلا لنيابة الصحافة فى عام ١٩٥١ . . وورد إلى النيابة بلاغ من محكمة جنايات الإسكندرية ضد محام تتهمه فيه بإهانتها والإخلال بمقام قضاتها لأنه نشر مقالا بجريدة الأهرام علق فيه على

الحكم الصادر فى القضية المعروفة وقتئذ بقضية سفاح كرموز فقال : إن بعض التعليقات الضارة التى نشرتها الصحف أثناء نظر هذه القضية قد ساهمت فى السرعة التى نظرت بها المحكمة القضية وهى سرعة غير مألوفة قد تطوى الحقائق طياً . . وقام رئيس النيابة بالتحقيق مع المحامى وقرر إحالته إلى محكمة الجنايات . غير أن بعض أصحاب الرأى وجدوا أن من المصلحة أن يكتفى باعتذار المحامى ، ومن ثم قامت المحكمة بتأجيل هذه القضية إلى أجل غير مسمى !

وقد عهد إلىّ رئيس نيابة الصحافة وقتئذ بمناسبة هذه القضية بأن أعد بحثاً حول حق نقد الإجراءات القضائية . هل يجوز نقد حكم أصدرته المحكمة ، أو أن إجراءات المحاكم تخرج عن نطاق النقد المقرر للصحافة . . بل لسائر المواطنين ؟

وانتهيت فى بحثى إلى أنه لا شبهة فى أن النقد إذا جنح إلى القذف أو السب أو استعملت فيه عبارات نابية . . فقَدَ صفته كنقد . . ولكن السؤال الملحّ هو : أيمكن اعتبار نقد نزيه لحكم أصدره القضاء . . « إخلالا بمقام قاض أو هيبته أو سلطته » يستوجب المساءلة ؟

إن قانون العقوبات المصرى كان يعاقب على القذف والسب . . كما يعاقب على الإهانة التى توجه إلى الهيئات النظامية ومنها المحاكم . ولكن فى سنة ١٩٣١ وفى عهد حكومة صدقى — الذى شحن فيه قانون العقوبات بأنواع مختلفة من جرائم الرأى — استُحْدِث نص جديد يعاقب

على الإخلال علانية بمقام قاض أو هيبته أو سلطته بصدد دعوى . وقيل وقتئذ فى تبرير هذا النص : «إنه قد لوحظ أن الجرائد تنشر أحياناً مقالات تؤدى إلى السخرية ممن تعنيه أو الحط من كرامته أو مقامه ولو أنها خالية من القذف أو السب أو الإهانة ، وإنه إذا جاز التجاوز عن هذا النقد بالنسبة لآحاد الناس وحتى بالنسبة للموظفين فلا يجوز التجاوز عنه إذا وجه إلى قاض أو محكمة بمناسبة دعوى قائمة » .

ومعنى هذا أن القانون يريد أن يتناول بالعقاب عبارات لا ترقى إلى الإهانة . وأنا أسلم بأن توقير القضاء يقتضى حمايته من الإهانة . فالمتهم الذى قال للمحكمة عقب إصدارها الحكم عليه : « دا تحامل » اعتبرته محكمة النقض مرتكباً لجريمة إهانة المحكمة . . وذلك الذى قال بعد أن رفض القاضى المعارضة المقدمة منه فى أمر حبسه : « عشان خاطر فلان يحبسونا . . ده ظلم ، دى خواطر » اعتبر أيضاً مرتكباً لجريمة إهانة المحكمة . ولكن كيف يتصور أن عبارات لا تعتبر إهانة تجرم باعتبارها إخلالا بمقام قاض ؟ ! ألا يؤدى هذا النص إذا فسر الإخلال بالمقام على أنه توجيه عبارات قد لا تنطوى على إهانة ، إلى الحجر على حق الصحف فى توجيه أى نقد قانونى لإجراءات المحاكم ؟ إذ أن أى نقد ولو كان نزيهاً لا بد أن ينطوى على نوع من المساس بمقام الشخص المنقود أو هيبته . وكأنه لا يمكن تجريح حكم قضائى أو التنديد بمسلك قاض فى دعوى معينة بغير أن يعتبر ذلك إخلالا بمقامه وهيبته ؟

وقد وقفت أمام هذه النتيجة متردداً . .

هارولد لاسكي يقول : إن القضاء الذى يكون بمنجاة من النقد يكون عرضة للانحراف .

والقاضى يجتهد الرأى . . وهو غير معصوم من الخطأ . لقد قرأت أن ابن عبد السلام كان قاضياً لمصر فى عهد السلطان نجم الدين أيوب ثم أفتى مرة بشىء وظهر له بعد ذلك أنه أخطأ فنادى فى مصر على نفسه « من أفتى له ابن عبد السلام بكذا فلا يعمل به فإنه أخطأ » . . وقرأت أن عمر رضى الله عنه كان قد قضى فى حادثة بقضاء ثم قضى فى مثلها بقضاء آخر فسئل فى ذلك . فقال : تلك على ماقضينا وهذه على ما نقضى ، لأنه ما دام القضاء عن اجتهاد فكلا القضاءين فى احتمال الخطأ سيان . .

وفى عام ١٧٦١ ، أى منذ مائتى عام ، انبرى فولتير للدفاع عن كالا الذى حكم عليه بتهمة قتل ابنه الذى اعتنق الكاثوليكية على خلاف عقيدة الأب البروتستانتية . وقد سجل التاريخ دفاع فولتير ونقده الشديد لحكم القضاء . .

وفى مصر عام ١٩٠٧ أصدر القضاء حكمه على عشرة كتّاب وعطّل ثلاث جرائد عن الصدور وهى المقطم والوطن والشرق ، لأنها قذفت فى حق ضابط بوليس اتهمته بالرشوة . فعلقت جريدة الأهرام على ذلك فى مقالها الافتتاحى فى ١٦ أغسطس ١٩٠٧ وقالت بالنص : « كيف لا نتألم لسماع النيابة تحقر من شأن الكتّاب وتعلى من شأن المدعين حتى

كأن الصحافى الذى يزل قلمه أو يطيش سهمه أصغر من خلق الله »
ثم عادت بعد أربعة أيام فنشرت مقالا آخر تقول فيه تعليقاً على نفس الحكم : « ولقد رأينا منذ مدة أن رجال الإدارة يزدادون فى أعمالهم جرأة ورجال القضاء يزدادون على الصحافة شدة حتى بتنا نخشى أن يجبن الصحفيون وتزداد قيمة المرتشين والمفسدين . . »

نشرت الأهرام هذا التعليق الشديد فى عام ١٩٠٧ ولم يقل أحد إنه إهانة للقضاء أو إخلال بمقامه !

وفى عام ١٩١١ حكم القضاء على الزعيم محمد فريد بالحبس ستة شهور لأنه امتدح كتاب « وطنيتى » للشيخ على الغاياتى وهو كتاب كان فى نظر الحكومة يتضمن تحريضاً على كراهيتها والازدراء بها والعيب فى حق ذات ولى الأمر وتحسين جريمة الوردانى وإهانة ناظر الحقانية . . وعلقت الأهرام على هذا الحكم فقالت إن محمد فريد دخل السجن رابط الجأش ساكن الجنان كما دخل المحكمة . وأضافت أن الجمهور قد وصف هذا الحكم بأنه شديد وأنه كفى بهذا الوصف دليلا على وقعه فى النفوس . ولم يقدم المسئول عن الأهرام إلى المحاكمة بتهمة إهانة القضاء !

هذا كله حدث فى مصر منذ أكثر من خمسين عاماً . أترانا أصبحنا اليوم نضيق بالنقد الذى كان يتحمله قضاتنا بالأمس ؟

وقلت فى نفسى : إننى أخشى أن يكون بعض القضاة قد فهم معنى استقلال القضاء على أنه انعزال عن المجتمع واستعلاء عليه أو أنه

يعنى تحصين القاضى ضد النقد وسلب رقابة الرأى العام عليه . . ولو كان ذلك صحيحاً فلماذا تقررت علانية المحاكمات واعتبرت مبدأ دستورياً أساسياً لضمان الحريات . لقد قرأت عن ميرابو أنه قال : أعطنى القاضى الذى تريد ، متحيزاً ، فاسداً ، عدواً لى إذا رغبت ، فكل هذا لا يهم طالما أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلا فى مواجهة الجمهور! إن لاستقلال القضاء معنى أعمق مما يفهمه البعض عن أنه مرادف لكرامة القضاء . إن بعض عناصره ترجع إلى القاضى ذاته . . . تجرده ونزاهته وكفايته وعدم تأثره إلا بالحق الذى يراه . وهو فى بعض عناصره يرجع إلى نظام القضاء ذاته . . حرية المواطن فى الالتجاء إلى المحاكم وعدم جواز استيفاء الحق تحكماً وعدم جواز سلب اختصاص القاضى وعدم جواز التدخل فى عمل القاضى وكفالة حق الدفاع . . واستقلال القاضى لصيق بوظيفته لا يحتاج حتى إلى نص يقرره أو ضمانات تكفله . لقد أعجبنى قول المرحوم صبرى أبو علم الذى كان وزيراً للعدل حينما أعد المذكرة الإيضاحية لأول قانون لاستقلال القضاء عام ١٩٤٣ فقال فيها : « قبل أن تفتش عن ضمانات للقاضى . . فتش عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضياً إن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى وعزة القاضى » .

ورحت أنقب وراء هذا النص الغريب فى قانون العقوبات « الإخلال بمقام قاض أو هيبته » . إن هذا النص مستمد من القانون الإنجليزى من

جريمة يسمونها امتهان المحكمة ، ولكنى أقرأ على لسان الشراح الإنجليز أنه لا يعنى بها المعنى اللفظى لكلمة امتهان أى الاحتقار أوالازدراء . ولا يقصد بها حماية كرامة القاضى من الإهانة ، لأن القانون يحمى كرامة القاضى حمايته لكرامة أى شخص آخر . ولكنه يقصد حماية سير العدالة لأن الطعن فى القاضى أثناء نظره دعوى معينة وبمناسبة هذه الدعوى من شأنه الإخلال بعدالة المحاكمة . أما متى أصدر القاضى حكمه فإن هذا الحكم يصبح عرضة للنقد .

وملك على هذا الموضوع اهتمامى الشديد : حماية العدالة . . هذا هو واجب القضاء . أن يتصدى لحماية المتهم الماثل أمامه وأن يحمى المحكمة ذاتها من أى إخلال . وهو أمر يختلف عن مجرد حماية شخص القاضى .

وتشاء الظروف أن أسافر إلى إنجلترا فى نفس هذا الصيف فى مهمة تتعلق بدراسة نظم النشر ضمن جولة فى عدة دول أخرى . وأذهب إلى محكمة جنايات أولد بيلى العتيدة فى لندن وأعيش وسط السوابق القضائية فى إنجلترا . . فيقع تحت يدى أبشع حكم يفسر هذه الظاهرة التى نقلناها فى قانوننا .

فى عام ١٩٠٠ يصدر قاض إنجليزى اسمه لورد راسيل حكماً يقول فيه : « إن المحاكم يكفيها أن تدع للرأى العام تقدير قيمة ما يوجه إليها من نقد » . ولكنه يضيف : « ولكن يجب أن يلاحظ أنه فى بعض

المستعمرات الصغيرة التى يكون معظم سكانها من الملونين يكون تطبيق حكم جريمة الامتهان على الطعن فى المحكمة لازماً بالضرورة فى مثل هذا المجتمع لحماية كرامة واحترام المحكمة » .

وبدا لى أن هذا الحكم لقاض إنجليزى . . يفسر كل شىء !

ومضت سنوات ، أصبح فيها هذا البحث شغلى الشاغل . التنبيه إلى أهمية حماية العدالة ، لا الاكتفاء بالنظرة الضيقة نحو حماية كرامة القضاء . وكان موضوع رسالتى التى تقدمت بها للحصول على الدكتوراه . . . فى حماية العدالة .

ونعود إلى بيوتنا . . لننام

أوصانى النائب العام أن أكون حازماً وحذراً . وقال لى وهو يعهد إلى بإدارة نيابة المخدرات ، وكنت لا أزال فى أولى درجات السلم . . أن أفتح عينى « كالفنجان » . فنيابة المخدرات تحقق مع نفر من أخطر المجرمين وأكثرهم ثراء وأقواهم نفوذاً ، وهؤلاء لا يتورعون عن اتباع أبشع الوسائل للتأثير على المحقق والقاضى ، وبعض من يستعينون بهم من المحامين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ! وأضاف النائب العام محذراً : « قد يدخل عليك محام ، فتحسن استقباله كزميل . . وقد تستبقيه بعض الوقت ، ثم يخرج من عندك فيبلغ المتهمين الذين ينتظرون فى الخارج بدء التحقيق . . أنه قد اشترى " ذمتك " . وقد يتصادف أن تكون أدلة الاتهام غير كافية ، فتقرر الإفراج عن المتهم . فيتوهم المتهم أنك حقيقة قد قبضت الثمن ، ويزداد المحامى ثراء . . بينما تتطلخ سمعتك فى الأوحال ! »

وأجفلت . . أنا الشاب الغض فى الثالثة والعشرين من عمرى !

ومضى النائب العام يزيدنى نصحاً : « إن مهربى المخدرات من بعض الدول العربية قد اعتادوا هذا الأسلوب ، وحين يتم ضبطهم يتلقفهم

السماسرة وتجار القضايا . . والجوّ كله موبوء بالأكاذيب والحيل والتجنى » :

وخرجت من عند النائب العام وقد قررت أن ألتزم فى العمل نظاماً صارماً ، فلا أستقبل محامى المتهم منفرداً . . بل أستقبله فى مكتبى حينما أقرر استجواب المتهم الذى عهد إليه بالدفاع عنه ، وفى حضور كاتب التحقيق . وفى غير هذه الحالة ، كنت لا أستقبل من المحامين إلا من أثق بصدقه وأمانته . وكنت أتحرز فى حفظ التحقيقات وفى الإفراج عن المتهمين ، تحرزاً قد يجاوز أحياناً الحدود المألوفة فى النيابات الأخرى . ومضيت أتعقب القضايا وألاحقها . . فإذا قضى ببراءة متهم ، طعنت فى الحكم ، وانتقلت إلى المحكمة الاستئنافية أترافع أمامها .

وتشاء الصدف أن تشهد نيابة المخدرات فى هذه الفترة أخطر القضايا . . عصابة « أبو المعاطى » الذى كان يتنقل فى أفخر السيارات بين القاهرة والإسكندرية حيث كان يملك « فيلا » ، ضبطت فيها مخابئ سرية تحوى أطناناً مما يسميه أهل الصنعة « طرب الحشيش » . وعصابة « بوبس » المهرب من الأردن وشركائه من بعض أمرائها ! وكان الاتفاق أن يتم تسليم البضاعة فى منزل أحد الذين كان يسميهم مجتمعنا وقتئذ « أولاد الذوات » . . وفى وقت كان يستضيف فيه وكيل وزارة الداخلية الذى كان قد قدم لقضاء سهرة « مريحة » فى منزل ابن الذوات . . وهو فى غفلة عن المصيدة ! فى حين كان حكمدار البوليس الداهية على علم

بالتدابير ، وكان على خلاف حاد مع وكيل الداخلية فى نزاع حول السلطة . . فإذا به يخف بنفسه إلى مكان الضبط على رأس قواته . . ليحرج وكيل الداخلية . . الذى لم تنقذه إلا صلاته القوية . . بالقصرين : قصر الدوبارة وقصر عابدين !

وفى هذه الفترة العصيبة من عملى فى هذه النيابة اكتشف مكتب المخدرات وسائل جديدة يتبعها المهربون . فلأول مرة تستخدم الطائرات فى التهريب بعد أن كانت الجمال هى الوسيلة الغالبة . وضُبطَ مدير مطار بيروت مع بعض الطيارين المصريين يهبطون فى صحراء بلبيس حيث يلتقى بهم بعض الأعراب ويتسلمون منهم شحنات المخدرات!

وكانت نصيحة النائب العام ماثلة أمامى . . عند كل إجراء قمت به للتحقيق فى هذه القضايا . وأذكر عن قضية تهريب المخدرات بالطائرة ، أننى واصلت التحقيق فيها بلا انقطاع حتى انتهيت منه فى جلسة واحدة ، ثم قدمت المتهمين إلى المحاكمة بعد ثمان وأربعين ساعة ، بعد أن قررت حبسهم احتياطيًّا . فلما وصلت أخبار هذا التحقيق إلى سماسرة هذا النوع من القضايا ، أسقط فى أيديهم . . لأن التحقيق كان قد أحيل إلى القضاء وخرج من يد وكيل النيابة المحقق ولأن المعارضة فى حبس المتهمين لم تعد جائزة بعد أن قدم المتهمون للمحاكمة ! فلم يعد فى وسع أحد منهم أن « ينصب » على المتهمين الأثرياء موهماً بأنه يستطيع أن يؤثر على وكيل النيابة . . « ليطبخ » التهمة !

وكانت أقصى عقوبة توقع على مهربى المخدرات وقتئذ لا تتجاوز الحبس مدة خمس سنوات (وهى اليوم تصل فى بعض الحالات إلى الإعدام) . . خمس سنوات يقضيها المهرب . . وهو لا يعدم الوسيلة التى يمكنه بها ثراؤه من الاتصال بمعاونيه . . بل معاودة نشاطه المدمر . . وهو داخل السجن ! فإذا جاء يوم الإفراج . . خرج ليحصى ثرواته الآثمة ! إنه يملك دخلا لا يمسك عنه دفاتر ولا يسهل فرض الضريبة عليه ، رغم ما يقوله خبراء الضرائب نظرياً عن أن كل ربح يخضع للضريبة ولو كان مصدره غير مشروع متى توافر فيه شرط الاحتراف!

وقد هالنى أمر جرائم التهريب . فعكفت على دراسة القانون وتقارير مكتب المخدرات وأعددت بحثاً نشرته مجلة المحاماة فى فبراير ١٩٤٨ وطالبت فيه بتشديد العقوبة ورفعها إلى مرتبة الجناية . إن القانون الذى كنا نطبقه يرجع إلى عام ١٩٢٨ . وقبل ذلك كانت هذه الجريمة مجرد مخالفة . فرأى مجلس النواب وقتئذ أن التدرج فى التشريع يقتضى عدم اعتبارها جناية . كما أنه من الظلم أن تعتبر جناية بالنسبة للمواطن المصرى وحده . . فى وقت كان فيه الأجانب يتمتعون بامتيازات تحميهم من مثل هذه العقوبة ، فيحتكر الأجنبى هذه التجارة ، فإذا ضبط . . طبقت عليه عقوبة المخالفة ! أما وقد ألغيت الامتيازات ومضت عشرون سنة منذ صدر قانون المخدرات . . فلماذا لا يعدل . . ولماذا لا تشدد العقوبة ! وحتى يتم تعديل القانون — الأمر الذى لم يقرر إلا بعد قيام

الثورة — مضيت أطلب توقيع أقصى عقوبة يسمح بها القانون ! ومضيت فى خطة الحزم .. التحرز فى حفظ التحقيقات وفى الإفراج عن المتهمين فى هذه القضايا !

على أن هذا الحزم البالغ . . كان يقلقنى أحياناً . وكنت أسأل نفسى : أليس من واجبى أن أحفظ التحقيق الذى لا أطمئن إلى ثبوت التهمة فيه ؟ ألا أسرف فى الحبس الاحتياطى حيث تقوى احتمالات البراءة ؟ ذلك أننى بعد شهور قليلة قضيتها فى هذه المسئولية الشاقة .. كدت فى بعض الأحيان أن أفقد الثقة فى الأدلة التى يقدمها لى بعض رجال البوليس الذين يقومون بالضبط ويشهدون فى هذه القضايا . كانت الأدلة التى يقدمها مكتب مكافحة المخدرات هى التى تتسم بالجد وهى التى تبعث على الاطمئنان . وكان هذا المكتب لا يقدم إلا القضايا الهامة .. وإلا الرؤوس المدبرة الخطرة . ولكن المشكلة كانت فى الأدلة التى يقدمها بعض ضباط المباحث فى أقسام البوليس والتى يعتمدون فى الحصول عليها على بلاغات « المرشدين » وعلى أقوال « المخبرين السريين » . . يقدمونها ضد التعساء المنكودين الذين يعيشون فى الفاقة وتحركهم أصابع خفية . . لا تصل إليها يد العدالة ! وقد اكتشفت فى بعض القضايا أن ما تصفه محاضر بعض رجال البوليس ، بأنه الثابت من « المراقبة الدقيقة والتحريات الأكيدة » — لا يعدو أن يكون إكليشيهاً محفوظاً . . يختفى خلفه مرشد لا يتورع عن التلفيق . وإن بعض المخبرين

السريين – وهم العماد الحقيقى لضابط البوليس فيما يؤكده لى من معلومات وما يزعمه من مراقبة – كان شريكاً مع تجار المخدرات . . يفرض الإتاوات عليهم ويتستر على نشاطهم . . فلا يقع الإبلاغ والكمين والضبط إلا عند الخلاف حول « الثمن » ! على أنى كنت ألقى هذا السؤال التقليدى الذى نعتبره فى النيابة فاصلا قاطعاً حينما نواجه المتهم به ، فنقول له : ولماذا يدعى عليك رجل البوليس ! فلا يحير المتهم جواباً . . وقد يكتفى بأن يشكو شاهده إلى الله أو يطلب الرحمة من المحقق ! فعندئذ أعتبره عاجزاً عن إثبات دفاعه . . وأكتب « بالمداد الأحمر » : يحبس المتهم احتياطيًّا وترسل عينة المخدر للتحليل !

وقلت فى نفسى مرة وقد عرض على فى يوم واحد خمسة محاضر قام بالضبط فيها نفس المخبر . . وفى كل من هذه المحاضر ، كانت روايته واحدة لا تتغير . . إنه التقى بالمتهم فى الطريق مصادفة . . فلما شاهده أخرج من جيبه قطعة حشيش وألقاها على الأرض فقام بضبطه متلبساً ! قلت فى نفسى : « أغلب الظن أن هؤلاء المتهمين يتعاطون المخدرات فعلا أو يتداولونها سرًّا . . ولكن البوليس يعجز عن ضبطهم متلبسين بجريمتهم . فليس أيسر على المخبر ، وهو مدفوع بشهوة إثبات كفايته ، من أن يفتعل الحادث افتعالا . . وهو فى قرارة نفسه يظن أنه لم يخالف ضميره بل إنه خدم العدالة ! إن ذلك يذكرنى بهذه القصة التى تروى عن ضابط بوليس كان يستجوب المتهم الذى ضبط معه قطعة

من حشيش ، وكان الضابط يضعها على مكتبه، فغافله المتهم وأسرع بابتلاعها إخفاء لجسم الجريمة، فما كان من الضابط — فى كل هدوء — إلا أن فتح درج مكتبه وأخرج منه قطعة حشيش أكبر من التى ضبطها مع المتهم ووضعها أمامه قائلا للمتهم متحدياً : (طيب . . سين على دى) أى أجب عن سؤالى عن التهمة .. وهذا هو دليلها الجديد . . هذه القطعة من الحشيش التى تزيد فى حجمها على تلك التى ابتلعتها !

وكنت أحياناً أثور على نفسى وأتهمها بالظلم . وأقول إن هذا الحزم الذى أريد أن أبدو عليه ليس إلا تهرباً من المسئولية وسيلة سهلة لكى أبعد اللوم عن نفسى ، وأنانية ممقوتة .. أضحى بها بحريات الناس لكى أدافع عن نفسى ومستقبلى وسمعتى ! فالقاضى الشجاع عليه أن ينسى حماية شخصه . عليه أن ينسى أقاويل الناس . عليه ألا يخشى موتوراً أو حانقاً أو فاشلا . فإذا وجد فى نفسه أنه لا يقوى على أن يكون هذا القاضى الشجاع . . فإن من واجبه أن يتنحى!

ليس القاضى العادل هو الذى لا يفوته ، فى كتابة أسباب أحكامه ، أن يرد على دفع أو دفاع . . لا يفوته ، فى منطوق حكمه ، أن يقضى بالنفاذ أو لا ينسى الحكم بالكفالة . ليس القاضى العادل هو هذا الطراز من المهرة الذين يسدون كل الثغرات فى أحكامهم . . ولو على حساب الحقيقة . ليس القاضى العادل هو من يصرف كل همه لكى تبدو القضية حين يراجعها المفتشون فى وزارة العدل وكأنها تنطق بكفايته

وجهده ؛ فهذا القاضى — الذى قد تصفه بالكفاية تقارير المفتشين التى تعد فى المكاتب المغلقة ، وتضعه فى قائمة الممتازين — قد يكون فى الواقع هو الظلم بعينه . لعله لم يثبت دفاع المتهم ولم يحققه . لعله عنف شاهده . . ومحضر الجلسة لايسجل هذا التعنيف. لعله انتزع الأقوال من المتهم انتزاعاً . . والمتهم لا محامى له يحتج ويسجل. لعله صرخ فى الجلسة أو رفع صوته . لعله توعد . لعله التزم القانون وحرفيته ! لعله لم يرحم ! ويا ويلنا من مثل هذا القاضى أو المحقق !

وكنت حينما تعتصرنى هذه الأفكار ، أثور على نفسى وأقول إننى أبعد عن صورة القاضى المثالى التى رسمتها فى خيالاتى حينما كنت أدرس القانون ، إننى أصبحت أحد هؤلاء الحواة المهرة الذين يجيدون صناعة القانون ... ولكنهم لا يحكمون بالعدل ! فهم يعرفون مخارج القانون ومداخله ويحفظون تعليمات النيابة العامة وتقول عنهم تقارير الرؤساء إنهم أكفياء . أترانى سأتحول إلى شخصية «جافير» التى رسمها فكتور هيجو فى روايته البؤساء . . . عن رجل القانون الذى ظل سنوات ولا هم له إلا أن يكشف النقاب عن حقيقة شخصية مسيو مادلين الطبيب الفاضل الذى تحول إليها جان فالجان المجرم الهارب . ولا يعنيه — باسم القانون — إلا أن يعيد هذا الرجل إلى الأصفاد حتى لو هدم بذلك حياته الجديدة النظيفة !

* * *

كنت أراجع نفسى أحياناً فأقول . . . إننى قد أقنع نفسى بأن أكون متشدداً مع من يتجرون فى المخدرات أو يهربونها . ولكن . . . ماذا فعلت من أجل المدمنين المرضى الذين لا يرحمهم القانون . . . ولماذا أرسلهم إلى السجن ؟

هذا الرجل الذى أنهكته المخدرات والذى يدفعه الحراس إلى حجرتى فى الأصفاد، لأسأله عن تهمته . . . فيعترف بإدمانه هذه السموم . . . وهو يبكى ، ويستعطفنى . . . لأجد له علاجاً . هذا الحطام البشرى . . . ماذا فعلت من أجله ؟ لقد أرسلته إلى السجن . . . ليموت أو ليجن أو ليستمر فى إدمانه سراً ، داخل الأسوار العالية !

كنت أبكى وأنا أرسل هذا الحطام إلى قاض . . . أعلم أنه لن يحكم بإرساله إلى المصحة . . . لأنه لا توجد مصحات للعلاج !

وفكرت فى أن أفعل شيئاً من أجل هؤلاء . . . فكتبت خطاباً إلى مدير مستشفى الأمراض العقلية — وما زالت صورة هذا الخطاب محفوظة فى سجلات النيابة — واقترحت عليه أن يخصص عدداً من الأسرّة فى مستشفاه لعلاج مدمنى المخدرات . غير أنى لم أتلق ردّاً على هذا الاقتراح ! وظلت مصر وليس فيها مصحات لعلاج هؤلاء المرضى . . . وظل علاجهم الوحيد هو السجن ، أى الموت !

هذه العواطف المضطربة كانت تثور فى صدرى . . . ومع ذلك فأنا لا أفقد مرة اتزانى وتزمّتى والتزامى نصوص القانون ! ولا أنسى أننى وكيل

النيابة الناجح المرموق الذى يجيد صنعته ! ولا أريد أن أضيع هذا كله فى لحظة جنون قصيرة !

كنت أحياناً أقول لنفسى : ماذا لو نزلت إلى القاضى فى الجلسة ووقفت على منصة الاتهام لا لأطلب توقيع أقصى العقوبة على هؤلاء المدمنين المرضى . . . بل لأطلب الحكم بإرسالهم إلى مصحات للعلاج ! لن يفعل القاضى أكثر من أن يبتسم فى وجهى ، وقد يرفع الجلسة للاستراحة ، وقد ظننى مضطرب الأعصاب . . . ثم يقوم بدور الأخ الأكبر الناصح . . . ويقول لى : « لا أظنك جاداً فيما تطلبه . . . فأنت تعلم أنه لا توجد مصحات لعلاج مدمنى المخدرات » . فإذا أصررت على موقفى . . . ولم يلتفت القاضى بطبيعة الحال إلى طلباتى « الساذجة » وحكم بإرسال المتهمين إلى السجن . . . فسيكون فى هذا قضاء على مستقبلى اللامع فى النيابة ! وسأصبح نادرة من هذه النوادر التى يرويها الزملاء فى نادى القضاة ! سأضم إلى قائمة النوادر . . .

وكيل النيابة الذى حبس القرد الذى نشل حافظة المجنى عليه ، ولم يكتف بحبس القرداتى !

وكيل النيابة الذى كان يثبت فى محضره بالدقة كل ما يقوم به خلال إجراءات التحقيق فلم يفته أن يثبت فى محضره أنه مال على حوض به زراعة بطيخ فأكل نصف بطيخة وأكل المأمور نصفها الآخر !

القاضى المتشكك فى بلاغ مهندس عن سرقة مذياع من منزله

لا يعرف طرازه . . . فيسأله القاضى وكأنه قد أفحمه : وكيف تكون مهندساً « معماريـا » ولا تعرف ماركة الراديو ؟ !

لقد كنت أعلم أن القانون يجيز إرسال المتهم الذى يدمن المخدرات إلى المصحة بدلا من الحكم بحبسه، ولكن هذا النص فى القانون ظل عاطلا عن التطبيق . . . لأن الحكومة لم تنشئ مصحات لهؤلاء المرضى .

أين كان يمكن أن أجد القاضى الشجاع الذى يحكم بإرسال المتهم إلى المصحة . . . رغم أنه يعلم أنه لا مصحات !

لقد فعلها مرة أحد القضاة . . . فقامت الدنيا وقعدت، وطعنت النيابة فى حكمه أمام محكمة النقض ، ولكن المحكمة لم تستطع أن تفعل شيئاً . . . وأفلت المتهم من العقاب . ومع ذلك فإن الضجة التى أثارها حكم هذا القاضى لم تشجع أحداً من بعده على أن يقتدى به فى أحكامه !

وظلت الحلقة المفرغة ... ندور فيها ... ننزل بالمدمن المريض العقوبة فلا تجديه نفعاً . وإذا خرج من السجن ألحت عليه عادته . . . فإذا ضبط أنزلت به المحكمة العقوبة . . . وهكذا ! وهى حالة تدعو إلى الأسى !

وكنت أعود فأقول فى نفسى : لو استطاع القاضى أو المحقق أن ينتزع نفسه من هذه الدوامة التى يعيش فيها . . لو استطاع أن ينظر من بعيد . . ليحكم على الأحكام التى أصدرها وعلى التصرفات

التى أجراها . . لو أحصى المنكودين الذين أرسلهم إلى السجن !

وكان هناك تناقض شديد يقوم فى نفسى . فأنا أشعر أننى أرتكب ظلماً . . أو أشارك فيه . . ولكنى أمضى مع ذلك فى الظلم وكأنه أمر محتوم ! وكأننى سيف مصلت على رقاب هؤلاء التعساء ! وأنا أبكى من أجلهم . . ومع ذلك أزداد تمسكاً بحرفية الواجب !

وكنت أقول فى نفسى: لماذا يوهم القانون بأنه يريد أن يحمى الناس من الموت بالمخدر . . وهو لا يحميهم من الموت جوعاً !

وكنت أقنع نفسى أحياناً بأننى لست بمستطيع شيئاً . . وأن واجبى هو تطبيق القانون فحسب ! غير أنى كنت لا ألبث حتى أشعر بأننى أغالط ، وأننى إنما أريد أن أبث فى نفسى المضطربة . . الطمأنينة والثقة اللتين أفتقدتهما !

والدوامة تعصرنى . . والآدمى الذى أرسله إلى السجن ، لا أكاد أعرفه إلا من الورق .

من هو . . . أين أهله . . . ما مصيره ؟

ونعود إلى بيوتنا . . . لننام !

قتلت بريئاً !

دفعه الحراس إلى غرفة التحقيق . . شاحباً ، هزيلا فى أسماله . كان لا يكاد يقوى على أن يقف على قدميه . . إعياء ونصباً . وقرأت محضره. البوليس يقول عنه إنه ينتمي إلى عصابة خطيرة من تجار المخدرات ، ولكنه لم يضبط معه شيئاً منها . ونظرت فى عينيه . أغلب الظن أنه يدمن المخدرات . . هذه العيون الذابلة والوجنات الغائرة والصدر الذى يعلو ويهبط والذى يسعل صاحبه سعالا حاداًّ . . وسألته عن تهمته فأنكرها وأخذ يستعطفنى قائلا : إنه يشكو المرض. واهتز القلم فى يدى لحظة . . ثم طردت الضعف الذى اعترانى ، وأصدرت قرارى : يحبس احتياطياًّ . وقلت فى نفسى معللا هذا القرار : إن البوليس يقول عنه إنه من المنتمين إلى عصابة خطيرة وإنه لا يزال يواصل جمع الأدلة التى تثبت هذه التحريات ، فإذا أخليت سبيله فربما فوّت على البوليس ضبط هذه العصابة .

ودخل الحارس غرفة التحقيق وعرض علىّ نموذج أمر الحبس لأوقع عليه . ووضعت إمضائى بغير تردد . وهمس الحارس قائلا إنه يعتقد أن الرجل مسلول . . . لأنه كان يسعل وقد بصق دماً بعد أن انتهيت

من استجوابه ! وسرت رعشة فى جسدى ، وأطرقت مفكراً . أيكون هذا صحيحاً . . . ؟ و بدأت أستعيد موقف الرجل . . .

إن الدليل ضده ينحصر فى معلومات البوليس عنه ، وهى لا تكفى بطبيعة الحال لإثبات الاتهام . ولكن البوليس يقول عنه إنه من المنتمين إلى عصابة خطيرة تنشر سمومها من المخدرات ، وهو يتوقع أن يتمكن من ضبط بقية أفرادها بعد أن أحاطهم برقابته . فلو أخليت سبيله لفسد التدبير ، ثم إن ضبط شركائه قد يؤدى إلى تقوية الدليل القائم ضده . وقلت مهوناً الأمر على نفسى : وعلى أى حال ، إن الرجل سيقدم معارضة فى حبسه ، وسيفرج القاضى عنه حتماً إذا لم تتوافر أدلة جديدة قبل أربعة أيام . . هى كل سلطتى فى الحبس الاحتياطى . واعتقدت أننى أقنعت نفسى القلقة بأننى تصرفت التصرف الذى يتفق وصالح التحقيق .

ولكن كلمات الحارس عادت تطن فى أذنى . . إنه يعتقد أن الرجل مسلول . . إنه يصق دماً ! وأطرقت لحظة ثم رفعت رأسى وقد انفرجت أسارير وجهى . . فقد هدتنى مهارتى القانونية إلى حل موفق ! وطلبت ملف التحقيق وأضفت فى ختام قرارى : يندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبى على المتهم لمعرفة حالته الصحية واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجه إذا تبين صحة ما يدعيه عن مرضه . واسترحت . . .

وعدت إلى بيتى فى المساء وحاولت أن أنام ، ولكننى لم أفلح . كانت

صورة الرجل بوجهه الشاحب ووجنتيه الغائرتين وعينيه الزائغتين . . لا تفارق مخيلتى . وكلمات الحارس تدوى فى أذنى . . إنه مسلول . . لقد بصق دماً !

وأيقنت أننى محموم . . ورحت أتقلب فى فراشى وأنا أتعذب من القلق والخوف وتأنيب الضمير . لماذا حبسته ؟ ولماذا التزمُّت والمبالغة والحيطة فى توهّم المصلحة العامة . . ! فماذا لو كان مريضاً حقًّا ؟ ألا يعنى قرارى عندئذ أننى حكمت عليه بالموت . فهل يقوى هذا المسلول على أن يتحمل النوم على « الأسفلت » فى حجرات السجن المظلمة الرطبة . . . ولا رعاية . . . ولا تغذية !

لقد كنت أزور السجن مرة فى جولة تفتيشية . فوقفت على عتبة إحدى غرفه التى يتكدس فيها المنكودون باسم القانون . . . فتملكتنى رعشة . . . وسعلت ! وأسرع مأمور السجن يبعدنى عن المكان الرطب ويطلب لى شراباً ساخناً . يا للسخرية !

وحينما دخل شعاع من الفجر إلى حجرتى فرحت به . . . كنت أترقب النهار لأسرع إلى النيابة وأطمئن على المريض السجين ، ووصلت دار النيابة والساعة لم تبلغ الثامنة . وحاولت أن أتصل بالسجن لأتعرف حالة المريض . ولكن السجن لم يبلغنى شيئاً . وفكرت لحظة فى أن أطلب الأوراق وأصدر أمراً جديداً بالإفراج عن الرجل . . . ولكنى عدت وترددت . . .

قلت فى نفسى . . . إننى كنت بلا شك متعباً بالأمس . . . فعلام هذا التشاؤم ولم هذا القلق ؟ ألم ندرُج فى النيابة على أننا فى القضايا الخطيرة نستعمل سلطتنا فى الحبس الاحتياطى ، حتى لو كانت التهمة غير ثابتة ، لنتيح الفرصة لحفظة الأمن لتجميع الأدلة . إننى إذن لم أخالف ما درجنا عليه . فأما عن مرض الرجل . . فلماذا أصدق ما يزعمه المتهم ولم آخذ باستنتاج الحارس ؟

ودخلت علىّ محامية صديقة كنت أطمئن إليها وأعجب بنشاطها ودماثتها . إنها اليوم عضو فى مجلس الأمة وقد جللها وقار التجربة . . . ولعلها قد أصبحت جدة . . . فإنى أعلم أن لها أبناء وبنات كالأزهار تخرجوا فى كليات الحقوق ، وكانت لها ابنة عظيمة . . هكذا اسمها . . كانت طفلة صغيرة فى ذلك الوقت وكانت دائماً تحدثنى عنها . سألتنى المحامية الصديقة ، وقد لاحظت أنى شارد الذهن ساهم على غير ما ألفته منى ، عما إذا كنت متعباً . فرويت لها قصة السجين المريض الذى أمرت بحبسه . وقلت : إننى لست مطمئناً إلى تصرفى . . ولعلنى ظلمت الرجل وهو مريض لا يقوى على احتمال السجن . . . وأنا لا أستطيع أن أخلى سبيله الآن ، مع أن هذا من سلطتى ، خشية أن يساء تأويل هذا الإفراج . . . وأنا الحريص على سمعتى ! وقد كنت أتوقع أن يعارض هذا المتهم فى قرارى أمام القاضى ، ولكنه لم يفعل . . هذا الذى تزعم تحريات البوليس عنه أنه ينتمى إلى عصابة خطيرة . . ومع

ذلك يعجز عن أن يعهد إلى محام بالمعارضة فى حبسه ! ومعنى هذا أن مدة الحبس ستجدد .

ثم بدا لى خاطر عجيب . . .

قلت للمحامية التى أثق فيها : إننى أريدك أن تسدى لى معروفاً لن أنساه ! أريدك أن تعارضى باسم هذا المتهم فى قرارى . . فتعرض المعارضة على القاضى . واطمأنت نفسى إلى هذا الحل . وكتبت المحامية أمامى طلب المعارضة فأشرت عليه بعرضه على القاضى وبطلب المتهم من السجن ليبدى دفاعه أمام القاضى قبل انتهاء أيام الحبس الأربعة المحددة طبقاً لقرارى . وتنفست الصعداء . . غداً ينظر القاضى فى المعارضة ويخلى سبيل المتهم بطبيعة الحال !

ولكن يأبى سوء الحظ إلا أن يلازمنى . . . ففى اليوم التالى كان هناك احتفال بعودة أبطال الفالوجا وتتعطل المواصلات لذلك . ويتعذر إحضار المتهم من السجن . فتؤجل المعارضة يوماً آخر ! وتطيرت من هذه المصادفة التى لم تكن فى الحسبان . ولكنى طردت هذا التشاؤم من رأسى ، قائلا : ومع هذا فإن غداً لناظره قريب !

وجاء الغد . . واستيقظت فى الصباح وكأن حملا يثقل على صدرى ، وبكرت فى الذهاب إلى دار النيابة وأنا أحدث نفسى . . . بعد ساعة ينظر القاضى المعارضة ويستريح ضميرى !

وسمعت عويلا . . . وسرت رعشة فى أوصالى ! سألت الحاجب الذى

خف لاستقبالى عند باب المحكمة . . فإذا الرجل قد مات ! وقد حضر أهله إلى النيابة ليحصلوا منى على ترخيص بدفن جثته !

ودخلت على قاضى المحكمة وأنا أكاد أنتحب . وصرخت . . إننى قتلت الرجل ! ورحت ألعن اليوم الذى التحقت فيه للعمل وكيلا للنيابة . كنت مضطرباً . . قلقاً ، وكانت حالتى تبعث على الرثاء ، فأخذ القاضى يهوّن الأمر علىّ ويقول لى إن الرجل كان لا محالة هالك . . سواء دخل السجن أم لم يدخله ، وإن قرارى ربما أطال فى حياته هذه الأيام التى قضاها فى السجن والتى أبعدته عن المخدرات . ثم أضاف : إنك على أى حال قد فعلت كل ما كان فى وسعك . . . ويكفى أنك أمرت بإحالته إلى طبيب السجن . وانفجرت فى القاضى صارخاً ، وكأنه المسئول عن موت الرجل . . ما أمهرنا نحن رجال القانون المحنكين ، حينما نكتفى بأن يبدو كل شىء على الورق عادلا وقانونياً !

- طبيب السجن ! نحن نعرف أن طبيب السجن لم يكن ليكشف على المتهم قبل أيام ! وأية رعاية كان يمكن أن يجدها مثل هذا المنكود فى السجن ؟ . . لقد كانت أمامى الدلائل على مرضه واضحة . . . ولكنى أهدرتها وتعلقت بإجراء شكلى كان يجب أن أدرك فى قرارة نفسى أنه لن يفيده ولن ينقذه من الموت ! رباه ، لماذا حبسته؟ ولماذا لم أعدل عن قرارى؟.. ورحت أبكى كطفل . . وشعرت بالخوف يدخل إلى نفسى . وبقيت على هذه الحال . . أياماً بل شهوراً . . لا تفارقنى

صورة الرجل المريض . . وأنا أتهم نفسي بأنني قتلته أو عجلت بموته !

وأنا اليوم حينما أعود بذاكرتي إلى هذه الفترة من حياتي في النيابة التي كنت أعتقد فيها أن واجبي يقتضي هذا الحزم والتزمت . . . أدرك أن هناك معاني أخرى أعمق وأسمى . . . وأن على القاضي أن يتبع دائماً ما يطمئن إليه قلبه دون أن يلتفت إلى أي اعتبار آخر . . . وأنه من الخير ألف مرة أن يبرئ القلب الرحيم مائة مجرم من أن يدين منطق العقل . . . بريئاً واحداً !

أحلام فتاة . .

لا أعرف أين هو الآن ؟ . . هل هو حى يرزق ؟ . . هل أصبح بطلا ؟ . . أم احتواه الظلام ؟ . . دعوته إلى غرفة التحقيق . فلاحظت ملامح ذكاء ووسامة على وجهه . الحديث خافت ومرتب والجأش رابط لا يهتز . . رغم أن التهمة المنسوبة إليه كانت كفيلة بهدم مستقبله .

كانت قضيته فى أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكانت وحدته فى عمان . لم تكن ظروفه قد مكنته من أن يتم تعليمه والتحق بالجيش برتبة « صول » .

وقلبت أوراق التحقيق . لقد عثر فى حجرته على حقيبة مملوءة بالمخدرات . وهو ينكر أمرها . هل هناك من يمكن أن يدس لآخر مثل هذه الكمية التى تقدر بآلاف الجنيهات ؟ وهو يسلم فى هدوء بأنه لا يوجد هناك عداء بينه وبين أى شخص قد يحمله على تلفيق هذا الاتهام . ولكنه يقدم لى تفسيراً للحادث . ألا يحتمل أن تكون الحقيبة لآخر . . وأنه لما خشى افتضاح أمره وضعها فى حجرتى ! ولماذا لا يكون الجانى الحقيقى قد لجأ إلى هذه الوسيلة ، فترك الحقيبة فى حجرتى حتى لا يفطن

إليها أحد ، ثم يعود بعد ذلك فى الوقت المناسب ليلتقطها . أما إذا عثر عليها ، فإن الاتهام لا يمكن أن يصل إليه !

وكان كلامه يبدو منطقياً . وكان هذا بعض ما يريب فيه . فلماذا لا يكون هو الذى دبر خطته ورسم دفاعه على هذا الأساس . إنه يترك الحقيبة وكأنها فى متناول أى يد وكأنه لا يحرص عليها ، فإذا عثر عليها قبل أن يتمكن من تهريبها . . قدم هذا الدفاع المنطقى .

والتهمة مع ذلك تبدو شائعة ! الحجرة مفتوحة يمكن أن يدخلها أى إنسان . فحيازته للحقيبة فى مثل هذه الظروف ليست مؤكدة . وتشعب التحقيق . ما هى آخر مرة دخل فيها الغرفة ؟ من الذين ترددوا عليها بعد ذلك ؟ ما هى تحريات رياسة القوة عن سلوكه ؟ . . والتحقيق يكتنفه الغموض . .

وطلبت محضر تفتيش غرفته . وفهمت أن المضبوطات الأخرى التى عثر عليها معه عبارة عن أوراق وخطابات . وقلت : لعلى أجد فيها دليلا ينير الطريق أمامى فى هذه القضية الغامضة . .

وفضضت أوراقاً مكتوبة بخط دقيق أنيق على ورق أزرق ! أتكون خطابات غرامية ؟ ويا ويل الناس منا نحن المحققين ، نفتش فى أسرارهم وننقب فى خبايا حياتهم ونطلع على ما يحرصون على كتمانه !

وبدأت أقرأ . . ولا أتوقف . خطاب . . خطابان . . ثلاثة ! وكلها بنفس الخط الدقيق . . الأنيق . والتوقيع واحد !

كانت هذه الخطابات نموذجاً للبساطة فى التعبير والصدق والحب . إن هذه الفتاة فيما يبدو كانت تعمل ممرضة أو حكيمة . . لأنها فى أحد هذه الخطابات كتبت عنوانها على أنه عيادة طبية بالسويس . وهى قد تلقت قسطاً لا بأس به من التعليم . فهى دائمة الحديث عن الكتب التى تقرؤها وعن الكتب الإنجليزية التى تزدحم بها مكتبات السويس وقتئذ . وهى رقيقة عاطفية مثالية . تحب هذا الشاب من أعماق قلبها ، وهما يتراسلان . ويبدو من خطاباتها إليه أنها كانت تتوقع أن تنتهى علاقتهما بالزواج ، وأنه لم يف بوعده . هل تزوج أخرى ؟ لا يبدو ذلك واضحاً . ومع ذلك فهى تشير إلى خطأ قد يظن أنه قد أساءها به . وعلاقتهما قديمة منذ أيام الطفولة . كانا يقرأان الروايات معاً . وكانت تستعين به فى دروسها . ومع ذلك فهى تقول إنهما لم يلتقيا بعد ذلك فى شبابهما غير بضع مرات . وهى تصفه بأنه موهوب فى الكتابة والأدب والخطابة ولكنه ينطق الفرنسية بلهجة أقرب إلى الإنجليزية ، وهى تحاول أن تحسن نطقه للفرنسية . وهى تصفه بالبسالة لأنه ذهب يحارب فى فلسطين . وهى لا ترجو منه إلا أن يظلا صديقين .

وحملت أوراق القضية معى، وأخذت أستعيد قراءة هذه الخطابات . هل يمكن لهذا الحب الرائع أن يخلق مجرماً ؟ أتراه كان يطمع فى ثروة سريعة يحقق بها آماله ؟ أتراه كان يشعر بحقد على المجتمع الذى لم يسمح له بأن يتم تعليمه وأن يصبح ضابطاً أو كاتباً أو مهندساً ؟ أيشعر

فى قرارة نفسه بأنه قد يكون أفضل من رؤسائه بل أكثر منهم ثقافة وذكاء وفطنة ؟ أم أنه برىء من كل هذا ، ألقت المقادير فى طريقه بهذه الحقيبة الموبوءة ؟ وماذا عسى أن يكون من أمر صديقته التى تنظر إليه كمثلها الأعلى . . إذا علمت بهذه القضية ؟ أتصدق أن بطلها . . يمكن أن يكون مجرماً ؟ إنها قد تصرخ فينا . . ماذا تعرفون عنه ؟ هل تحكمون على إنسان من أوراق جامدة ومن وقائع محدودة بظروفها الضيقة . إننى أعرفه خيراً منكم . أعرف عنه رقته ومثاليته وشجاعته وقلبه الكبير . لا . . لا يمكن أن يكون مجرماً .

ورحت أرسم فى خيالى صورة لهذه الفتاة ، الذكية الرقيقة المحبة . وغلبنى الاعتقاد بأن الشاب الذى تحبه . . ليس مجرماً . . وأن هذا التحقيق يجب أن يحفظ !

ولم أستطع أن أقاوم رغبة كانت تلح علىّ فى أن أنقل هذه الخطابات وأحتفظ بها . . هل كان يجوز لى كمحقق أن أحتفظ بها لنفسى ؟ حقيقة إن يدى لم تمتد إلى الخطابات ذاتها . لعلها ظلت محفوظة بملف التحقيق أو لعله تسلمها بعد ذلك . ولكن أكان من حقى أن أحتفظ بأفكار فتاة تحب ؟ لقد اطلعت عليها بمقتضى واجبى كمحقق . ولكن . . أكان يجوز لى . . أن أنقلها لنفسى ؟ إن رغبتى فى أن أكون قريباً دائماً من هذه المعانى الرقيقة وهذا المثل لحب رائع . . كانت أقوى من أى اعتبار آخر . وغلبنى إحساسى الفنى وغلبتنى خيالات شاب يريد أن ينزع من أوراق

التحقيق الجامدة حقيقة العلاقات الإنسانية..

وظلت صور هذه الخطابات معى . كنت أستعيد قراءتها . . كلما تقدمت بى الأيام وعاودنى الحنين إلى ذكرياتى القديمة . أصبحت عندى شيئاً عزيزاً أحرص عليه . وأنا لا أعرف حتى اليوم شيئاً عن هذه الفتاة الرقيقة التى كتبت هذه الخطابات الرائعة . لعل الشيب قد وخط شعرها . لعلها اليوم زوجة وأم . . . إنها بالنسبة لى مجرد رمز لحب مثالى .. إنها تعبير عن حقبة فى حياتنا . . كان فيها جنودنا يمضون إلى الحرب وو راءهم قلوب تحبهم . كان فيها شعبنا يكافح الأحلاف العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك التى كان يراد فرضها علينا . كان فيها الحب يختلط بالجهاد والتضحية .. والأمل . وأنا اليوم أنشر هذه الرسائل . . كما نقلتها . . لم أغير فيها حرفاً . . ولم أصحح فيها خطأ فى لغة أو تعبير . إن قيمتها فى بساطتها . . وفى صدقها . لقد حبستها لنفسى عشرين سنة . . واليوم أطلقها من هذا الحبس لتقرأها بناتنا . . زوجتى قرأتها معى . وابنتى غداً تقرؤها . .

* * *

الرسالة الأولى :

السويس فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٨

أخى

كان الأمل يراودنى فى إمكان ردك . فلقد كتبت رسالتى الماضية اعتباطاً ، فما كنت أعلم مكانك بالضبط . ولكن شدة إحساسى بأن أقوم بشىء من الواجب حيال شخص أكنّ له إخاء ومودة دفعنى لأن أسطر تلك الكلمات التى سطرت . وما أسعدنى بذلك الذى سطرت بعد إذ علمت أن كان لك منه سرور ومتعة وهناء .

إننا معك حقًّا يا . . . فالجميع فى منزلنا يذكرونك ويرجون لك السلامة دائماً . وقلوبنا دائماً مبتهلة إلى الله أن يكون معك . يشد أزرك ويسدد خطاك ويهديك إلى ما فيه الخير . وما كنت أعلم أنك غال عزيز على نفوسنا إلا بعد تلك المحنة التى امتحننا الله بها .

لست أدرى يا أخى .. أحملت خطابك كل ذلك الشوق . أم أنه كان شوقى الذى جعلنى متلهفة عليه أقرؤه ولا أسأم وأحتضنه بأصابعى فأحس له حرارة وحياة . لشد ما أريد أن أدخل السرور على نفسك كما أدخلت أنت السرور على نفسى بخطابك وكلماتك . كم الحياة عذبة

إذ يحس الإنسان أن له أخاً تملؤه أحاديثه بهجة و إيناساً وانشراحاً . سأكتب إليك إن شاء الله دائماً و بانتظام . حتى تعود إلينا سليماً منصوراً. ولن أكون بخيلة عليك بنفقة لا تذكر كما تصر على أن تذكر ذلك فى خطابك . فما كنت قط بخيلة بمعنوياتى فما بالى أبخل بماديات تافهة . وحبذا لو كان فى استطاعتى أن أبعث إليك بشىء تقرؤه . فلست أملك غير الصحف والمجلات . ولا توجد مكتبات لبيع الكتب العربية هنا . ولو أردت كتباً إنجليزية فقد أجدها هنا . فالمكتبات تبيع كل ما هو إنجليزى من الورق وعلى أن تحدد العنوان المطلوب بالضبط .

إن قراءاتى خفيفة . لا شىء غير أخبار اليوم وآخر ساعة والاثنين والمصور والهلال . أما الكتب فما أشد شوقى لها ولكن أين ؟

أرجو ألا أكون أطلت .

عنوانى : عيادة . . . . بالسويس

الرسالة الثانية :

السويس فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٨

عزيزى . . . .

ما أرق عاطفتك . . إننى أكن لك نفس العاطفة . فلماذا أكرهك . إن نفسى لم تنطو يوماً على كراهية مخلوق أو بغضه أو الحقد عليه ، مهما بلغت إساءته وأذاه . وما أكثر ما أوذيت وأسىء إلىّ فى دنيانا هذه المملوءة بالآلام .

إننى أذكر أيامنا الماضية فأراها مرت كحلم صيف ، سريعة خاطفة ، ظللتها براءة و رعاها طهر و بساطة ، وكانت علاقتنا صداقة طفولة أكثر منها عاطفة أملاها الشباب ، ولقد ظننت يوماً أنها ستكون رابطة العمر . فإذا بى أفاجأ بما لم يكن له حساب فى نفسى ثم تكرر ذلك . فما نسيت على أى الأحوال شخصاً إن كانت قد فاتتنى صداقته فلم يفتنى إخاؤه . ثم كانت حرب فلسطين وسفر رجالنا البواسل إلى ميدان القتال . ثم ظنى بأنك قد تكون تخلفت مع من تخلفوا عن السفر . ثم مرورى بعد ذلك بألماظة عند ذهابى إلى القاهرة ومنها إلى طنطا بالتاكسى ولست أنسى أنى كنت أحدق النظر فى وجه كل من أراه فى تلك المنطقة العسكرية على أراك — دون جدوى — ثم استفسارى عنك فى ذات اليوم الذى وصلت

فيه بلدتنا لقضاء عطلة العيد . فكان أن أخبرونى أنك بفلسطين تحارب حرب الكرامة ضمن رجالنا البواسل ومنذ ذلك الحين أخذت على عاتقى أن أرفه عنك قدر المستطاع .

وبعد يا عزيزى إنى أتساءل : أعاطفتك هذه مبعثها إحساس حقيقى أم أنها وليدة رغبة فى التكفير عن خطأ تظن أنك قد أسأتنى به ؟

أختك

الرسالة الثالثة :

السويس فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨

عزيزى . . .

حضرت أمس من طنطا بعد أن قضيت بها عشرة أيام وتسلمت خطابك هذا الصباح .

ما أعذب الهدوء الذى أستشعره عندما أتسلم خطاباتك وإن كانت فى غالب الأحيان تصلنى متأخرة فيجعلنى تأخرها نهباً موزعاً بين الشوق والقلق ؛ أما شوقى فإنى أحبه لأنه إليك وأما قلقى فإننى أبذل جهداً غير قليل لأتغلب عليه فأظل دائماً متفائلة سعيدة .

إن خطابك يفيض بتهمك يا عزيزى فهلا ترفقت بى من تهمك . وأى ذنب يا ترى اقترفته دون أن أشعر . إنك تعلم يا (. . .) أى مكان تحتل من نفسى وإن كنت قد تجاهلت ذلك فى وقت ما ووطئته دون أن تشعر به وتركت قلبى محطماً جريحاً يقطر دماً دون كلمة أو إيضاح . حسبك أن تعود بذاكرتك إلى الوراء ، فترى أنى لم أغضبك يوماً ولم أسئ إليك .

والآن لا أريد إلا أن نكون أصدقاء أعزاء . فكم يسعدنى أن تكون صديقى يا (. .) وأن أكون صديقتك . أفرح لفرحك وأتألم لألمك . أهبك من

روحى وداً وإيثاراً وصفاء ووفاء . وأهبك من قلبى مكاناً رفيعاً عميقاً .
ولا أتردد فى أن أعطيك دمى حتى القطرة الأخيرة إذا ما احتجت إليه
فلست أملك غير تلك الدماء . وثق يا عزيزى أنى أقول حقاً . وأن هذا
أقل ما يمكن أن يجود به إنسان لمصرى شجاع مثلك إن لم يكن لصديق
عزيز وأخ كريم وقطعة من المهجة والروح .

إن ذكرياتى تعود بى إلى الوراء أيام كنا يافعين . فأرانا وقد انهمكنا
فى قراءة الروايات . أتذكر ذلك يا (. .) أتذكر ذلك أيام العطلات
الصيفية وكيف كنا نلتهمها التهاماً . وكيف كنت أراك كل يوم مرة على
الأقل . ثم أيام الدراسة ومسائل الرسم البيانى والجذر التربيعى والتكعيبى
وما كنت ألقاه فى حلها من عناء وكيف كنت أستعين بك على حلها .
وإن أنس لا أنس ناحيتك الأدبية وقوتك فى الإنشاء والتاريخ والخطابة .
لقد كنت فذاً موهوباً وما تزال صغيراً . ونطقك الفرنسية بلهجة أقرب إلى
الإنجليزية وما كنت أحاوله من إصلاح ذلك النطق محاولات فشلت
كلها . ثم ميلنا المشترك ، على وزن الدفاع المشترك برضه ، إلى الناحية
الأدبية واتحاد الأفكار فى كثير من الأحيان . لقد ذهب ذلك كله وإن
بقيت ذكراه حلوة لطيفة عاطرة .

ثم إن الذاكرة تعود بى إلى ماض قريب يوم كنت تجيئنى زائراً .
وكتاب العقل الباطن الذى سمعتنى مرة أتحدث عنه وكنت فى حاجة إليه
ولم أجده ، فأحضرته أنت إلىّ خصيصاً فكانت مفاجأة ، إننى أحتفظ به

ذكرى عزيزة غالية . أية ذكريات تلك التى تطوف بخاطرى . لقد كنا صديقى طفولة وإنى لأعتز بذلك كثيراً فإن شبابنا مر دون أن نلتقى غير بضع مرات .

إن لك قبلة عندى يا (. .) إن أردتها الآن فإنى أبعث بها إليك . وإلا فإنى أحتفظ بها حتى أراك فأطبعها على جبينك زاخرة بمعانى الشوق والمحبة والتقدير .

وإلى اللقاء . . .

صديقتك

فى ظلال المشنقة . .

عرفته وأنا صبى . كنت أستمع إليه وهو يخطب ويهدر كالبحر . كنت أغنى أناشيده . وكنت أضع على صدرى شارته . كان لى مثلاً ، منه تعلمت حب الوطن والحماس لقوميتى .

وفى بلدتنا فى أقاصى الصعيد — وفى إجازة صيف — كنت أجتمع كل أمسية مع لداتى . . نسمر ونروى الشعر وننشد . . اسلمى يا مصر ، إننى الفدى !

وقدم إلينا ومعه عشرة من مريديه . كانوا يطوفون الصعيد ، فمروا ببلدتنا . ومضينا للقائهم . كنت مزهواً فرحاً بذلك اليوم الذى ألتقى فيه « بالزعيم » الذى فتنتنى حماسته وخطبه وجرأته . . والذى كان يبدو فى نظرى بطلا ، يحطم الحانات ويدعو إلى مقاطعة الأجانب ، ويكتب المقالات الطوال يتغنى فيها بحب مصر . وأبى « الزعيم » أن يركب العربة التى أعدتها له البلدة وسار على قدميه فى طليعة أقرانه بقمصانهم الخضراء . . فى موكب عسكرى تلهبه الأناشيد . . ونساء الصعيد المحجبات لا يتمالكن أنفسهن عن أن يطلقن زغرودة فرح . . وقد هزهن المشهد . كنا فى

منتصف الصيف وكان القيظ شديداً فى أقاصى الصعيد . وكان كل « مجاهد » يحمل على ظهره متاعه وإلى جنبه قد أدلى عصا غليظة . . وفى وسطه تدجج بخنجر لامع . كنت مسحوراً بكل هذا . . أنا الصبى فى الثانية عشرة من عمرى !

وذهبنا إلى المنتدى الذى كنا نجتمع فيه . ووقف « الزعيم » يخطب ساعات . كان الزحام شديداً . وكان معى لداتى الذين استعدوا لذلك اليوم ، فأعدوا كلمات يلقونها تحية للضيف . وما زلت أذكر ابن أخ لى ضرير كان يدرس فى الأزهر — وقد توفى منذ أعوام — حينما وقف يلقى أبياتاً من الشعر يترنم فيها بذلك اليوم الذى فيه « طربت الأطيار واهتزت الأغصان » فى هذه البلدة فى الصعيد !

وعبرنا النيل معه فى اليوم التالى إلى الشاطئ الشرقى فى مركب ذى شراع . . ونحن ننشد اسلمى يا مصر . وتركنا الزعيم بعد يومين . وكدت أختنق بالدموع ساعة توديعه وهو يسمينى المجاهد الصغير ! كان قد صنع لنا شيئاً نعيش من أجله . كان بيننا الطالب والموظف والمعمم ولابس اللبدة . قضى معنا أياماً . . مليئة بالسحر والخيال ، يصفق لنا ونحن نتبارى فى حمل الأثقال وفى التحطيب . . رياضة الصعيد . فإذا تعبنا . . جلسنا نروى الشعر أو ننشد أناشيد الوطنية ، أو يقوم أحدنا خطيباً منددا بالاستعمار !

ومضت الأيام . . ولم أعد ألتقى بالزعيم الذى فتننى فى صباى . .

وكانت الخصومات السياسية تشتد وتعنف . وفى هذه الأثناء كنت أسمع أحياناً ما يسىء « الزعيم » ! ولكنى كنت أعود بذاكرتى إلى الأيام الرائعة فى صباى وأذكر الآمال العريضة التى حرّك بها نفوسنا فى حب مصر « زعيمة الشرق ومهد الحضارة والنور » ! . . فأقول : حسبى هذا !

ودارت عجلة الزمن . والتقيت به بعد أن جلست على منصة الاتّهام فى نيابة الصحافة . كانت الألوان السياسية تمر أمامى كل يوم . صحف من اليسار ومن اليمين . الصحفى المخلص الذى تقوم له السلطات وتقعد لأنه نقد وزيراً . . والصحفى الذى خان الأمانة فنهش الأعراض . . ومع ذلك فإن أمره لا يعنى السلطات ! وحسب اهتمامها أن ينصرف إلى من يشرعون النقد فى وجه الفساد ! الحكام الذين يضيقون بالنقد ولكنهم يتشدقون بأنهم يرحبون بالنقد البنّاء . لشد ما أمقت هذه العبارة .. النقد البنّاء . إنها شعار دائماً للتنكيل بحرية النقد ! فإذا ترك هؤلاء الحكام كراسى الحكم . . انقلبوا ثواراً يتحدثون عن الصحافة الحرة . . التى لا حد لحريتها !

هذه الصورة كانت تتراءى لى . . من خلال عشرات البلاغات التى كانت نيابة الصحافة تتلقاها من السلطات !

وصور أخرى . .

القاضى الحر . الذى يقول للحكومة يوماً : لا ! ولكنه لا يتردد فى أن يقول للصحيفة يوماً آخر : لا ، إذا أحس أنها قد انحرفت ! والقاضى الذى يقول دائماً للصحيفة : لا ! أما للحكومة . . فهى . . .

نعم دائماً ! والقاضى الذى يقول للحكومة : لا ! ثم تتبين أنه ليس العدل هو الذى جعله يقول . . لا ! لقد قالها مرة رئيس نيابة عرض عليه أمر ضبط جريدة نشرت بياناً يتضمن معاودة لنشاط جمعية الإخوان التى كان قد صدر قرار بحلها . . ومع ذلك . . فقد قال للحكومة : لا ! ويا للشجاعة ! ثم تتبين أنه قالها . . لأنه كان يعلم بفطنته . . أن هذه الحكومة كانت مؤقتة لإجراء انتخابات . . تمهد بعدها لعودة الحزب صاحب هذه الجريدة ! وأنه يريد أن يعبّد لنفسه الطريق . . مع الحكومة المنتظرة !

وهناك النفوس التى تضعف وتخور . . والنفوس التى لا تقوى على حمل المسئولية . . والنفوس التى تتوهم أن هناك شيئاً مطلوباً منها . . وقد تنخدع بما يهمس به فى آذانها ضابط بوليس سياسى . . خير هذه النفوس . . النفوس التى تفرح برضا السلطان .

. والحكومات تسقط . . والصور تتكرر . . والقانون مظلوم .

. فى يد مستشار مثل الخازندار . . لم يكن القانون هو التزام حرفية النصوص ، فالصحف تقدم أمامه للمحاكمة . . والنيابة مطمئنة إلى أن القانون يسندها . . وأن تفسيرات محكمة النقض لحدود النقد المباح لاتدع منفذاً لبراءة الصحفى . ولكن الخازندار يحكم بالبراءة . . ويصنع القانون .. ويضع مبادئ جديدة لايخشى فيها أن تراجعها محكمة النقض . كان يقول فى أحكامه ما دام النقد كان متوخياً المصلحة العامة . . فلا

يهم أن تكون العبارات مرة أو قاسية ! الصحفى كان حسن النية فيما نشره !
ويقتل هذا الرجل . . لأن أكثر الناس لا يعلمون !

فى هذه الأيام القلقة المضطربة . . أصبح الصبى الذى فتن يوماً بالمقالات الملتهبة التى كان يكتبها « الزعيم » منذ خمسة عشر عاماً .. وكيلا للنيابة ، مهمته أن يقرأ هذه المقالات . . لا لينفعل بها وينتصر لها . . بل ليتسقط زلات كاتبها . . وبيده القانون والنصوص الجامدة كالحجر . . وأمامه بلاغات السلطات العامة التى كان يجرحها مر النسيم !

وفى هذا الجو الجديد . . التقيت بزعيم صباى ! كان يحرر فى جريدتين يصدرهما . . وقد زادت جرأته . وكلما زادت جرأته . . زاد توزيع جريدتيه . وكلما زاد توزيع جريدتيه . . زاد اهتمام الحكومة بأمره واعتبرته خطراً على أمنها !

وكانت نيابة الصحافة فى ذلك الحين أشبه بندوة سياسية : والصحفيون الذين يحقق معهم لا يتحرجون عن الكلام . . والمحققون لا يتحرجون عن الاستماع !

وقد تجنبت دائماً أن أقف وجهاً لوجه أمام الرجل الذى كنت أدين له فى صباى ؛ فأية سخرية أن أحقق اليوم مع الرجل الذى جريت خلفه وتعلقت بقميصه الأخضر ورددت كلماته وحفظت أناشيده . . !

وكانت الأحداث تتوالى . . والنفوس تضطرب ، وتيار الوطنية

يختلطون بالخلصاء . . فيصعب أن تعرف أيهم الصادق . وشباب يذهب إلى القناة . . وحكومة تتظاهر بأنها تعد ليوم التحرير . . ورجال بوليس يقفون فى وجه جنود الاحتلال وهم لا يحملون سوى عصيهم !

وحرقت القاهرة . . ! من الذى حرقها ؟ الناس كلها حرقتها . . الجماهير الهائجة . . المكبوتة . . المغلوبة على أمرها . . شرارة اندلعت . . ولم يلبث الحريق أن ابتلع القاهرة كلها . وكان لا بد للحكومة من أن تبحث عمن تحمله المسئولية ! . . وما أسهل الاتهام ، ولكن . . ما أشق الوصول إلى الحقيقة !

وجنّد كل رجال النيابة فى مصر للتحقيق . وجند كل وكلاء نيابة الصحافة لتحقيق علاقة ما كان ينشر فى الصحف بذلك الحريق الذى حدث . وعهد إلىّ أن أدخل بيت الرجل الذى كان يدور الاتهام حوله . . والذى كان يوماً مثلا رائعاً لصباى ! ولم يعد فى وسعى أن أتخلف عن واجب العمل .

كان هو فى غيابة السجن . وحرصت على أن أذهب بلا ضجيج إلى بيته . وصعدت الدرج . وطرقت الباب برفق وعلى استحياء . . أكاد أنكس معه رأسى . ففتحت لنا زوجته . كنت أخشى ألا تحسن استقبالنا فزوجها فى السجن وهى تؤمن به . ونحن ضيوف ثقلاء . . ندخل البيوت لنقلبها رأساً على عقب . نفتش باسم القانون وتمر بين أيدينا الأسرار التى يحرص أصحابها على أن تظل مصونة . ولكن زوجته قابلتنا فى هدوء . .

وابتسامة تعلو محياها . ودعتنا إلى أن نفتش كل ما نريد وكيفما أردنا . وفتحت لنا الأبواب المغلقة وتركتنا وانصرفت إلى شئونها . ورحت أقلب أوراقاً بين يدى ، وأنا أقول فى نفسى : ياالبلهاء . . هذا الروتين الشكلى . . ما الذى يراد به ؟ الوصول إلى الحقيقة ! وضحكت فى نفسى لهذه الكلمة . . « الحقيقة » !

ومضيت أفتش . . فهذا واجبى الذى قدمت من أجله . . ولكنى حرصت على ألا أقلب البيت رأساً على عقب . وقلبت أوراقاً قديمة .. اسلمى يامصر ! وتذكرت فى لحظة . . الماضى البعيد . . والمركب ذا الشراع يعبر النيل إلى الشاطئ الشرقى .. والرجل الذى أفتش بيته ينشد .. اسلمى يامصر . . وأنا أتطلع إليه فخوراً مزهواً ! ونظرت إلى السيدة الشجاعة . كانت تحقن ابنتها الصغيرة المريضة . . وداعبت الطفلة وطمأنت الأم .

دخلت حجرات البيت جميعها حتى حجرة الأطفال الصغار . . إنهم فى المدرسة إلا هذه الطفلة المريضة . والمطبخ النظيف . . ولا خدم فيه . ونظرت إلى الزوجة العظيمة . . الهادئة المبتسمة . . ولم أدر ماذا أقول ؛ وطويت أوراق التحقيق . . وأسرعت بالانصراف !

ومع هذا . . فلم تنته قصتى مع الزعيم السجين ! ولا أريد فى هذه المذكرات أن أعيد مناقشة قضية كانت موضع تحقيق ومحاكمة طواها الزمن .. وشملها العفو . . لا . . ولا أريد أن أحكم على الرجال أو الظروف . . ولكنى أتحدث عن مشاعر عميقة استقرت فى نفسى

أو مواقف هزتني هزاً أثناء قيامي بوظيفة الاتهام .

كان البلد يرتجف . وكان لي صديق كبير من الصحفيين يقول : إن المواطنين جميعاً يعتقلون في منازلهم إذا حل المساء . . إشارة منه إلى حظر التجول الذي فرضته السلطات . وقدم السجين إلى المحاكمة . وانقطعت صلتي بالقضية . إذ كان رئيس النيابة هو الذي يتولى التحقيق معه واقتصر دوري على هذا التفتيش الذي قمت به . . والذي لم يسفر عن شيء .

كنا في منتصف مايو سنة ١٩٥٢ حينما قدم السجين إلى المحاكمة واتهمته النيابة بالتحريض على حريق القاهرة مطالبة بإعدامه . وكان المستشار الذي يرأس المحكمة العسكرية التي عينت لنظر القضية ممن تخصصوا في الحكم في قضايا الرأي والقضايا السياسية ، وكان المعروف أنه سيبلغ سن التقاعد في ٧ يونيو ١٩٥٢ ، وقد أثارت هذه الملابسات كثيراً من الريبة !

وفي اليوم المحدد لبدء المحاكمة . . وبعد انتهاء الجلسة ، استدعاني رئيس النيابة الذي كان يمثل الاتهام . . وكان محتقن الوجه وألقى على المفاجأة التي أذهلتني . وصاح قائلا : « هل تعرف أن (. . .) المتهم قد قدم طلباً يرد فيه المحكمة عن نظر قضيته وأن من بين أسانيده في هذا الطلب ما يزعمه من أن رئيس المحكمة قابله ذات مرة وتوعده بالسجن وأنه يستشهد بك على هذه الواقعة » !

حاولت أن أتذكر هذا الوعيد الذى قيل إنه قد جرى أمامى وإننى شاهد عليه . حقيقة كنت أقف فى ردهة النيابة أتحدث مع المتهم، وكان ذلك قبل حريق القاهرة بشهور وقد كان طليقاً فى ذلك الوقت .. وقد مر بنا رئيس المحكمة وقال مداعباً : « أنت لسه محبستش الراجل ده ؟ » فقلت له : « النيابة متقدرش تحبس الصحفيين دلوقت ! » مشيراً بذلك إلى قانون كان قد صدر بمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم الصحافة . فرد مداعباً ، دون أن يتنبه إلى ملاحظتى : « إذا ما كنتش تحبسه ، سأحبسه أنا » ! وضحك ثلاثتنا . إذن . . فهذه هى الواقعة التى يراد أن أشهد عليها !

كنا فى ذلك الوقت نتوقع أن تنتهى مدة خدمة رئيس المحكمة بعد أيام . وكنا ندرك أنه ليس فى وسعه أن ينتهى من نظر قضية ضخمة بلغت صفحات تحقيقها الآلاف فى خلال هذه الأيام . وترامى إلينا أن هناك اتجاهاً لتعديل قانون استقلال القضاء بما يسمح بأن تمد خدمة من يبلغ سن التقاعد من المستشارين قبل انتهاء السنة القضائية . . حتى نهايتها ! وكان معنى هذا التعديل . . أن رئيس المحكمة سيبقى ! وكنا فى النيابة وفى القضاء . . نستريب فى أن يكون المقصود بهذا التعديل هو استبقاء هذا المستشار بالذات لنظر القضية . وكان هذا التصور يزيد شكوكنا . .

وفى هذه الأثناء جاءنى من يقول لى : لا تزج بنفسك فى موضوع

رد رئيس المحكمة ! فليس المفروض وأنت وكيل النيابة الذى اشتركت فى جانب من تحقيق هذه القضية . . أن تقف فى المحكمة لتشهد ضد رئيس المحكمة . قلت : إننى أعتقد أن العبارات التى وجهها رئيس المحكمة للمتهم كانت مداعبة ثقيلة . . ولكنها لم تكن تهديداً حقيقياً . ومع ذلك فإن من واجبى أن أروى الواقعة كما حدثت ، وللمحكمة أن تقدر بعد ذلك قيمتها . .

فرد محدثى : «ألا تعلم أن مجرد روايتك للواقعة سيثير غباراً .. وحتى لو قلت إنك تعتقد أن رئيس المحكمة لم يكن يقصد بهذه العبارات تهديداً . . فإن استشهاد المتهم بك قد يثير فى الذهن أن اتصالا قد جرى معك قبل أن يقدم على الاستشهاد بك . . والنصيحة التى أسديها لك . . ألا تزج نفسك فى هذا الموضوع . فلا تنس أن رئيس البوليس السياسى كان قد أبلغ النائب العام بنص محادثات تليفونية التقطتها مراقبة التليفونات قد جرت بينك وبين أحد المتهمين المفرج عنهم فى القضية . . وكانت المحادثات توحى بأنك تلتقى به » !

فصرخت فى محدثى : « ألم يتحقق النائب العام من أن هذا الزعم عن مقابلتى لهذا المتهم المفرج عنه كان استنتاجاً خاطئاً ؟ » لقد كان هذا المتهم طبيباً . . ولم تكن له علاقة بما نشر من مقالات كان يدور التحقيق حول صلتها بالحريق . . فلم تر النيابة أن تحبسه احتياطياً . . ولكنها رأت سؤاله عن مالية الحزب وموارده وقد كان أميناً لصندوقه

وهو موضوع يقتضى فحصاً ومناقشة حسابية يطول أمدهما فكنت أفضل أن أطلبه للتحقيق تليفونيًّا . وكنت أقول له ، مقدراً ارتباطاته بمرضاه وواجباته كطبيب : أيوافقك أن نتقابل فى هذه الساعة أو تلك بعد الفراغ من العمل فى عيادتك . فاستراب البوليس فى هذه الأحاديث وقد علم بها من مراقبة تليفونه . وأسرع يبلغ النائب العام بالأمر . فلما واجهنى النائب العام به ، قلت له الحقيقة ، وطلبت منه أن يراجع المواعيد التى كنت أحددها تليفونيًّا للقاء هذا المتهم على المواعيد الثابتة فى أوراق التحقيق . . فتبين له أنها نفس المواعيد . وزالت بذلك الشبهات الظالمة التى حاقت بى .

وأضفت حانقاً : « إذا كنت وأنا وكيل النيابة المحقق الذى وثقتم به . . أتعرض لمثل هذا البلاغ من البوليس السياسى ، فأى عهد هذا الذى نعيش فيه . . وماذا عن المواطن العادى ! وهل تتطلبون فى وكيل النيابة حينما يستدعى متهماً يفترض القانون أن الأصل فيه البراءة حتى تثبت إدانته . . أن يكون فظًّا .. مزعجاً . . ولا تجيزون له أن يطلبه للتحقيق بهذه الطريقة الهادئة » .

ولكن محدثى مضى مسترسلا فى محاولة لإقناعى : « على أى حال . . إنك لن تخالف ضميرك ، إذا قلت إنك لا تذكر شيئاً عن الحديث الذى وجهه رئيس المحكمة إلى المتهم ، فأنت تعلم فى قرارة نفسك أن هذا الحديث كان مجرد مداعبة ! أما إذا شهدت بهذه الواقعة . .

فسينظر إليك على أنك تسعى إلى اصطناع بطولة زائفة ! »

قلت له : « إن الأمر لا يتعلق بما قد أبدو عليه من بطولة زائفة . . بل إن الأمر يتعلق بواقعة حدثت . . ولا تنس أن حياة إنسان قد تكون معلقة بهذه الشهادة !

« إننى كمحقق وكممثل للاتهام . . قد أديت واجبى ولم أترخص فيه . . لقد بذلت ما فى وسعى لأوقظ مادة مهجورة فى قانون العقوبات من سباتها ! وقد حركت هذه المادة وجعلتها تقف على قدميها وبعثت فيها الحياة . وقدمت لكم أبحاثاً عن جريمة التحريض . قرأت محاكمات لافال وبيتان فى فرنسا . . سافرت إلى الإسكندرية لأطلع على رسالة دكتوراه فى جرائم التحريض . . كانت هناك نسخة وحيدة منها بجامعة الإسكندرية ! كل هذا فعلته . . بمقتضى واجبى كسلطة اتهام . . ومع ذلك فقد كنت أتمنى فى قرارة نفسى لو ثبتت براءة الرجل . . الذى كنت أنقب عن الأبحاث التى تدعم اتهامه من الناحية القانونية » .

ولكن الرجل يدعونى إلى الشهادة ! وهنا يجب أن أنسى أننى كنت سلطة اتهام وأننى محقق . . أنا هنا مجرد شاهد دعى إلى الشهادة . . وعليه ألا يكتمها . فلا يجب أن أخلط بين وظيفتى كمحقق وبين واجبى كشاهد . .

وبكيت للظلم الذى يراد به أن يمسك بخناقى !

وصرخت فى محدثى : « من يدرينى أن الإشاعات التى نسمعها عن

أن الملك يطلب الحكم بموت الرجل . . ليست صحيحة ؟

« ومن أنا لأقف فى وجه القدر ! ربما كانت هذه فرصة الرجل الوحيدة ليفلت من الموت . ومن نحن لنفسر عبارات ونخفى الموت وراء تفسيرنا !

« من أنا أولا وأخيراً ! إننى لست إلا شاهداً . . والله أوصى ألا نكتم الشهادة » !

ولم أنم الليالى التى سبقت اليوم الموعود .

وجلست فى فراشى أقول فى نفسى : إننى سأشهد بما حدث أمامى . لتكن الواقعة ولا أهمية لها . . لتكن العبارة مجرد دعابة ثقيلة . . فليهدر المستشارون كل قيمة لها إذا شاءوا . . كل هذا ليس شأنى . فإننى كشاهد . . ليس من حقى أن أقدر أهمية شهادتى وقيمتها . . يكفى أنها الحقيقة . . وواجبى أن أقول الحقيقة . . لا أن أنصب من نفسى حكماً عليها !

وفى الصباح المبكر . . ذهبت إلى أمى . . وقلت لها إننى مقبل على أمر خطير . . ورويت لها الأمر . وأضفت : « إننى مسئول عنك وعن إخوتى الصغار وأنا عائل لهم . . والضرر الذى قد يمسنى سيمسهم ! » فردت ببساطة وثقة : اذهب . . وقل الحقيقة والله معك !

وذهبت إلى المحكمة . . وأنا أشعر بأننى قوى . .

وجلست أنتظر فى حجرتى حتى تستدعينى المحكمة . . وإذا بمن

يصعد إلىّ وينبئنى أن القضية قد تأجلت إلى ٩ يونية . . ورئيس المحكمة يبلغ سن التقاعد فى ٧ يونية ! وقانون تعديل سن التقاعد لا يصدر . . فيصبح الاستشهاد بى غير ذى موضوع . .

ويجىء يوم ٢٣ يوليو . . !

عندما كان العيب فى الملك تهمة الموسم

نيابة الصحافة كانت تعد فى وقت من الأوقات « ترمومتراً » للأزمات السياسية فى مصر . فى عشرات البلاغات التى تتلقاها كل يوم كانت تبدو علامات الساعة التى سبقت الثورة . وكانت أخطر التهم التى توجه إلى الصحفيين وقتئذ هى تهمة العيب فى الملك !

فى هذه الأيام كان كل منا فى نيابة الصحافة يشعر بأنه يبدو مضحكاً وهو يقف مترافعاً فى قاعة الجلسة ! ولم يكن ما يضحك فيه منظره وهو يبدو كالطاووس بوسامه الملون ! بل كانت تلك الكلمات التى يقولها فى مرافعته بلا إيمان ولا ثقة ، عن حماية النظام الاجتماعى والنظم الأساسية للدستور ، فقد كان يعلم أنه غير صادق وأنه يغالط .

كان يقف وحجته ضعيفة متداعية ، فهو يعلم أن نظامنا الاجتماعى كان قائماً على الإقطاع والظلم والاستغلال ، وأن نظامنا الدستورى كان منتهكاً ممزقاً . فكان موقف وكيل النيابة المترافع الابق يثير الضحك والسخرية حقاً . . وهو يطلب السجن لكل من اجترأ وهاجم نظامنا الاجتماعى والدستورى .

ومع ذلك فإن نصوص القانون تسنده ، والقضاة يستمعون إليه وإن أدركوا فى قرارة نفوسهم أن ما يقوله مغالطة ، والمحامين يترافعون ، فمن كان منهم محامياً محترفاً يدافع فى القضية كصناعة ، هاجم كل المواقع الحصينة إلا ذلك الموقع الضعيف المتداعى ، الذى كان يستطيع أن يدكه دكًّا . كان أغلبهم يؤثر أن يفوز بالسلامة ، بدلا من أن يقول : أين هذا النظام الاجتماعى الذى تدافع عنه أيها النائب المترافع ؟ أين هو مجتمعنا القائم على الحرية والمساواة أيها المدافع عن هذا المجتمع ؟ !

وتصدر الأحكام بتطبيق نصوص القانون .. فى حين تزداد الهوة اتساعاً بين الواقع والقانون . وكلما ابتعد الواقع عن القانون وزاد اتساع الهوة بينهما ، فإن هذه هى علامات الساعة ، ولا بد أن يتغلب الواقع على القانون .

نحن نصنع القانون ، نحن الجماهير . . إرادتنا وإدراكنا وحاجاتنا هى التى تصنع القوانين . والقانون الذى لايستند إلى إرادة الشعب وإدراكه وحاجاته ، لن تتاح له الحياة . وسيبقى قانوناً فى الصياغة والشكل فقط . أما فى الواقع فلن تكون له قيمة . وسيذوب تحت وهج الحقيقة . .

وهكذا كان فى مصر قانون يعاقب على العيب فى « الذات الملكية » قانون صارم يطبقه قضاة صارمون ، ينطقون بأحكامهم باسم « الذات الملكية » ويحلفون اليمين أمام « ذاته المصونة » وتصدر ترقياتهم بمراسيم تنسب إليه وتسمى « ملكية » !

ومع ذلك ، فحينما اتسعت الهوة بين الواقع والقانون ، كان هؤلاء القضاء أنفسهم يبرئون المتهمين بالعيب فى هذه « الذات الملكية المصونة » وكان مركزهم يثير الإشفاق حقًّا ! فالقانون صارم وواجبهم هو تطبيقه ، وليس من حقهم أن يحكموا عليه . ولكنهم كانوا يشعرون بأن هذه «الذات» لم تعد تستحق أن تبقى مصونة لا تمس . كانوا يحاكمون الصحفيين الذين اجترءوا على هذه الذات ، ولكنهم إذا عادوا إلى بيوتهم بحثوا عن مقالاتهم ليطالعوها !

لم يكن من المستطاع أن تعزل القاضى عن أحاسيس الشعب التى تتجاوب من فرد إلى آخر . لم يكن من المستطاع أن تنزعه من المجموع المستعبد الساخط !

وكانت هذه علامة الساعة !

حين يبدأ القاضى يفسر ويتحايل ويحاول أن يخلق المعاذير وأن يتلمس الحيل . . ليبرئ الرجل الذى كتب مقالا كلنا كان يعرف أنه قصد به « الذات المصونة » !

كان هذا هو حال القضاء فى تلك الفترة القصيرة التى خرجت فيها الأقلام الحبيسة تكتب وتنتقد وقد استهانت بالقانون ولم يعبأ أصحابها بالسجن !

عرفنا قضاة شجعاناً أثبتوا للجماهير بأحكامهم أن الهوة بين الواقع والقانون قد اتسعت وأن الأمر قد قضى ولم يبق على الساعة إلا ساعات !

وعرفنا قضاة آثروا السلامة فخضعوا لحكم القانون وتجاهلوا الواقع .. ولكن فى غير حماسة أو إيمان .

كان هذا النفر يقنع نفسه بأن واجبه أن يطبق القانون فحسب . هو يعلم أن الملك فاسد وأن كل كلمة كتبت فيه حق وصدق . ولكن هذا النفر لا يبحث عن المتاعب . ومع هذا ، فحتى هذا القاضى لم يكن يبدو متحمساً للقانون الذى يطبقه . فكان يطبقه فى تحفظ احتياط وأداء لما يعتقد أنه واجب وظيفته .

وكانت هذه أخطر علامات الساعة ! الخلصاء ، حراس الأمن ، القوامون على القانون . . لا يدافعون عنه إلا وكأنهم مضطرون . . وفى غير إيمان وبغير حماسة .

فى هذه الدوامة كنا نعيش !

وكانت « الموضة » فى التهم وقتئذ هى « العيب فى الذات الملكية ! »

بل امتد اهتمام السلطات إلى العيب فى حق أى ملك؛ « إيران فوق بركان . . . » كان هذا عنوان الكتاب الذى قدم مؤلفه إلى المحاكمة فى عام ١٩٥١ بتهمة العيب فى حق « صاحب الجلالة إمبراطور إيران » ! ولكن محكمة الجنايات برأت المؤلف وقالت عن كتابه إنه نقد مباح وحقيقة تاريخية واجبة التسجيل وإنه يجب إسباغ الحماية عليه وتشجيعه .

* * *

صبحت جريمة العيب ، الجريمة الصحفية الغالبة . فلم يعد هناك

صحفى نظيف يمكن أن ينتقد الحكومة دون أن يقع فى تلك الجريمة التى وصفتها محكمة النقض فى سنة ١٩٣٩ فى وقت لعلها كانت لاتزال فيه مؤمنة « بالذات » ومتحمسة لها . . فقالت : إن القانون يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة بتلك الذات المصونة !

كانت إحدى الصحف قد نشرت عقب إقالة الوزارة النحاسية فى سنة ١٩٣٨ مقالا عنوانه « نظام تعس وعهد أسود . رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، عدوانهما على حقوق العرش » .

وقد هاجم فيه الكاتب إقالة الوزارة النحاسية . فقدم إلى المحاكمة وحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن .

فطعن الصحفى فى الحكم أمام محكمة النقض . فوضعت المحكمة العليا هذه المبادئ المتقدمة .

والحقيقة أن هذه المبادئ كانت مبالغة ! (الذات المصونة التى يجب إحاطتها بسياج من المشاعر) . . كما وصفتها المحكمة العليا فى حكمها ، ويا للسخرية !

وفى سنة ١٩٤٦ يكتب صحفى منتقداً تعيين سفير لمصر فى لندن ويقول :

إن السفير لم يقصر فيما أرسل من أجله ولكنه لا يصلح . وليس هذا

عيبه بل عيب من أرسله ! فيقدم إلى المحاكمة ويدخل السجن من أجل عبارة « ليس هذا عيبه بل عيب من أرسله » بحجة أنها تتضمن عيباً فى الملك لأن تعيين السفراء كان بأمر ملكى !

ومع هذا فإن العيب فى « الذات المصونة » فى الصحف لم يكن حتى ذلك الوقت قد اتخذ صورة كاملة واضحة تنطوى على خطورة حقيقية . ولم يكن له أهداف . ولم يكن يصدر عن عقيدة ولا يترسم خطة . كانت المساجلات الحزبية على أشدها . والوزارات تقوم وتسقط . والوزارة التى تسقط ترغى وتزبد . وقد يتناثر من شدقيها عيب فى « الذات المصونة»! ولكنها إذا عادت إلى الحكم ، سعت لدى « الذات المصونة » فأصدرت هذه عفوها وباركت « العائب » الذى يعلن ولاءه وخضوعه ويلقى المسئولية كلها على الوزارة التى سقطت أو يتهمها بأنها هى التى كانت تكيد له وتسىء تأويل عباراته وتتسقط هفواته !

ولكن منذ سنة ١٩٥٠ تغيرت الحال !

صفحات بيضاء فيها لوم للملك !

قلت إن العيب فى الملك لم يكن حتى سنة ١٩٥٠ قد اتخذ صورة كاملة واضحة تنطوى على خطورة حقيقية ، وإنه لم تكن له أهداف ولم يكن يصدر عن عقيدة . بل كان لا يظهر غالباً إلا خلال المساجلات الحزبية .

ولكن منذ سنة ١٩٥٠ تغيرت الحال !

سمعت زعيم المعارضة وقتئذ يقف فى مجلس الشيوخ يستجوب الحكومة وينتقد بعض التصرفات . فيسأله شيخ « طيب » من المعارضة : « فى أى عهد حدثت هذه التصرفات ؟ »

فيصرخ فيه زعيم المعارضة : « إلى متى سنظل نقارن بين عهد وعهد . . والبلد ضائعة ؟ ! »

وكانت هذه العبارات تمثل حقيقة الموقف الذى لم يعد خافياً على أحد . إن الحكومات تتغير . ولكن الحال لا يتغير . والفساد لا ينقطع . والإصلاح يتعثر . لم يعد هناك طائل من هذا الكفاح المرير بين الأحزاب ، ما دام المصدر الأصيل للفساد باقياً « وذاته مصونة لا تمس » !

وتتابعت المقالات . .

لم يعد أحد يخشى القانون أو تفسير محكمة النقض لجريمة العيب !
ولاء الأحرار وولاء العبيد . فخر البحار ، رعاياك يامولاى ، المفسدون الذين يلتصقون بالحاشية ، إلى ناظر الخاصة الملكية ، المشكلة الدستورية ، من أحق بالسجن ؟ من المسئول عن حكم مصر ؟ ماذا يخرج الوزراء وماذا يبقيهم ؟ . . إلخ . .

وبدا أن الزمام قد أفلت وأن الساعة قد دنت !

كانت جريمة العيب فى سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٣٩ إذا وقعت ، أنكرها المتهم واستنكرها حزبه وقامت لها الدنيا وقعدت وفتح السجن للمتهم فى ساعة واحدة !

ولكننا فى عام ١٩٥٠ ! لم يعد حتى حراس الأمن والقانون يؤمنون « بالذات الملكية » ! لم تعد هذه الذات مصونة عند أى إنسان !

كانت ضربات الأحرار وكلها إيمان وإصرار تنزل على دروع تحملها سواعد مرتعشة . . ولم تعد هذه الدروع تستطيع أن تصد الضربات المتوالية !

صحف تصادر وتوجه إلى أصحابها تهمة العيب فى « الذات المصونة » ولا تجرؤ السلطات أن تمسهم !

وفى بعض الأحيان تنشط السلطات ويتحول تراخيها إلى إجراءات عنيفة . وتعرض التهمة على القضاء . وينسى القضاة ذلك التفسير القديم

بجريمة العيب الذى وضعته محكمة النقض وجاء واسعاً فضفاضاً ! ويفرج عن الذين اتهمتهم الحكومة بأنهم عابوا فى « الذات المصونة التى لا تمس »!

وتزداد حماسة الكتاب الأحرار . . ويتمزق « سياج المشاعر » الذى يجب إحاطة الملك به . . والسلطات ترتنح تحت ضربات الواقع . والسواعد التى تحمل المعاول تقوى وتشتد .

وتزداد الهوة بين الواقع والقانون اتساعاً ! فقضايا العيب التى كانت تنظر فيما مضى بسرعة البرق ، تتراخى فى التحقيق . . وتتراخى فى المحاكمة !

كانت النيابة فيما مضى ومن وراءها الحكومة تتحرز فى توجيه تهمة العيب . . فإذا وجهتها ، وجهت معها القبض والحبس وطلب المحاكمة السريعة !

وكنت أسمع بعض النواب العموميين المخضرمين يقول لنا : إنه من الخير « للذات الملكية » أن نؤول العبارات على أنها ليست عيباً وأن نحملها معانى بريئة بعيدة عن العيب .

أما فى هذه الفترة التى سبقت الساعة ، فقد أصبحت تهمة العيب ، تهمة الموسم ! والاتهام يتلاحق . ولا أحد يسمع نصيحة النواب العموميين الذين قالوا قديماً : إذا كانت العبارات تحتمل معنى العيب وتحتمل معنى آخر ، فلنصرفها إلى المعنى الآخر . بل أصبحت القاعدة : إذا كانت العبارات تحتمل كل المعانى إلا العيب ، فلنصرفها إلى العيب !

ولهذا سمعنا عن مجلة تصادرها السلطات وتوجه إليها تهمة العيب . لماذا ؟ لأنها نشرت فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ فى صفحتها الأولى بالمانشيت الكبير نص عريضة المعارضة إلى « جلالة الملك » وتركت الصفحة بيضاء واكتفت بالتوقيعات وصور الموقعين .

وتصادر السلطات أعداد المجلة بحجة أن هذا النشر ينطوى على بلبلة للأفكار كما ينطوى على لوم للملك !

وقد يكون صحيحاً أن هذا النشر ينطوى على بلبلة للأفكار . مع أن المجلة عللت النشر بهذه الطريقة بأن الحكومة هددتها بالمصادرة لو نشرت عريضة المعارضة فاضطرت المجلة ألا تنشر نص العريضة واكتفت بالعنوان!

ومع ذلك فقانون العقوبات الذى كانت السلطات تستند إليه فى طلب المصادرة لا يعرف جريمة اسمها « بلبلة الأفكار » ! حقيقة ، يعرف قانون العقوبات جريمة أخرى هى جريمة نشر أخبار كاذبة من شأنها « تكدير السلم العام » . وقد يمكن تجوزاً ترجمة هذا التعبير بأنه « بلبلة الأفكار » . ولكن شرط هذه الجريمة الأساسى أن تكون الأخبار كاذبة وعريضة المعارضة كانت حقيقة ولم تكن خبراً كاذباً !

ومضى رئيس النيابة الذى طلب تأييد المصادرة يقول أمام رئيس محكمة مصر ، وأنا هنا أنقل عباراته بالضبط : « إن ترك الصفحة على بياض فيه معنى اللوم الفعلى الموجه إلى من ستوجه إليه هذه العريضة لأن

القارئ سيشعر لأول وهلة أن انتقاداً ولوماً قد وجها فى العريضة " لجلالة الملك" ! »

ويقرر رئيس المحكمة تأييد المصادرة ! ويكتب فى أسباب قراره ، وأنا هنا أنقلها بالحرف الواحد :

« وحيث إن إخراج الجريدة على هذا الوضع إنما قصد به بلبلة الأفكار بل إثارة الأذهان وتنبيهها إلى أمر معين يوم وصول جلالة الملك بالذات مع ما ذاع من الشائعات من أن عريضة قدمت وفيها لوم " لذاته المصونة ! " »

ما أجمل النصوص فى قوانيننا !

جميل جداً أن ينص قانون العقوبات على أنه يجب على الحكومة أن تبلغ النيابة فوراً عند ضبط الجريدة وأن للنيابة أن تقرها على ذلك أو لا تقرها . وهذه هى الضمانة الأولى . وأن ينص بعد ذلك على أن على النيابة إذا أقرتها أن تعرض الأمر على رئيس المحكمة فى ميعاد لا يتجاوز ساعتين لينظر فى تأييد الأمر أو إلغائه . وهذه هى الضمانة الثانية . وأن ينص على أنه لا تجوز المصادرة إلا لجريمة محددة نص عليها القانون وهذه هى الضمانة الثالثة .

ولكن ما قيمة هذه الضمانات كلها . . إذا جاءت النيابة وسلمت بما تطلبه الحكومة دون مراجعة ثم جاء القاضى وسلم بما تطلبه النيابة وقد توهم أن الأمن العام فى خطر !

تمت مصادرة هذه المجلة إذن فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ لتهمة بلبلة الأفكار ولوم الملك !

وقبل ذلك كما قلت كان يكفى توجيه مثل هذه التهمة الأخيرة لكى تقوم الدنيا وتقعد ويحبس الصحفى ويقدم للمحاكمة فى الحال .

ولكن النيابة فى هذه الواقعة لا تفعل شيئاً ولا تبدأ التحقيق مع رئيس التحرير إلا فى ١٥ نوفمبر أى بعد مرور أكثر من شهر !

فغرض الحكومة كان التوصل إلى المصادرة فإذا تحقق هذا الغرض فلا يهمها التحقيق أو المحاكمة . فهى تعلم أنها إذا قدمت مثل هذه القضية إلى ثلاثة من المستشارين فإنهم سيقذفونها بحكم البراءة فى وجهها !

وإلا فهل يتصور أن تهمة لوم الملك لا تستوجب تحقيقاً فى ذلك العهد . . إلا بعد شهر ! ولا تستوجب حبساً بل يسمح « للآثم » بالانصراف ! ولا تستوجب محاكمة ، فتبقى القضية معلقة بغير تصرف حتى تقوم الثورة !

ومع هذا فإنى أعرف بين وكلاء النيابة من كان يتحرز ، فى الموافقة على المصادرة . وعرفت منهم واحداً رفض مصادرة مجلة نشرت خبراً عن الأمريكية ميمى ميدار التى كثرت الإشاعات عن علاقتها بفاروق . وكان فحوى الخبر أن ميمى ميدار رزقت بطفل جميل وأنها أبرقت بذلك إلى شخصية كبيرة فى مصر ! وكان وكيل النيابة لبقاً فرفض المصادرة بحجة أن هذه الشخصية الكبيرة لا يمكن أن تكون فاروق !

وقد جرت أكثر الصحف بعد ذلك على نشر أخطر الأخبار والفضائح عن فاروق متسترة وراء تعبير «الشخصية الكبيرة »، ولم يكن أمام الحكومة بعد ذلك إلا أن تلجأ للرجاء طوراً وللتهديد طوراً آخر أو تتلمس أسباباً لمصادرة المجلة التى نشرت خبراً عن الشخصية الكبيرة جداً ! !

ولا شك فى أن القضاء كان معذوراً فى كثير من الأحيان إذا هو وافق على المصادرة فى الحالات التى كان يجد فيها نفسه أمام عبارات صريحة لا تحتمل تأويلاً آخر . إذ واجبه هو تطبيق القانون فحسب .

أما حينما يراد تحميل العبارات معانى لا تحتملها . فهنا كان واجب القضاء أن يقول : لا ، بحكم أنه الأمين على القانون .

وقد قالها مرة رئيس محكمة مصر فى قضية كان لها شأنها وقتئذ .

فقد نشرت إحدى المجلات المصورة فى العدد الذى كان معداً للصدور فى ٢٧ يونية ١٩٥٠ مقالاً عنوانه « المصرية السعيدة ناريمان صادق » ونشرت صورتها على الغلاف وكتبت تحتها « المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها فى سويسرا »؛ ولم تكن الحكومة القائمة قد أصدرت بعد قانون أنباء القصر الذى يحرم نشر أى أنباء عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة بغير إذن ! وهو لم يصدر إلا فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ .

وقامت الدنيا وقعدت ! فالخطبة لم تكن قد أعلنت بعد . وهاج المسئولون وغير المسئولين . وقام البوليس بمصادرة أعداد المجلة . المصادرة يجب أن

تم . ثم بعد ذلك يجرى البحث عن أسانيد المصادرة ومبرراتها . وأجهد ضابط البوليس ، الذى نفذ المصادرة نفسه وهو يقلب كل صفحات المجلة بحثاً عن « جرائم » ! فلم يكتف بالعيب فى الذات الملكية ، ولعله لم يكن مقتنعاً بتوافر هذه التهمة وإلا اكتفى بها وهى أم الجرائم الصحفية !

فراح يتصيد التهم يميناً وشمالاً ، وشحن تقريره بسلسلة من الجرائم التى اكتشفها فى هذا العدد المنكود !

تحريض على بغض طائفة الرأسماليين ! إذاعة تحقيق جنائى محظور نشره . وهذا التحقيق الخطير هو حادث طالب كان متهماً بالاعتداء على أستاذه ! لا . . هذا لا يكفى ! إهانة الجيش المصرى بسبب مقال عن إسرائيل كما يجب أن نعرفها !

وعرض الأمر على رئيس النيابة . وكان لبقاً ، فحصر اهتمامه فى تهمة العيب فى « الذات المصونة » !

أما التهم الأخرى فلا يصح على فرض توافرها أن تستند إليها النيابة ، وهناك « أم الجرائم » التى تفوق كل ما عداها !

ووقف رئيس النيابة وهو واثق من النصر . وأمسك بالمقال وأشار لرئيس المحكمة على موضوع الإنشاء الذى نشرته المجلة بالزنكوغراف وقالت إنه من كتابة ناريمان صادق . وأخذ يتلو ما يحويه من أخطاء لغوية وهجائية صارخة ويبين كيف أن تاريخه ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ أى أنها

كتبته حديثاً ! وكان عنوان موضوع الإنشاء « الأعياد الوطنية وأثرها وواجبنا نحوها » .

وكانت الأخطاء اللغوية فى موضوع الإنشاء مثل « فنحتاط » وقد كتبتها « فنحطاط » و « يهيئ » وكتبتها « يهيأ » ونأبى « الضيم » وقد كتبتها « الضنين » !

وقال رئيس النيابة وهو يلقى قنبلته إن مؤدى هذا أن هذه الخطيبة جاهلة بلغة بلادها وطريقة هجائها وهذا يؤدى بلا شك إلى عيب فى الذات الملكية ، إن لم يكن لسوء الاختيار فلأن جلالة الملك ستتصل به فتاة جاهلة كزوجة !

وتوقعت أن رئيس المحكمة سيوجه تهمة العيب فى « الذات المصونة » إلى رئيس النيابة ! ولكنه كان رجلاً حكيما فاكتفى بأن ألغى المصادرة وأفرج عن المجلة !

أنا لا أرى فى رئيس المحكمة إلا أنه قاض أدى واجبه وطبق القانون تطبيقاً سليماً . والأمر لم يكن يحتاج إلى بطولة ليقرر أن نشر هذا الموضوع عن المصرية السيدة ناريمان لا يمكن أن يكون عيباً فى الذات المصونة ! ولم يكن يحتاج ليتصرف هذا التصرف العادل الحكيم إلى أن يكون ناقماً على الملك أو ساخطاً على الفساد .

كان لا يحتاج إلى أكثر من تلاوة نص القانون الذى تطلب النيابة تطبيقه! ولم تكن هذه مسألة ميسورة فى جميع الأحوال أو على جميع الناس!

ثم إن القاضى يجب أن يتوكل على الله . فإنه لا يعرف اليوم وهو يقضى قضاءه ما قد يأتى به الغد . فصاحب السلطان الذى قد يخشى سطوته ، قد يزول غداً. ومجرم اليوم قد يصبح بطل الغد . فليس له من مرفأ يحتمى به من هذه العواصف المتغيرة ، إلا ضميره وحده والعدل الذى أمر الله به .

ولن تفيد النصوص وحدها فى حماية القاضى وضمان استقلاله !

فإن استقلال القاضى ليس مصدره قانون استقلال القضاء . بل هو قديم قدم القضاء . أصيل كالعدل . لازم كالقانون .

وإلا فهل تحمى النصوص القاضى من ضميره إذا التوى ومن أطماعه إذا جنحت به ؟

هل يمكن أن تحميه من فهمه إذا فسد ؟

إن ذلك القاضى الإنجليزى فى عهد هنرى الرابع لم يكن محصناً بقانون يحمى استقلاله .. حينما اندفع ولى العهد (أمير ويلز) الذى اعتلى العرش فيما بعد باسم هنرى الخامس وطلب من القاضى أن يخلى سبيل تابع له كان يحاكم أمامه . فوجه إليه القاضى تهمة إهانة المحكمة . فخلع ولى العهد سيفه دلالة على خضوعه . وأمره القاضى بأن يبقى فى السجن حتى ينظر فى أمره . وسمع هنرى الرابع ذلك ، فتوجه للسماء وهو ينتحب ويقول : « الحمد لله ! ما أسعدنى أن وهبنى قاضياً يأمر بالعدل ولا يخشى فى ذلك الملك نفسه وأن وهبنى ابناً يخضع لحكم القضاء ! »

آخر قضية عيب فى الملك !

قلت إن الضربات كانت تنهال على السلطات ، وقد كان هذا يتمثل فى عشرات البلاغات التى تتلقاها نيابة الصحافة كل يوم . وقلت إن القضاء فى مجموعه قد وقف حارساً للقانون فى كثير من الظروف . وإن الحبس الاحتياطى لم ينل من الصحفيين الذين اتهموا بالعيب فى الملك . ولم تنل منهم المصادرة . بل كانت نتيجة هذه الإجراءات المحمومة أن اتسع انتشار هذه الصحف . وكانت كلمة القضاء بالإفراج عن هؤلاء الصحفيين تسرى بين الأحرار وتلهب حماستهم وتضاعف شجاعتهم .

وقد انعكس هذا على تصرفات رجال النيابة أنفسهم الموكول إليهم توجيه الاتهام فى هذه الجرائم . فكانت التحقيقات تفتح وتظل مفتوحة ولا يحبس الصحفى ولا يقدم إلى المحاكمة . ولا أود أن أضفى بطولة على هذه التصرفات ، فالواقع أن كثيراً من هذه المقالات لم يكن صريحاً فى العيب فى الملك . وكان تقديم كتابها إلى المحاكمة يقتضى تأويلاً وإرهاقاً شديداً للعبارات . وكان من شأنه أن يفتح أبواباً كثيرة كان يحسن أن تظل مغلقة ويفضح أموراً كثيرة للرأى العام

كانت الحكومة تحرص على كتمانها .

وكانت الصحافة يقظة متحررة والآذان مرهفة وكانت الصيحات الحرة تنبعث من نفس البرلمان الذى كان يؤيد الحكومة . فلم تستطع النيابة أن تقدم للمحاكمة الكتّاب الذين كتبوا عن المفسدين الذين يلتصقون بالحاشية وعن المتآمرين ضد الملك وعن فخر البحار ، والذين كتبوا عن دولة الأغوات وحملة القماقم وتنابلة السلطان ومن المسئول عن حكم مصر ومن وقعوا عريضة المعارضة أو نشروها ومن طالبوا الملك بالتنازل عن رتبة جنرال فى الجيش البريطانى !

ولكن فجأة تغير الحال !

فقد وقع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ واستغلت السلطات هذا الحادث المشئوم لتنكل بأعدائها . واتسعت حركة الاعتقالات وحظر التجول على المصريين جميعاً إذا هبط المساء . فكان هذا أغرب اعتقال جماعىّ عرفه الناس !

وكان لسان حال السلطات يقول : إن هذا الذى حدث لم يجرّ إليه إلا تهاوننا وتركنا الحبل على الغارب للصحف والصحفيين! وحاولت السلطات إشاعة الخوف . فماتت الحرية . لأن الحرية لا يمكن أن تعيش تحت سلطان الخوف . بل تموت فى القلوب ولا يمكن أن يفكر إنسان فى ظل القلق أو التهديد .

ولا أعنى بهذا أن الخوف قد داخل قلوب القضاة الذين شاعت

الظروف أن ينظروا أخطر القضايا فى هذه المرحلة التعسة . ولكنى أعنى أن الجو كله كان مشبعاً بالاهتمام بأمثال هذه القضايا . وكانت السلطات متمسكة هذه المرة بألا تتهاون فى أخذ المعارضين بالشدة البالغة . وقد استغلت حريق القاهرة وما أنزله من نكبات بمصر للتأثير فى عقيدة الناس وإيمانهم بالحرية .

وفى هذه الظروف أحيل علىّ بلاغ مقدم من إدارة الأمن العام فى ١٣ فبراير ١٩٥٢ .

وطالعت البلاغ .

إن السلطات تطلب التحقيق مع أحد الكتّاب السياسيين وهو محام عرف بالوطنية والصدق وكنت أحتفظ له بتقدير خاص فى نفسى . . وكان موضوع التحقيق الذى تطلبه السلطات ثلاث مقالات كتبها فى جريدته :

الشيطان يتكلم . وإلى مسامع الملك أنات الشعب الفقير المطارد . وعهد الكلاب .

وهى ترى أن المقال الأول يكوّن جريمة العيب فى « الذات الملكية » وسبًّا فى رئيس الديوان وقتئذ . وترى فى الثانى تطاولاً على مسند الملكية وتحريضاً على بغض طائفة من المصريين ، كما ترى فى الثالث هذه التهمة الأخيرة أيضاً !

وتملكتنى الدهشة !

ولم يكن مثار دهشتى أن السلطات تطلب التحقيق مع الكاتب وقد

كان هذا أمراً مألوفاً فى هذه السنين . لا . . ولا لأن السلطات كانت تطلب التحقيق معه فى تهمة عيب فى ذات الملك . وهى أخطر التهم التى كان يلوّح بها . فقد سبق أن طلبت السلطات ذلك من النيابة فى مقالات كثيرة نشرها . . وحققت معه النيابة وظل تحقيقها مفتوحاً !

ولكن مثار الدهشة والعجب كان تاريخ هذه المقالات ! فقد كتبت فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ و ١٨ سبتمبر ١٩٥١ و ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ . وكنا وقتئذ فى ١٤ فبراير ١٩٥٢ !

أى مضت حوالى ستة أشهر على نشر هذه المقالات !

فأين كانت السلطات وقتئذ ، طوال هذه الشهور ؟

السلطات التى لم تكن لتسكت عن صغيرة أو كبيرة تنشر فى الصحف إلا أبلغت عنها ! أتراها قد سكتت لأنها لم تجد وقتئذ فى هذه المقالات ما يستوجب التحقيق . فلماذا نشطت اليوم تطلب التحقيق فيما سكتت عنه هذه الشهور ؟

وأحسست بخبرتى فى نيابة الصحافة ، أن وراء هذا البلاغ غرضاً خفياً ترمى السلطات إلى تحقيقه !

وتناقشت فى أمر هذا البلاغ مع رئيس النيابة . فوجدت أنه يريد أن يقصر بحثه على توافر أركان التهمة . ولا يريد أن ينظر إلى أبعد من هذا . وطلب منى أن أستدعى الكاتب ، وكان معتقلاً ، لأحقق معه ثم أطلب من قاضى التحقيق الإذن بحبسه .

وأجفلت . . .

كانت هذه أول قضية عيب فى الملك أندب لتحقيقها . وكنت حتى ذلك الوقت قد نجحت فى أن أتجنب تحقيق هذه القضايا ، مؤثراً القضايا الصحفية العادية . ولكن ها أناذا هذه المرة أجد نفسى وجهاً لوجه أمام الواجب المر !

حقيقة كنت قد حققت قبل ذلك فى مقال نشره زميل له عنوانه : « ماذا يخرج الوزراء والكبراء وماذا يبقيهم ؟ » ولكنى لم أوجه إليه فى هذا التحقيق تهمة العيب التى أبلغت السلطات أن المقال يتضمنها . بل سمحت له بالانصراف . . ولم أطلب رفع الحصانة عن كاتب المقال وقد كان عضواً فى البرلمان وقتئذ .

ولم يكن هذا التصرف إلا تفسيراً سليما لعبارات المقال كان يمكن أن يقوم به أى محقق منصف . وقد توليت هذا التحقيق فى شهر أكتوبر ١٩٥١ وكان الاتجاه وقتئذ جارفاً نحو حرية الصحافة وكان الشعور العام فى البلد الذى انعكس على تصرفات النيابة ينفر من حبس الصحفيين .

كما أننى تعرضت لتحقيق تهمة عيب أخرى فى بلاغ عجيب تلقيته من إدارة الأمن العام فحواه أن إحدى الصحف نشرت أن الملك أبلغ الحكومة أنه سيستعمل حقه الدستورى فى عدم توقيع قانون من أين لك هذا إذا لم يكن رجعياً ! تطبيقاً لنص المادة ٣٥ من الدستور .

ودهشت أن تطلب السلطات التحقيق مع الجريدة لنشرها هذا الخبر .

فإن كانت تقصد أنه عيب فى الذات الملكية فإنها تكون هى التى عابت فى الملك . لأن هذا الخبر يظهر الملك على أنه ملك دستورى حريص على أن يستعمل حقه الدستورى فى الاعتراض على القوانين بما يتفق والمصلحة العامة التى تقضى بمحاسبة الوزراء والموظفين العموميين على تصرفاتهم السابقة . وإن كان مفهوماً أن الجريدة لم تكن تقصد الدفاع عن الملك بل كانت ترمى إلى مهاجمة الوزارة القائمة بهذا الأسلوب الذى تحتمى فيه بالملك . أو لعلها كانت تقصد توريط الوزارة والملك معاً .

وإن كانت السلطات تقصد ببلاغها أن هذا الخبر مخالف لقانون أنباء القصر الذى كان يفرض استئذان وزير الداخلية فى نشر الأنباء الخاصة بالملك ، فإنها تكون خاطئة فى تفسيرها لأن هذا القانون لم يكن يوجب الإذن إلا فى نشر الأنباء المتعلقة بالشئون الخاصة للملك أو الأسرة المالكة وليس الأنباء العامة !

وكان طبيعيًّا إذن أن أحفظ هذا البلاغ دون تحقيق فى ١٤ أكتوبر ١٩٥١ !

ونعود إلى البلاغ المقدم ضد الكاتب السياسى الوطنى . . هذا البلاغ أمره مريب . ولحسن الحظ أننى كنت أعيش فى الحياة ولم أكن معزولاً عن الواقع . كان لى أصدقاء كثيرون بين الصحفيين . وعلمت أن هذا الكاتب السياسى قد رفع قضية أمام مجلس الدولة يطلب إلغاء أمر اعتقاله . وبدأت أفهم الغرض من هذا البلاغ !

وبدا لى أن السلطات تريد هذه المرة استغلال النيابة استغلالاً بشعاً والتستر وراءها . وشعرت بالاشمئزاز !

وأحسست أننى لا أقوى على إجراء هذا التحقيق . واستقر رأيى على أن أتنحى عنه !

وفى لباقة اعتذرت عن إجراء التحقيق .

وبعد يومين حدث ما توقعته وما كنت أعمل له حساباً !

فى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٢ نظرت القضية فى مجلس الدولة . فإذا بمحامى الحكومة يطلب رفض إيقاف الاعتقال ويدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى استناداً إلى أن أمراً قد صدر من قاضى التحقيق بحبس الكاتب السياسى فى تهمة العيب فى حق الملك !

على أن هذه الإجراءات الشاذة كانت فرصة مواتية لكى يعود إلى الناس إيمانهم بالحرية ولكى يثبت لهم أن ادعاء السلطات بأن الحرية هى التى جرّت مصائب الحريق على البلد ادعاء كاذب ! وأن السلطات إنما تخنق الحرية لتنكل بأعدائها ! وشاهدت محكمة الجنايات محامياً جليلاً مثل على بدوى رحمه الله يدخل قاعة الجلسة ، ويقف إلى جانب المتهمين من الكتّاب مع أنه لا تربطه بهم صلة سياسية ويقول للمحكمة : إنى أمثل المواطن العادى وقد جئت لأدافع عن قانون الإجراءات الجنائية الجديد !

وتقرر محكمة الجنايات التى نظرت المعارضة فى حبس الكاتب ، الإفراج عنه .

فكان قضاءً نزيهاً منزهاً عن الغرض والهوى . ومع ذلك فإن السلطات تستبقى الكاتب فى الاعتقال !

وظلت هذه القضية معلقة فى دوائر محكمة الجنايات حتى قامت الثورة وحضر الكاتب وقد أصبح وزيراً . . ليترافع فيها عن نفسه فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ !

وفوضت النيابة العامة الرأى للمحكمة ! وحكم بسقوط الدعوى بالنسبة لتهمة العيب فى الملك . . إذ لم يعد هناك ملك ! وبالبراءة فى التهمة الأخرى . . التحريض على بغض طائفة من الناس !

وكانت هذه آخر قضية عيب فى « الذات الملكية » عرفتها مصر .

أما قضايا العيب الأخرى التى لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة فإنها قد بلغت طبقاً لإحصاء أجرته النيابة بعد الثورة فى ٥ أغسطس ١٩٥٢ ، ٤٣ قضية ! وقد سقطت جميعها بسقوط الملك !

الجائزة

أعلنت الجامعة أن كتابه قد استحق جائزة الأدب . ومشى إليه خلانه يزجون إليه التهنئة . وكرّمه أهل الأدب .

وقلبت بين يدى الكتاب الذى استحق من أجله هذا الفوز والتكريم . . الأدب الشعبي .

وقرأت : هذه الصفحات كتبت فى ظل صداقة كبيرة . . .

« الأدب الشعبي ينبعث من عمل أجيال عديدة من البشرية . من ضرورات حياتها وعلاقاتها . من أفراحها وأحزانها . وأما أساسه العريض فقريب من الأرض التى تشقها الفؤوس . وأما شكله النهائى فمن صنع الجماهير المغمورة المجهولة . . أولئك الذين يعيشون لصق الواقع » .

وشرد بى الذهن إلى الماضى . هذا الكتاب نفسه قرأته قبل أى إنسان آخر . قرأته قبل أن تخرجه المطابع وتنشره بين الناس . قرأته قبل الناشر ، وقبل النقاد .

قرأته وكان قلبى يبكى . فقد كان واجب وظيفتى كممثل للاتهام يقتضينى أن أتخذ من هذا الكتاب دليلاً على اتهام كاتبه فى قضية

سياسية . كل هذا العلم والفن والجهد المضنى والفكر المشرق . . لم يكن عندى إلا دليلاً أريد به أن أدخل صاحبه السجن !

ولم تكن الجريمة فى الكتاب . ولكن الاتهام كان يريد أن يقيم الصلة بين كاتبه وبين متهمين فى قضية سياسية . واعتقدت أننى أقمت هذه الصلة حينما وجدت أصول هذا الكتاب عند بعض هؤلاء المتهمين . وكان هذا هو دليلى الوحيد .

وعلى ضوء هذا الخيط الضئيل مشى الاتهام . . حتى أودى بالكاتب إلى السجن !

ووقفت فى منصة الاتهام أطالب « بحق المجتمع » . ولكنى لم أكن مزهواً بالدليل الذى توصلت إليه « بفطنتى ودقة ملاحظتى » وكان الأديب الثائر يجلس هادئاً فى قفص الاتهام . لم تزايل الابتسامة شفتيه ، كفنان يعيش فى خيال جميل . أحببته وأنا أحقق معه . واحترمته وقدرته وأنا أقرأ الكتاب الذى سيرسله إلى السجن . وكانت زوجته رقيقة مثقفة . دخلت معه منزله الصغير وقلبت أوراقاً قديمة يعلوها التراب . الأديب اليافع بعد تخرجه فى الجامعة والزوجة المثقفة الشابة لم يكن يعلو محياها الاكتئاب ولم تكن شاحبة . وأجفلت . . .

كنت أشعر بالمرارة فى قرارة نفسى . ولكنى مضيت . كان يمكننى أن أغفل عن أصول هذا الكتاب وأنا أقلبها بين يدى . وكان يمكننى بذلك أن أقطع هذا الخيط الرفيع . ولن يشعر أحد . ولن يحاسبنى أحد .

فالكتاب فى الأدب الشعبى . ولم تكن مهمتى أن أضبط كتب الأدب . ورجل البوليس الذى كان يرافقنى لم يكن ليثير اهتمامه كتاب فى الأدب . ولم يكن ليفطن إلى أن نفس أصول هذا الكتاب . . الورق نفسه والخط الأنيق نفسه ، كانت ملقاة فى الحجرة المظلمة التى كان يعيش فيها المتهمون الآخرون .

وأطرقت . كنت أعرف هذا الأديب الشاب فى مطلع حياته . وكنت أقرأ له . وأمامى كانت صورته والزوجة الشابة أيام أن كان محياها لا يعلوه الاكتئاب والشحوب ، وبينهما طفلة نضرة . . وأمامها المستقبل والحرية الفسيحة .

وطويت مع ذلك أصول الكتاب . وقدمتها كدليل للمحاكمة . وضميرى يقول لى إنه الواجب وإن على ألا أترخص فى أداء واجبى . ليبرئه القضاء إذا شاء . ليقل عنه الدفاع ما يريد . ولكنى أنا الاتهام !

وأمسكت الكتاب وأنا أترافع . وقلت عنه إنه من أعظم آثار الأدب . وطالبت فى الوقت نفسه أن أسلب كاتبه حريته . فحسبى أن هذا الكتاب قد أقام الدليل على الصلة بينه وبين المتهمين الآخرين . . هذه الصلة التى كان الاتهام عاجزاً عن إقامتها . . لولا الصدفة والقدر وتزمت محقق .

ومضى الأديب إلى السجن ليقضى فيه ثلاث سنوات .

ما أقصر العمر ! وما أقصر الربيع ! الأزهار تذبل . وأوراق الشجر تسقط . وبكيت . وجلست أواسى زوجته التى كانت تنشج بالبكاء .

شعرت فى هذه اللحظة أننى إنسان قبل أى شىء !

وما زلت أذكره حتى اليوم ، وقد جلس فى حجرة موظفى النيابة الفسيحة يدخن سجارته وهدوؤه لم يزايله . كان كل منا قد غلبه التأثر ، المحقق وكاتب الجلسة والحارس . . والزوجة . ولم يبق عليه هو إلا أن يهوّن علينا !

ولعله كان يردد فى نفسه أبياتاً من الشعر الشعبى الذى جمعه فى كتابه :

الصبر طيب ولو كان مر نصبر له
واللى أكل حلو أو كل مر يصبر له
واجب علينا لحكم الله نصبر له
واللى انكتب على الجبين لابد نصبر له

وظل الكتاب حبيساً عن الناس مع صاحبه . وخرج صاحبه إلى الحرية . وتلقفت المطابع كتابه . وأنا اليوم وأنا أقرؤه يغلبنى التأثر . . وأمضى فى التأمل .

هذا الكتاب ، الذى كان فى يدى دليل اتهام . . كان فى يد غيرى جائزة أدب !

ولكنها الحياة . .

محتويات الكتاب

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨



من منصة الاتهام

الحرية والعدل لا ينفصلان . . الحرية حق والعدل ضمان له . والحرية والمجتمع لا يتناقضان . . الحرية للفرد مثلما هى للمجتمع .

والسؤال المطروح دائماً فى مجتمع يتحول إلى الاشتراكية . . كيف يمكن التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع ؟

إن الإيمان بالحرية والعدل يجب أن يترسب فى نفوس المواطنين. فالاشتراكية لا تزدهر بغير الحرية . . والحرية لا تعيش إلا بالقانون. والقانون لا قيمة له إذا لم يعبر عن الحق والعدل .

وهذا هو المعنى الذى يتكرر بإلحاح فى كل فصول هذا الكتاب .

إنه ليس مجرد تسجيل تاريخى لمحنة الحرية التى عانتها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . . . ولكنه مقدمة لازمة لفهم الحرية الحقيقية التى تتطلع إليها الملايين اليوم .

ومنصة الاتهام كانت أصدق تعبير عما عاناه الشعب ، وهى فى الوقت نفسه أنفع درس له اليوم . .

ومحنة الحرية لم تكن محنة فكر أو رأى فحسب . . بل إنها فى بعض فصول هذا الكتاب تبدو محنة أى إنسان بسيط عادى . . يتطلع إلى العدل ويريد منا أن نفهمه ونمد يدنا إليه ، لا أن ننتقم منه . . ولو باسم القانون .

٢٥ ص

٢٤٢٨٥



دار المعارف بمصر